فى مواجهة دافوس

قراءة فى الحركة العالمية ضد العولمة

فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه
ترجمة : سعد الطويل
تقديم : سمير أمين



مركز البحوث العربية
ميريت للنشر والمعلومات

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

إهـــــــداء٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه
ترجمة : سعد الطويل
تقديم : سمير أمين

فى مواجهة دافوس

(قراءة فى الحركة العالمية ضد العولمة)

مركز البحوث العربية
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق

مركز ميريت
للنـشر والـمعلومات

هذه ترجمة لكتاب:

François Houtart et Francois polet (Coordinateurs)
L' Autre Davos: Mondialisation des resistances et des lutter,
Paris, L'Harmattan, 1999.

المنسقان:

فرانسوا وأتار، عالم اجتماع، ومدير مركز القارات الثلاث فى لوفان لانيف (بلجيكا)، ومدير مجلة "ألترناتيف سود" (بدائل الجنوب)، وسكرتير المنتدى العالمي للبدائل.

فرانسوا بوليه، عالم اجتماع، وباحث في مركز القارات الثلاث في لوفان لانيف.

اسم الكتاب: فى مواجهة دافوس: قراءة فى الحركة العالمية ضد العولمة

المترجم: سعد الطويل

إعداد :
مركز البحوث العربية
٨/١٠ ش متحف المنيل – منيل الروضة القاهرة
ت/ف : ٣٦٢٠٥١١
البريد الإلكترونى : arc @ ie – eg. Com
الطبعة الأولى : ٢٠٠١

الناشر :
ميريت للنشر والمعلومات
٦ب شارع قصر النيل
ت/ف ٥٧٥١٥٠٠

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٤٧٣٩

من أجل دافوس مختلفة

عولمة المقاومات والنضالات

بمبادرة مشتركة من:

الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين

التنسيق ضد استنساخ الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار

المنتدى العالمي للبدائل

الشبكة الدولية لمراجعة المشاركة الهيكلية (للمنظمات غير الحكومية)، ويمثلها فرع أمريكا اللاتينية

الصندوق الوطني للمعوقين في إلسلفادور

ومشاركة:

حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل،

الاتحاد الوطني لمنظمات الفلاحين في بوركينا فاسو

مركز المعلومات والسياسات من أجل التضامن الدولي في كوريا الجنوبية

حركة النساء في كيبيك

حركة العاطلين عن العمل في فرنسا

وبالتعاون مع:

صحيفة الموند دبلوماتيك

L'Harmattan لارمتان
5 -7 rue de l'Ecole Polytechnique
Saint- Jacques
75005 Paris - FRANCE
Montreal (Qc) - CANADA H2Y 1K9

المحتويات

الفصل الثالث

يجتمع فى يناير من كل عام فى مدينة جبلية سياحية سويسرية مشهورة – دافوس – أغنى البليونيرات القدامى والجدد من جميع أنحاء العالم، لتبادل الرأى فى "مؤتمر اقتصادى" وكشف أفضل الوسائل التى من شأنها أن تزيد ثرواتهم. ويوجهون الدعوة لأصحاب القرار السياسى الذين يضعون انفسهم فى خدمة هذه الأهداف اللامعة. وهؤلاء الآخرون – أقصد رؤساء الدول والحكومات وزعماء أحزاب "ديموقراطية" (!) – يعتبرون الدعوة شرفاً لهم واعترافاً بصلاحية خدماتهم وفعاليتها. حتى أصبحت هذه الخلطة من رجال الأعمال الناجحين ورجال الحكم الملتصقين بكراسيهم عينة دالة عن هؤلاء الناس الذين يستفيدون من تلك "العولمة المباركة" كما يكتب بسذاجة وعجرفة أصحاب خطاب التقريظ اللامتناهى لليبرالية الجديدة.

وفى هذه الظروف اعتبر عدد من المنظمات التى لا تشارك فى هذه الرؤية اللامعة من واجبها ضرورة مواجهة ذلك التحدى الاستفزازى الشنيع بتنظيم اجتماع مضاد – عالمى هو الآخر – يجتمع فيه ممثلو ضحايا ممارسات هؤلاء البليونيرات ورجال السياسة فى خدمتهم. علما بأنه، لئن كان عدد المستفيدين من العولمة الليبرالية يُحسب بعشرات الآلوف، فإن عدد ضحاياها يحسب بمئات الملايين.

ويفتخر "المنتدى العالمى للبدائل" بمبادرته فى إطلاق الدعوات الأولى من أجل "دافوس مضاد" انعقد مؤتمره الأول فى مدينة دافوس نفسها فى يناير ١٩٩٩، ويواصل انعقاده كل يناير، حيث يعقد عام ٢٠٠١ فى البرازيل بدعوة من حزب العمال الذى يحقق مكاسب شعبية ملفتة هناك.

وقد أنشىء هذا المنتدى العالمى للبدائل فى القاهرة فى أبريل ١٩٩٧ وشارك فى أعماله منذ اللحظة الأولى مركز البحوث العربية إلى جانب عدد كبير من المؤسسات الشهيرة برصانة تحليلاتها النقدية لتلك الممارسات الليبرالية المضرة بمصالح الشعوب الحيوية، حتى تكرست سمعة هذه المؤسسات فى كل قارة من قارات الكوكب فألهمت فى نشاطها الصراعات الاجتماعية والسياسية الشعبية والديموقراطية من أجل مستقبل أفضل.

وسيجد القارىء فى ختام الكتاب بعض المعلومات الخاصة بالمنتدى المذكور، ومنها البيان الصادر عنه والذى اعتمد عند إنشاء المؤسسة عام ١٩٩٧.

وقـد أدى نجاح اجتماع "دافوس المضاد" – ذلك النجاح الذى انعكس فى الإقبال العظيم علـى هذا الكتاب المترجم إلى سبع عشرة لغة حتى هذا التاريخ – إلى تبلور فكرة مواجهة أهم المؤتمرات الدولية التى تنظمها القوى المهيمنة فى لحظتنا "الليبرالية" بمؤتمرات مضادة تفتح السبيل لنشر وجهات النظر التى تدافع عن مصالح الشعوب.

هكـذا اجـتمع فى مدينة سياتل فى يناير ٢٠٠٠ مئات بل ألوف المنظمات التى لعبت دورها – كما هو معروف – فى إفشال مشروع لبرلة الاقتصاد العالمى، الأمر الذى وضع منذ هذا التاريخ منظمة التجارة الدولية فى موقع المولود الميت.

وأخـذت هـذه المبادرات فى التوسع المتواصل خلال السنوات الأخيرة حتى أصبحت قـوة قـادرة على المساهمة فى تقريب الصراعات الاجتماعية بعضها من بعض – فيتجلى مـن خـلال هذه الصراعات الصاعدة فى كل مكان رفض الشعوب للنتائج اللئيمة المترتبة حتمياً على تنفيذ خطط البليونيرات الذين يجتمعون فى مؤتمر دافوس الرسمى.

ونحـن من هؤلاء الذين يضفون أهمية فاصلة على الوعى بضرورة بناء أممية شعبية فـى مواجهة أممية رأس المال المهيمن للشركات متعدية الجنسية، فهو الشرط الذى لا مفر مـنه من أجل تبلور بدائل فعالة تتيح للشعوب فرصاً حقيقية لدفع أشكال من التنمية جديرة بأن تُعتبر ذات مغزى إنسانى صحيح.

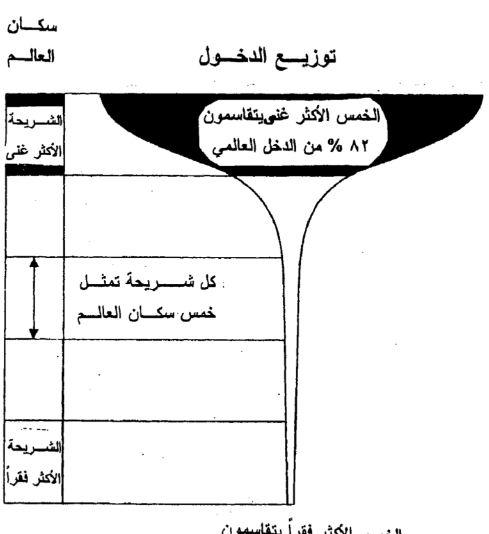
كانت القرارات الاقتصادية تتخذ في الماضي وفقاً لاحتياجات الجماعات الاجتماعية التي تخضع لها، وكان ذلك هو الحال عندما كانت المجتمعات المترابطة هي القاعدة وليست الاستثناء. ولم تلبث عملية اتخاذ القرارات على أساس ضرورات الاحتياجات الاجتماعية، أن حلت محلها اعتبارات الكفاءة الباردة العمياء، التي يوجهها نظام اقتصادي يعتبر تحقيق الربح المالي القيمة الأساسية.

وفي عالم يوجه فيه رأس المال الجامح مستقبل الإنسانية وفقاً لأولوياته التي تدور حول تحقيق أقصى ربح في المدى القصير، يجد الأفراد والشعوب أنفسهم خاضعين لرغبات حفنة من كبار اللاعبين على مستوى العالم. ويتجاهل القادة السياسيون الذين تنازلوا عن شرائح كبيرة من السيادة للسوق الذي يزداد حرية ويزداد تباعداً، المواطن بل ويقمعونه، فينكفئ باحثاً عن مصالحه الذاتية. وفي حين تخلق المنافسة القاسية بين الشركات، والبلدان، والمدن، والعمال، الاستبعاد والتهميش لجماهير تزداد عدداً باستمرار في الشمال، وفي الجنوب كذلك، تظهر صحوة بازغة لجماهير المواطنين والقوى الاجتماعية. وهذه الصحوة تظهر على نطاق العالم، وتطمح إلى الترابط العالمي للصراعات، وتتطلع لتحقيق قيم العدالة والتضامن والمشاركة.

ويهدف هذا العمل إلى رسم صورة بانورامية لهذه الأوضاع. وفيه تعبر الحركات الاجتماعية، والشبكات المجمعة، والمحللون عن أفكارهم بهدف الإلمام بتطور النظام الاقتصادي، وإمكانيات التحرك، واستراتيجيات القوى الاجتماعية المختلفة، والتقدم باقتراحات وبدائل للنظام الاقتصادي السائد تؤيدها هذه الحركات. وعبر عن هذا التحرك الجديد حدث ذو مغزى كبير، ألا وهو اجتماع "دافوس الأخرى" في يناير ١٩٩٩.

ويتميز الوضع الحالي للإنسانية بالتوزيع غير المتكافئ للدخل الذي عبر عنه الرسم الشهير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المعروف بكأس الشمبانيا:

توزيع الدخول في العالم



الخمس الأكثر فقراً يتقاسمون

١،٤ % من الدخل العالمي

الفصل الأول

تحليل التطورات القريبة
في النظام الاقتصادي العالمي

أولاً. بعض الأرقام نقلاً عن الأمم المتحدة

إذا كنا نعتقد بأنه من الضروري إعادة النظر في النظام الرأسمالي الحالي، الذي يجري التعبير عنه تحت مسميات مختلفة مثل "اللبرالية الجديدة"، و "العولمة"، و "السوق العالمي"، فذلك يرجع إلى أننا نرى أن الهدف الأساسي للاقتصاد، وهو المشاركة في الازدهار الكامل لجميع الناس، بضمان رفاهيتهم المادية وكرامتهم، إنما هو هدف ثانوي، بل لعله غير قائم من وجهة نظر هذا النظام.

وتعطينا بعض الأرقام التي جمعها فرانسوا بوليه بصفة أساسية من تقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، فكرة عن حالة الرفاهية الحالية للجماعة الإنسانية. ويضاف إلى حالة اللامساواة الاجتماعية التي أوضحها نموذج "كأس الشمبانيا" لتوزيع الدخل في العالم (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٢) بعض الأرقام الإضافية، وهي التالية:

"تزيد ثروة ٣٥٨ فرداً من المليارديرات بالدولار في العالم عن الثروة المجمعة للخمسة والأربعين بالمائة من السكان الأكثر فقراً في العالم." (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٢)"

"وهنا يجب ألا ينظر إلى هذه الحقيقة المزرية كما لو كانت أمراً طبيعياً ودائماً، أي بعبارة أخرى غير قابلة للتغيير، وإنما كنتيجة للنظام الاقتصادي الذي يخلق انعدام العدالة."

"ارتفع الدخل الإجمالي العالمي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٥، بمقدار ٤٠ %، ولكن عدد الفقراء زاد، في نفس الفترة، بمقدار ١٧ %. وفيما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠، انخفض الدخل الفردي لحوالي ٢٠٠ مليون من سكان العالم، وانخفض هذا الدخل فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣، لحوالي ألف مليون من الأفراد." (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٣)

"كان دخل العشرين بالمائة من سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الغنية يزيد بمقدار ثلاثين مرة عن دخل العشرين بالمائة من سكان البلدان الأكثر فقرا، ولكن هذه النسبة أصبحت ٨٢ ضعفاً في عام ١٩٩٥" (الموند دبلوماتيك، عدد نوفمبر ١٩٩٨، ١٤، إ. رامونيه).

وهذا الفقر يجب بالأحرى اعتباره إملاقاً، فهو ليس مجرد وضع، ولكنه عملية مستمرة في قلب النظام الاقتصادي العالمي.

وعند النظر إلى الأمور من الوجهة التاريخية، نكتشف أن البعض يدفع غالياً ثمن الهجمات الأخيرة للنظام العالمي، فقد جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧، ٧، ما يلي: "**لقد عانى أكثر من مائة بلد من بلدان العالم الثالث والكتلة السابقة لدول شرق أوروبا، خلال الخمسة عشر عاماً أو العشرين السابقة، من توقف النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة، أكثر مما عانته الدول الصناعية خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال أعوام الثلاثينيات.**"

وكذلك: "**لقد توقف النمو لأكثر من ربع سكان العالم.**" تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٤).

وأيضاً: "**ارتفع عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يومياً، خلال الفترة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣، بما يقترب من ١٠٠ مليون فرد**" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧، ٤).

وكذلك: "**في الواقع، قد انخفض دخل الفرد في أكثر من مائة بلد عما كان عليه منذ خمسة عشر عاماً. وبعبارة أخرى، يعيش ما يقرب من ١،٦ مليار شخص اليوم في مستوى أقل مما كانوا عليه في أوائل الثمانينيات**" (جيمس جوستاف سبيت، المدير ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في صحيفة الموند، ١١ أكتوبر ١٩٩٦).

والتطورات الأخيرة للنظام الاقتصادي العالمي ليست شيئاً بلا أهمية، وقد نتجت عن التوسع في سياسات التحرير والخصخصة وإزالة القيود، وهذا كله نتيجة سياسة اللبرالية الجديدة التي قادت تطورات العشرين عاماً الأخيرة.

وتبدو فكرة الفقر أو الإملاق مجردة أكثر من اللازم لوصف الواقع الذي تثير جوانبه المختلفة الصدمة، سواء أكانت من ناحية التغذية أو الصحة أو التعليم...

"**يعاني أكثر من ٨٠٠ مليون إنسان من الجوع، ويعاني حوالي ٥٠٠ مليون من سوء التغذية المزمن**" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٢٣).

"**يموت كل عام، ما يقرب من ١٧ مليون شخص بسبب أمراض معدية أو ناتجة عن الطفيليات، من الممكن شفاؤها مثل الإسهال والملاريا والسل**" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٢٣).

"**لا يجد ملايين من الأطفال مكاناً في المدرسة، منهم ١٣٠ مليوناً في سن التعليم الابتدائي، و٢٧٥ مليوناً في سن التعليم الثانوي**" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٢٣)

"تقدر وكالات الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى مبلغ ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار إضافية سنوياً وحتى نهاية العقد، لتغطية احتياجات التغذية والتعليم والعناية الصحية الأساسية، وكذلك لتوفير الاحتياجات من الماء النظيف، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتوفير العناية الصحية الرخيصة للحوامل والأطفال. وقد يبدو هذا المبلغ جسيماً، ولكنه لا يمثل إلا ربع ميزانية التسلح السنوية" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٨٢).

"في حالة الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ١٩٩٣ دون غيرهم، بلغ عدد العاطلين عن العمل المسجلين رسمياً، ٣٧ مليوناً، أي ثلاثة أضعاف عددهم في بداية السبعينيات، مع أن العدد الإجمالي للسكان لم يتغير تقريباً".

تعاني شعوب البلدان المصنعة، هي الأخرى، من الوضع الاقتصادي الجديد.

"تؤدي زيادة السكان في البلدان النامية بدون زيادة فرص العمل، بمئات الملايين من الأشخاص إلى المعاناة من ساعات عمل طويلة مع أجور منخفضة للغاية، وهم الذين يقومون بأعمال منخفضة الإنتاجية في الزراعة أو القطاع غير الرسمي للاقتصاد" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٣).

لم تعد المقولة:"الأغنياء في الشمال، والفقراء في الجنوب"، التي كانت سائدة في وقت ما، صحيحة إلا بشكل جزئي، فهناك جيوب من الفقر المدقع أخذت تنمو في بلدان الشمال المصنعة.

"يعيش في البلدان المصنعة، أكثر من مائة مليون شخص تحت خط الفقر، الذي يعرف بأنه نصف متوسط دخل الفرد في ذلك البلد" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧، ٢).

"يعيش في الولايات المتحدة ٤٧ مليون فرد لا يغطيهم التأمين ضد المرض" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧، ٣١.

"تقرر الإحصائيات الرسمية، أنه يعيش بلندن ٤٠٠ ألف شخص بدون مأوى" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧، ٣٢).

ومن المعروف أنه في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، أدت الإصلاحات العميقة منذ الثمانينيات، إلى تفكيك أجزاء كبيرة من دولة الرفاهية مما هدد بشكل كبير التضامن الضروري بين الأغنياء والمعدمين.

والتوقعات أسوأ من ذلك، سواء من ناحية التكلفة الاجتماعية أو البشرية في بلدان شرق أوروبا التي يقال إنها في حالة "انتقال"، فقد أدى الانتقال المفاجئ إلى اقتصاد السوق، إلى هبوط في مستوى المعيشة حتى قبل الأزمة المالية الحالية التي دفعت روسيا إلى الكارثة.

"في بلدان كتلة شرق أوروبا السابقة، أدت إعادة الرأسمالية إلى زيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المطلق والمقدر بأربعة دولارات للفرد يومياً، من ٤ % عام ١٩٨٨، إلى ٣٢% عام ١٩٩٤، أي أنها تضاعفت ثمان مرات. لقد ارتفع عدد الفقراء في هذه البلدان من ١٤ مليوناً إلى ١١٩ مليوناً، منهم ٦٠ مليوناً في روسيا وحدها" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧، ٣٧).

وتؤدي مشكلة ديون البلدان الفقيرة، دور الفرملة الحقيقية التي تمنع أي تحسن في ظروف معيشة مئات الملايين من الأفراد.

"تمتص خدمة الدين، في كثير من الأحيان، ما بين ربع إلى ثلث دخل الحكومة، المحدود من الأصل، في البلدان النامية، وتستبعد بذلك الاستثمارات العامة في التنمية الإنسانية، رغم أهميتها الشديدة."

"ويقدر صندوق النقد الدولي أن موزمبيق تنفق ٦،٢ دولار للفرد على التعليم والصحة، وهي تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة مجتمعين. ولو أُنفق نصف ما يدفع لخدمة الدين على التعليم والصحة، لأدى ذلك إلى إنقاذ حياة ٣٠٠ طفل كل يوم، وكذا إنقاذ حياة ١٦ أم عند الوضع."

وعندما يتدهور الوضع الاجتماعي ــ الاقتصادي، فإن النساء هن اللاتي يقمن، دائماً تقريباً، بالجهد المطلوب، ويقدمن التضحيات اللازمة للإبقاء على الجماعة.

"يؤثر الفقر على النساء بشكل مختلف عن تأثيره على الرجال، فبسبب عدم المساواة الاجتماعية التي يتعرض لها النساء ــ في فرص التعليم والعمل والملكية وغيرها ــ تقل الفرص المتوفرة لهن عن تلك المتوفرة للرجال" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧، ٦٩).

"تزيد معدلات الوفاة للأمهات أثناء الولادة في البلدان النامية ــ وهي تصل إلى ٣٨٤ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية ــ بمقدار ١٢ ضعف مثيلتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٢٣).

وبالإضافة إلى الثمن الذي يدفعه الإنسان بسبب النظام الاقتصادي العالمي الحالي، فإن الضغط الأعمى على البيئة الطبيعية لهذا النظام، تؤدي إلى نتائج مفزعة.

"يؤدي النمو الجامح، غير الخاضع للرقابة، في الكثير من البلدان إلى قطع الغابات، وتلويث الأنهار، والقضاء على التنوع البيولوجي، واستنفاذ الموارد الطبيعية" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٣).

"يُقدر عدد سكان البلدان المصنعة بخُمس سكان العالم فقط، ولكنهم يستهلكون، للفرد الواحد، ما يقرب من تسعة أضعاف ما يستهلكه سكان البلدان النامية من الطاقة ذات الطابع التجاري" (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦، ٢٤).

النتائج

لم تحظَ الإنسانية أبداً بما لديها الآن من موارد ومن وسائل تقنية تسمح بحل كل مشاكل بقائها ورفاهيتها.

ومع ذلك، فما هي النتيجة...

ثانياً. تاريخ اللبرالية الجديدة والدروس المستفادة

إن مجرد سرد المعطيات والأرقام ذات الدلالة لا يكفي بحد ذاته للإحاطة بأسلوب عمل نظام ما أو فهم منطقه الخاص، ولكنه يساعد على إثارة التساؤلات والشكوك، وطلب التفسيرات، ومحاولة الفهم. ولتحقيق هذا الهدف، سنقدم هنا عدداً من الدراسات التحليلية ويركز كل من هذه الدراسات، التي يساهم بها أعضاء في الشبكات المجمعة المبادرة بالدعوة للاجتماع، وبعض المثقفين الملتزمين، على فحص أحد أوجه النظام الاقتصادي الحالي. وسيسبق كل من هذه الدراسات تعريف مختصر بالمنظمة أو بشخصية واضع الدراسة. وقبل تقديم التحليل للرأسمالية المعاصرة، يحسن العودة إلى تطورها خلال الفترة السابقة القريبة.

وفي المساهمة الأولى، يتابع الأستاذ بيري آندرسون (من الولايات المتحدة)، تاريخ اللبرالية الجديدة. وسنقدم فيما يلي الجزء الأول من هذه الدراسة، أما الجزء الثاني منها، وهو ينظر بالأحرى في تطوراتها المتوقعة، فسنقدمه في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

يدرس الأستاذ بيري آندرسون في جامعة كاليفورنيا في لوس آنجيليس، وله عدد كبير من المؤلفات في مجالات متعددة، نذكر بعضاً منها نُشرت بالفرنسية: **Les passages de l'antiquite au feodalisme. Paris, 1978; Etat absolutiste, ses origines et ses voies, Paris, 1078; Sur Gramsci, Paris, 1978.** وقد نشر، ابتداءً من عام ١٩٦٢، في لندن، مجلة كسبت احترام الدوائر الثقافية الناطقة بالإنجليزية، وهي: **The New Left Review**. وقد نُشر له مؤخراً: **Zone & Engagement, Verso, 1992,** و: **Mapping the West European Left (Ed), Verso, 1994**. والدراسة بشأن اللبرالية الجديدة، هي نص محاضرة ألقاها في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة بوينس آيرس بالأرجنتين.

بناء طريق واحد

سنبدأ بدراسة ما يمكن تسميته باللبرالية الجديدة بصفتها تياراً متميزاً عن اللبرالية الكلاسيكية للقرن الماضي، ثم ننتقل إلى حصر نتائج تطبيق هذه السياسة في قمة السلطة، ثم نستخلص بعض الدروس المستفادة، نضعها أمام اليسار.

نشأت اللبرالية الجديدة في نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، كتعبير نظري وسياسي معاد بعنف لتدخل الدولة و "دولة الرفاهية". فقد نشر فريدريش أوجست فون هايك، عام ١٩٤٤، كتاباً بعنوان: The Road to Serfdom (الطريق إلى الرق)، ويعتبر هذا الكتاب، بشكل ما، الميثاق المؤسس للبرالية الجديدة. ويحتوي الكتاب هجوماً حاداً على أي تقييد من جانب الدولة لحرية الحركة لآليات السوق، لأن هذا التقييد، من وجهة نظره، يمثل تهديداً قاتلاً للحرية الاقتصادية، وكذلك الحرية السياسية. وكان الهدف المباشر للمؤلف ف. أ. فون هايك هو حزب العمال البريطاني عشية الانتخابات في بريطانيا العظمى، والتي كسبها الحزب في يوليو ١٩٤٥، وأصبح بعدها كلمنت آتلي رئيساً للوزراء. ويمكن تلخيص رسالة فون هايك كالآتي: إن الديمقراطية الاشتراكية الإنجليزية المعتدلة، على الرغم من حسن نواياها، ستؤدي إلى نفس الكارثة التي أدت إليها النازية الألمانية، وهي نظام الرق الحديث.

جماعة مون [جبل] بيليران

وبعد ذلك بثلاث سنوات، عام ١٩٤٧، وبعد أن وضعت الأسس للدولة الاجتماعية في أوروبا ما بعد الحرب، دعا ف. أ. فون هايك أولئك الذين يشاركونه التوجه الإيديولوجي، إلى اجتماع عقد في المنتجع الجبلي السويسري في مون بيليران، أعلى مدينة فيفيه بمقاطعة فو. وشارك في هذا الاجتماع الأعداء المرموقون للدولة الاجتماعية في أوروبا، وكذلك الأعداء الأشداء لنظام العقد الجديد (نيو ديل) الأمريكي.

وكان من ضمن المشاركين المختارين، الذين اجتمعوا بفندق بارك في أبريل ١٩٤٧، موريس ألليه، وميلتون فريدمان، وولتر ليبمان، وسلفادور دي مادازياجا، ولودفيج فون ميزيس، ومايكل بولاني، وكارل بوبر،وويليام رانبارد، وفلهلم روبكه، وليونيل روبينز. وفي نهاية الاجتماع تأسست جمعية مون بيليران، وهي جماعة من نوع الماسونيين الأحرار اللبرالية الجديدة، جيدة التنظيم، والمخصصة لنشر نظريات اللبرالية الجديدة، والتي تعقد اجتماعات دولية بشكل منتظم.

وكان هدف جمعية مون بيليران هو، من جهة، محاربة الكينزية وإجراءات التضامن الاجتماعي التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، ومن جهة أخرى، وضع الأسس النظرية لنوع آخر من الرأسمالية المتشددة والمتحررة من جميع القيود.

ولكن الظروف لم تكن مواتية لهذه المحاولة في ذلك الوقت، فالرأسمالية ـ التي أُطلق عليها بعد عدة سنوات اسم الرأسمالية الجديدة ـ كانت تمر بموجة طويلة من التوسع المستمر، حيث اعتبر ذلك عصرها الذهبي. وكان النمو سريعاً ومستمراً خاصة خلال الخمسينيات والستينيات، مما جعل أي تخويف من جانب اللبراليين الجدد، من تدخل الدولة للتحكم في السوق، أمراً بعيداً عن التصديق. ومع ذلك فقد استمر فون هايك وأصدقاؤه يجادلون ضد قضية محددة ألا وهي التدخل الاجتماعي الواسع النطاق، أو ما سموه سياسة المساواة الجديدة لتلك الحقبة، على الرغم من محدوديتها النسبية. فقد اعتبروا أن هذه المساواة، التي توجهها دولة الرفاهية، تقضي على حرية المواطنين، وعلى حيوية الكفاءات، وهي شروط تحقق الرخاء للجميع، من وجهة نظرهم. وقد تحدى أعضاء جمعية مون بيليران النظريات الرسمية السائدة في تلك الفترة، فقد جادلوا بأن عدم المساواة هي قيمة إيجابية، بل قيمة حتمية، تحتاج إليها المجتمعات الغربية. وقد بقيت هذه الرسالة في المستوى "النظري" لأكثر من عشرين عاماً.

تحول عام ١٩٧٤

وتغير كل شيء عندما تفجرت الأزمة الكبرى للنموذج الاقتصادي لما بعد الحرب عام ١٩٧٤، فقد دخلت جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة في حالة كساد عميقة. ولأول مرة اجتمع معدل نمو منخفض مع معدل تضخم مرتفع (Stagflation). وهنا بدأت الأفكار الليبرالية الجديدة تحقق بعض القبول، وأخذ ف. أ. فون هايك ورفاقه يؤكدون أن جذور الأزمة تكمن في السلطة المغالى فيها والضارة للنقابات العمالية، وللحركة العمالية بصفة عامة. فقد أكدوا أن النقابات قد خربت أسس التراكم الخاص (للاستثمار) عن طريق مطالباتها المستمرة برفع الأجور، وضغطها المستمر على الحكومات لزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الطفيلية.

وأدى هذا الضغط المزدوج إلى تآكل هامش الربح لدى الشركات، كما دفع إلى اتجاهات تضخمية (رفع الأسعار)، مما أدى بالضرورة إلى حدوث أزمة عامة لاقتصاديات السوق. وبناء عليه فالعلاج واضح، وهو: تدعيم قوة الدولة حتى تتمكن من كسر شوكة النقابات، وتتحكم بشدة في نمو كتلة النقود المتداولة (أي سياسة مالية متشددة). ومن الناحية الأخرى، على هذه الدولة أن تقتصد في النفقات ذات الطابع الاجتماعي، وأن تمتنع عن التدخل في شئون الاقتصاد. ويجب أن يكون التوازن المالي هو الهدف الأسمى لجميع الحكومات، ولهذا الغرض يجب التحكم في الميزانية، مع تخفيض الإنفاق الاجتماعي، والعودة إلى ما يسمى المعدل الطبيعي للبطالة، أي خلق "جيش احتياطي من العاملين" (أي جيش العمال العاطلين) مما يمكن من إضعاف النقابات. وعلاوة على ذلك يجب إجراء إصلاحات ضريبية تشجع "اللاعبين الاقتصاديين" على الادخار والاستثمار، أو بعبارة أخرى تخفيض ضرائب الدخل على أصحاب أعلى الدخول من الأفراد، وكذلك على أرباح الشركات.

وهكذا عادت للظهور حالة جديدة من عدم المساواة التي ستخرب اقتصاديات البلدان المتقدمة، المصابة بمرض الركود التضخمي وهو المرض الناشئ من التركة المشتركة لكل من كينز وبيفردج، * أي تدخل الدولة لوضع حد للأزمات الدورية، وإعادة توزيع

---

* كينز هو الاقتصادي الذي وضع نظرية تدخل الدولة لوقف الأزمات الدورية للاقتصاد الرأسمالي عن طريق قيام الدولة بمشاريع عامة لتنشيط الاقتصاد في أوقات الركود. وبيفردج هو الاقتصادي المحافظ الذي وضع أساس دولة الرفاهية في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية. ــ المترجم

الدخل الاجتماعي. وهذه المجموعة من السياسات قد شوهت المسار الطبيعي لتراكم رأس المال، والأداء الحر للسوق بشكل يدفع إلى الكارثة. وطبقاً لهذه النظرية، فالاقتصاد سيعود للنمو بشكل طبيعي عند الوصول إلى حالة الاستقرار المالي، وعند تنشيط الحوافز الرئيسية لرأس المال (خفض الضرائب، وتخفيض الأعباء الاجتماعية، وإزالة القيود، الخ.)

مارجريت ثاتشر ورونالد ريجان والآخرون

ولم يسد هذا البرنامج بين ليلة وضحاها، فقد احتاج الأمر إلى مرور عقد من الزمان قبل تعميمه. ففي المرحلة الأولى، حاولت أغلبية بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اعتماد حلول ذات طابع كينزي لهذه الأزمة التي أدى إليها الركود العام لعامي ١٩٧٤ ــ ٧٥. ومع ذلك، فقرب نهاية السبعينيات، وبالتحديد عام ١٩٧٩، حدث تحول في الأوضاع السياسية، فقد بدأ في ذلك العام حكمْ ملرجريت ثاتشر في إنجلترا، وكانت أول حكومة في بلد رأسمالي متقدم تتعهد علناً بتطبيق سياسة اللبرالية الجديدة. وبعدها بعام تم انتخاب رونالد ريجان رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٨٠، وفي عام ١٩٨٢ هزم هيلموت كول وتحالف حزبي المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاشتراكي، الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة هيلموت شميت. وفي عام ١٩٨٢ ــ ٨٤، انتصر تحالف ذو اتجاهات يمينية واضحة في الدنمارك رمز النموذج الاسكنديناڤي لدولة الرفاهية، وبعدها اتجهت كل بلدان أوروبا الغربية تقريباً، باستثناء السويد والنمسا نحو اليمين. وحققت موجة الاتجاه نحو اليمين في تلك السنوات، الشروط السياسية الضرورية لوضع "الوصفة" اللبرالية الجديدة للخروج من الأزمة الاقتصادية موضع التطبيق. وفي عام ١٩٧٨ اشتدت حدة "الحرب الباردة الثانية" بعد التدخل السوفيتي في أفغانستان، وقرار الولايات المتحدة وضع الجيل الجديد من الصواريخ النووية عابرة القارات (من طراز برشنج ٢)، في أوروبا الغربية. وكانت "مدرسة اللبرالية الجديدة"، من بين جميع الاتجاهات المدافعة عن الرأسمالية لما بعد الحرب، تعتبر معاداة الشيوعية بمنتهى العنف، من ضمن عناصرها الأساسية. وقد زادت المعركة الجديدة ضد "إمبراطورية الشر"، والتي يعتبرها فون هايك الاستعباد الإنساني في أكمل صوره، من جاذبية اللبرالية الجديدة كتيار سياسي، فقد قوت سيطرة اليمين الجديد في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهكذا رأينا انتصاراً واضحاً لإيديولوجية اللبرالية الجديدة في البلدان الرأسمالية المتقدمة في حقبة الثمانينيات.

الليبرالية الجديدة في السلطة

فماذا حققته الحكومات الليبرالية الجديدة في تلك الحقبة على أرض الواقع؟ إن النموذج الإنجليزي هو الأكثر نقاءً، وهو في نفس الوقت، الرائد في هذا المجال. لقد ألجمت الحكومات المتعاقبة بقيادة السيدة ثاتشر كمية الإصدار النقدي، ورفعت معدلات الفائدة، وخفضت بشدة الضرائب على أعلى الدخول، وألغت الرقابة على حركة النقد (خروج ودخول رؤوس الأموال)، ورفعت معدل البطالة بدرجة كبيرة، وحطمت الإضرابات، وأصدرت قوانين معادية للنقابات، واقتطعت من ميزانية الخدمات الاجتماعية. وفي النهاية بدأت سياسة واسعة للخصخصة، حيث بدأت بالإسكان الحكومي، ثم بالصناعات الأساسية مثل الصلب والكهرباء والبترول ومياه الشرب، وقد نتعجب لتأخرها في هذا البند رغم ما يتمتع به من مكانة على سلم أولويات الليبرالية الجديدة. وهذه المجموعة من الإجراءات هي الأكثر طموحاً واكتمالاً من بين تجارب الليبرالية الجديدة في الدول الرأسمالية المتقدمة. ويختلف النموذج الأمريكي الشمالي، ففي الولايات المتحدة لا توجد دولة اجتماعية على النسق الأوروبي، ولذلك أعطى الرئيس ريجان الأولوية لسباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي، حيث اعتبر أن هذه المنافسة ستؤدي إلى تخريب الاقتصاد السوفيتي، وبالتالي إلى قلب النظام هناك.

أما في مجال السياسة الداخلية، فقد خفض رونالد ريجان الضرائب على الأغنياء، ورفع معدلات الفائدة، وحطم الإضراب الرئيسي الذي جرى في عهده وهو إضراب المراقبين الجويين. ولكن رونالد ريجان لم يتمسك بضبط الميزانية، فقد اندفع في سباق للتسلح لم يسبق له مثيل، رفع من النفقات العسكرية بشكل أدى إلى حدوث عجز في الميزانية لم يحدث في عهد أي رئيس قبله، وكان هذا نوع من الدعم، المباشر وغير المباشر، لقطاع كبير من الصناعة. ولكن الدول الأخرى لم تتمكن من اللجوء لهذه السياسات الكينزية في المجال العسكري، لأن الولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع، بفضل وزنها في الاقتصاد العالمي، أن تسمح لنفسها بالتمتع بالعجز الكبير في ميزان المدفوعات الذي أدت إليه هذه السياسة.

أما في بقية دول القارة الأوروبية، فقد نفذت حكومات اليمين، وأغلبها من أحزاب الديمقراطية المسيحية، سياسات الليبرالية الجديدة بشيء من التحفظ. فقد ركزت في أول الأمر على سياسة الانضباط المالي، والإصلاح الضريبي، ولكنها لم تضغط كثيراً في اتجاه خفض النفقات الاجتماعية، فهي لم تحاول الدخول في مواجهات مباشرة مع نقابات

العمال. ومع ذلك فقد كان هناك فرق كبير بين سياساتها وسياسات الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في الفترات السابقة.

وفي الوقت الذي انتخبت فيه أغلب بلدان شمال أوروبا حكومات يمينية طبقت سياسات اللبرالية الجديدة بدرجات متفاوتة، إلا أنه في دول جنوب أوروبا حيث تولى الحكم عسكريون مثل فرانكو وسالازار وديجول والكولونيلات اليونانيين، فقد وصلت إلى الحكم، لأول مرة حكومات يسارية، وصفت بأنها اشتراكية أوروبية. وهكذا بدأ عصر فرانسوا ميتران في فرنسا، وفيليبي جونزالز في إسبانيا، وماريو سواريش في البرتغال، وبتينو كراكسي في إيطاليا، وأندرياس باباندريو في اليونان.وقدمت جميع هذه الحكومات نفسها بوصفها تقدمية، تعتمد على تأييد الحركة العمالية والشعبية، وتقف ضد الاتجاهات الرجعية لحكومات ريجان وثاتشر وكول، وغيرها من شمال اوروبا. وفي الواقع حاول فرانسوا ميتران وأندرياس باباندريو، على الأقل، في المرحلة الأولى، اتباع سياسة إعادة توزيع الثروة، والعمالة الكاملة، والحماية الاجتماعية. وجرت هذه المحاولة في إطار خلق نموذج مشابه لذلك الذي أقامته في دول الشمال، الديمقراطية الاشتراكية بعد الحرب العالمية.

ومع ذلك فقد فقد مشروع الحكومة الاشتراكية الفرنسية اندفاعه بنهاية عام ١٩٨٢، وفشل بوضوح في مارس ١٩٨٣، فغيرت هذه الحكومة المسار الاقتصادي بشكل جذري، تحت "ضغط الأسواق المالية العالمية"، واتبعت سياسة قريبة تماماً من سياسات اللبرالية الجديدة المتشددة، حيث تعطي الأولوية للاستقرار المالي، والتحكم في عجز الميزانية، ومنح تنازلات ضريبية لأصحاب رؤوس الأموال. وتخلت الحكومة عن هدف العمالة الكاملة، وبنهاية أعوام الثمانينيات كان معدل البطالة في فرنسا يفوق مثيله في إنجلترا، الأمر الذي كان يحلو للسيدة ثاتشر أن تبرزه.

أما في إسبانيا، فلم تحاول حكومة فيليبي جونزالز اتباع سياسة كينزية أو سياسة إعادة توزيع الدخل، بل كانت سياسة الاستقرار المالي هي السائدة منذ بداية عهد حكومة حزب العمال الاشتراكي الأسباني. وكانت هذه الحكومة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برأس المال المالي الذي يميل إلى سياسة الخصخصة، وهي لذلك لم تحرك ساكناً لوضع حد للبطالة التي ارتفعت لتصل إلى ما يقرب من ٢٠ % من القوى العاملة، وهو رقم قياسي في أوروبا.

وفي الناحية الأخرى من العالم، في أستراليا ونيوزيلاندا، طبقت الحكومات العمالية نفس السياسات اللبرالية الجديدة الراديكالية بمنتهى القسوة، بل تفوقت على قوى اليمين

المحافظ في ذلك. وتمثل نيوزيلاندا الحالة الأكثر تطرفاً في هذا المجال، حيث فُككت الدولة الاشتراكية فيها بشكل يفوق حتى ما قامت به السيدة ثاتشر في بريطانيا.

مدى وحدود برنامج اللبرالية الجديدة

وتوضح هذه الأمثلة سيادة إيديولوجية اللبرالية الجديدة، ففي مرحلة أولى كانت الحكومات اليمينية الصريحة هي وحدها التي خاطرت بتطبيق الاتجاهات اللبرالية الجديدة، ولم تلبث الحكومات الأخرى، بما فيها تلك التي تدعو نفسها يسارية، أن تنافس الأولى في حماسها للبرالية الجديدة.

لقد بدأت اللبرالية الجديدة بإعلان أن الديمقراطية الاشتراكية هي عدوها الرئيسي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، مما أدى إلى ظهور رد فعل معادٍ من قبل القوى الديمقراطية الاشتراكية، ولم تلبث الحكومات المنتمية للديمقراطية الاشتراكية، بعد ذلك، أن أصبحت الأكثر تشدداً في تطبيق السياسات اللبرالية الجديدة. ولكن هناك بالطبع، بعض الاستثناءات، فقد ظهرت في السويد والنمسا، في أواخر الثمانينيات، بعض المقاومة لانتشار موجة اللبرالية الجديدة في أوروبا.

ومع ذلك، فقد حققت أفكار جماعة مون بيليران عن المجتمع نجاحاً كاملاً على مستوى مجموع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي). وبناء عليه يبرز السؤال: ماذا كانت النتيجة الفعلية الملموسة لسيادة اللبرالية الجديدة في البلدان المصنعة خلال أعوام الثمانينيات؟ وهل حققت اللبرالية الجديدة ما وعدت به؟ وللإجابة عن السؤال علينا أن نرسم الصورة الشاملة. لقد كانت الأولوية العاجلة للبرالية الجديدة هي الحد من التضخم خلال سنوات السبعينيات، وقد نجحت فعلاً في هذا، فقد هبط معدل التضخم في مجموع بلدان الاتحاد الأوروبي من ٨،٨ % في أعوام السبعينيات إلى ٥،٢ % خلال الثمانينيات، وتأكد هذا الاتجاه خلال التسعينيات كذلك. وكان المفروض، أن خفض التضخم سيساعد بدوره على عودة الأرباح للزيادة، وفي هذا المجال أيضاً، حققت اللبرالية الجديدة نجاحاً حقيقياً. ففي حين انخفض معدل الربح في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال أعوام السبعينيات بمقدار ٤،٢ %، فقد ارتفع خلال الثمانينيات بمقدار ٤،٧ %. ولو أخذنا بلدان أوروبا الغربية في مجموعها، لوجدنا نتيجة أفضل، حيث تحولت من انخفاض الأرباح بمقدار ٥،٤ % إلى ارتفاعها بمقدار ٣،٥ %، في نفس الفترة.

والسبب الرئيسي لهذا التغير هو، بلا شك، هزيمة الطبقة العاملة التي عبر عنها الانخفاض الحاد في عدد الإضرابات خلال الثمانينيات، وتجمد الأجور أو انخفاضها. وهذه الأوضاع الجديدة للحركة النقابية، التي اتجهت بشكل واضح نحو الاعتدال، نتجت، بشكل أساسي، عن الانتصار الثالث للبرالية الجديدة وهو ارتفاع معدل البطالة، التي اعتبرتها الآلية الطبيعية والضرورية لضمان كفاءة نظام اقتصاد السوق. وقد ارتفع معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من حوالي ٤ %، إلى الضعف تقريباً خلال الثمانينيات، وهذا ما اعتبره أنصار اللبرالية الجديدة معدلاً مناسباً.

وأخيراً، زاد عمق هوة عدم المساواة بين الدخول، وهو هدف آخر من أهم أهداف اللبرالية الجديدة، ففي حين حدث ركود في القوة الشرائية للعاملين، بل حتى انخفضت، تضاعفت قيمة الأوراق المالية في البورصة بمقدار ثلاث أو أربع مرات، حسب البلد. ويمكننا القول بأن برنامج اللبرالية الجديدة قد نجح في تحقيق أهدافه المتمثلة في خفض التضخم والعمالة والأجور، وكذلك معدل الربح، ولكن هذه جميعاً كان المفروض أن الهدف منها هو تحقيق هدف تاريخي، ألا وهو إعادة تنشيط اقتصاد البلدان الرأسمالية المتقدمة على النطاق الدولي، وذلك بإعادة معدلات النمو الثابتة السائدة قبل أزمة السبعينيات. ولكن الفشل في هذا المجال واضح بلا أدنى شك، ففيما بين السبعينيات والثمانينيات لم يحدث أي تغير ذي مغزى في المعدل المتوسط للنمو، واستمر هذا الوضع بل زاد في أوائل التسعينيات. ففي مجموع بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استمر معدل النمو ضعيفاً ومتذبذباً، وأبعد ما يكون عن المعدلات العالية التي عرفتها أعوام الخمسينيات والستينيات.

الأزمة والتقاط الأنفاس

فما السبب لهذه النتيجة المتناقضة ظاهرياً؟ على الرغم من جميع الشروط المؤسسية التي وضعت لمصلحة رأس المال، فإن معدل التراكم ــ أي الاستثمار الصافي في مجال أدوات الإنتاج ــ لم يزد إلا قليلاً جداً خلال الثمانينيات، بل إنه انخفض بالمقارنة بأعوام السبعينيات. ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة في مجموعها، انخفض المعدل السنوي للاستثمار المنتج من ٥،٥ % في الستينيات، إلى ٣،٦ % في السبعينيات، إلى ٢،٩ % في الثمانينيات، فالخط البياني في انخفاض واضح.

ومن هنا يثور التساؤل: لماذا لم تؤدِ زيادة الأرباح إلى زيادة معدلات الاستثمار؟ وسنجد أن أحد الجوانب المهمة للإجابة عن هذا السؤال، يكمن في تحرير الأسواق المالية (حرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية بيع وشراء السندات، وخلق أنواع جديدة من الأوراق المالية، إلخ). هذا التحرير جزء أساسي من برنامج اللبرالية الجديدة، ولكنه أدى إلى أن تصبح الاستثمارات المالية الناتجة عن المضاربة أكثر ربحاً من الاستثمارات المنتجة. وهكذا رأينا خلال الثمانينيات انفجاراً حقيقياً في التعاملات في أسواق صرف العملات الدولية، فقد ارتفعت قيمة التعاملات في النقود لتصبح عدة أضعاف المعاملات التجارية في السلع الحقيقية. وهكذا اكتسبت المعاملات الرأسمالية طبيعة ريعية طفيلية قوية خلال تلك السنوات.

ومن ناحية أخرى، لم ينخفض الوزن المالي لدولة الرفاهية كثيراً على الرغم من جميع الإجراءات المتخذة، مما يشكل فشلاً لسياسات اللبرالية الجديدة، فمساهمة هذه الدولة في إجمالي الدخل المحلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لم تنخفض، بل زادت قليلاً خلال أعوام الثمانينيات. وهناك سببان أساسيان لهذا الوضع، وهما زيادة العبء المالي على الميزانية الاجتماعية للدولة بسبب البطالة المتزايدة، وازدياد عدد أصحاب المعاشات بالنسبة لعدد السكان مما يزيد من الإنفاق الاجتماعي. ولهذا السبب أصبحت برامج الضمان الاجتماعي هي الهدف الجديد الذي توجه ضده الإجراءات اللبرالية الجديدة في أعوام التسعينيات.

وأخيراً، نلاحظ أنه عندما مرت الرأسمالية بحالة ركود عميقة في عام ١٩٩١، بلغ الدين القومي لأغلب البلدان الغربية، بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا، مستويات مخيفة، كذلك بلغت ديون العائلات والشركات أرقاما لم تصل إليها منذ الحرب العالمية الثانية. ومع بداية الركود في أوائل التسعينيات، كانت كل المؤشرات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سلبية، وكان عدد العاطلين بها يبلغ ٣٨ مليوناً أي ضعف عدد سكان الدول الإسكندينافية مجتمعة.

وفي ظل هذه الأزمة الحادة، كان من الطبيعي أن نتوقع رد فعل قوياً ضد اللبرالية الجديدة ابتداءً من أوائل التسعينيات، ولكن ما حدث هو العكس، على الرغم من غرابة ذلك. فقد التقطت اللبرالية الجديدة أنفاسها، على الأقل في موطنها الأصلي في أوروبا، فقد استمرت الثاتشرية بعد السيدة ثاتشر بانتصار جون ميجور في انتخابات ١٩٩٢. وفي السويد، التي قاومت فيها الديمقراطية الاشتراكية هجمات اللبرالية الجديدة طوال

الثمانينيات، انتصر تحالف أحزاب اليمين عام ١٩٩١، وأصيب الاشتراكيون الفرنسيون بهزيمة قاسية عام ١٩٩٣. وفي إيطاليا، وصل سيلفيو برلسكوني إلى الحكم عام ١٩٩٤ على رأس تحالف يضم حزباً فاشياً جديداً. وفي ألمانيا استمرت حكومة كول في الحكم، في حين انتصر خوزيه ماريا أزنار على رأس الحزب الشعبي على الحزب الاشتراكي الأسباني.

أمريكا اللاتينية: معمل لإجراء التجارب

لقد أثر انتصار اللبرالية الجديدة في بلدان شرق أوروبا على أجزاء أخرى من العالم خاصة في أمريكا اللاتينية وهي ثالث المناطق الكبيرة حيث تطبق سياساتها. وفي الواقع، إذا كانت بعض إجراءات الخصخصة واسعة النطاق قد طبقت فيها بعد بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أو بلدان أوروبا الشرقية، إلا أن أمريكا اللاتينية قد شهدت أول تجربة لتطبيق اللبرالية الجديدة بشكل منظم، وأعني بها شيلي تحت دكتاتورية الجنرال بينوشيه بعد انقلاب سبتمبر ١٩٧٣. وكان هذا النظام صاحب "الفضل" في بدء المرحلة اللبرالية الجديدة في الحقبة التاريخية الحالية. وقد طبقت شيلي تحت حكم بينوشيه هذا البرنامج، فوراً، في أشكاله الأكثر تشدداً، بما فيها رفع القيود المالية، والبطالة الواسعة النطاق، وقمع النقابات، وإعادة توزيع الثروة لمصلحة الأغنياء، وخصخصة القطاع العام...وبدأ كل هذا قبل حكومة السيدة ثاتشر بما يقرب من عقد كامل.

وفي شيلي كان التوجيه النظري نابعاً من أمريكا الشمالية، فقد كان ملتون فريدمان هو الموجه الأول وليس النمساوي ف. أ. فون هايك. ويجب أن نؤكد أن خبرة شيلي في السبعينيات، كانت محل اهتمام كبير من مستشاري السيدة ثاتشر في إنجلترا، وفي الواقع كانت علاقات النظامين خلال الثمانينيات وثيقة جداً. ومن المفهوم أن شرط قيام اللبرالية الجديدة في شيلي، كان إلغاء الديمقراطية، وفرض نظام دكتاتوري من أقسى ما عرف منذ الحرب العالمية الثانية.

وقد كرر ف. أ. فون هايك دائماً أن الديمقراطية لم تكن أبداً من القيم ذات الأهمية المركزية من وجهة نظر اللبرالية الجديدة، فقد قال إن الحرية والديمقراطية يمكن أن تكونا متعارضتين إذا ما قررت الأغلبية أن تتدخل في الحق المطلق للمتعاملين الاقتصاديين بالتصرف كما يحلو لهم في ملكياتهم ودخولهم. وبهذا الفهم يمكن أن يعبر م. فريدمان، وف. أ. فون هايك عن إعجابهما بالتجربة الشيلية دون الوقوع في خطأ نظري، أو أي

تنازل عن مبادئهما، بل ويمكنهما تبرير هذا الإعجاب بسبب معدلات النمو المرتفعة نسبياً التي حققها اقتصاد شيلي تحت حكم بينوشيه، بالمقارنة بما حققه اقتصاد البلدان الرأسمالية المتقدمة التي طبقت سياسات الليبرالية الجديدة. وقد استمرت هذه المعدلات المرتفعة حتى في حالة الحكومات التالية لبينوشيه والتي طبقت،بصفة عامة، نفس التوجهات الاقتصادية.

وإذا كانت شيلي قد مثلت تجربة رائدة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تطبيق الليبرالية الجديدة، فإن أمريكا اللاتينية قد استخدمت كذلك، لتجربة الخطط التي اقتُرحت بعد ذلك، لأوروبا الشرقية، وأعني هنا الإصلاحات التي طُبقت في بوليفيا عام ١٩٨٥. فقد اختبر جيفري ساكس المرشد الاقتصادي الأمريكي سياسة الصدمات في بوليفيا قبل أن يقترحها على بولندا وروسيا. ولكن الأمر لم يحتج في بوليفيا إلى تحطيم حركة عمالية قوية لكي يمكن تطبيق الإصلاحات الهيكلية، كما احتاج الحال في شيلي. وقد كان الهدف الأول المعلن هو وضع حد للتضخم الجامح، ولم يتخذ النظام الذي طبق توجيهات جيفري ساكس شكل الدكتاتورية، وإنما كان من ورثة الحزب الشعبي الذي قاد ثورة عام ١٩٥٢.

وهكذا قامت شيلي وبوليفيا بدور معمل الاختبار لتجارب الليبرالية الجديدة، ولكنهما كانا الاستثناء في أمريكا اللاتينية حتى أواخر الثمانينيات. وقد بدأ التحول إلى الليبرالية الجديدة عام ١٩٨٨ في المكسيك بوصول الرئيس كارلوس ساليناس دي جورتاري إلى الحكم، ثم امتد بانتخاب كارلوس منعم في الأرجنتين عام ١٩٨٩، وبداية الرئاسة الثانية لكارلوس آندريس بيريس في فنزويلا في نفس العام، ثم انتخاب ألبرتو فوخيموري لرئاسة بيرو عام ١٩٩٠. ولم تعلن أي من هذه الحكومات لشعوبها عن السياسات التي ستتبعها قبل انتخابها، بل إن منعم وبيريس وفوخيموري وعدوا الناخبين، بالضبط، بعكس السياسات المعادية للشعب التي اتبعوها خلال أعوام التسعينيات. أما بالنسبة لساليناس، فمن المعروف على نطاق عام أنه ما كان لينتخب لولا التزويرات الانتخابية الواسعة التي لجأ إليها الحزب المؤسسي الثوري.

ومن بين التجارب الأربعة، نجحت ثلاثة منها في وقف التضخم الجامح، وهي المكسيك والأرجنتين وبيرو، أما فنزويلا ففشلت في ذلك، والفرق بين النجاح والفشل ذو مغزى هام. وفي الواقع، لم تتوفر الظروف التي تسمح بسياسة انكماشية، ورفع جميع القيود الاقتصادية، وازدياد البطالة، والخصخصة، إلا بفضل وجود سلطة تنفيذية تركز بيدها سلطات مطلقة. وكان هذا هو الحال في المكسيك بفضل نظام الحزب الواحد، وهو

المؤسسي الثوري، أما منعم وفوخيموري فقد لجأ إلى قوانين الطوارئ، والتعديلات الدستورية، وإجراء الانقلابات الذاتية، ولكن هذه الإجراءات التعسفية لم يمكن تطبيقها في فنزويلا.

ولا يعني ما سبق بالضرورة، أنه لا بد من وجود أنظمة تسلطية حتى يمكن تطبيق سياسات اللبرالية الجديدة في أمريكا اللاتينية، فحالة بوليفيا، حيث طبقت حكومات باز سامورا، وسانشيز لوزادا التي انتخبت بعد عام ١٩٨٥، نفس السياسات، تثبت أن الدكتاتورية ليست شرطاً ضرورياً لتطبيقها، حتى لو احتاج الأمر لبعض الإجراءات المعادية للشعب. وتجربة بوليفيا تعطينا درساً: وهو أن التضخم الجامح، مع ما يؤدي إليه من إملاق تشعر به أغلبية السكان يوماً بعد يوم، يسمح "بقبول" الإجراءات القاسية لسياسات اللبرالية الجديدة مع بقاء السلطة الديمقراطية دون الحاجة لفرض الدكتاتورية. وفي عام ١٩٨٧، صرح اقتصادي برازيلي، عضو في مؤسسة مالية دولية، ومن المعجبين بتجربة بينوشيه في شيلي، أن المشكلة الحرجة في البرازيل، تحت حكم سارني، لم تكن معدل التضخم المرتفع للغاية، كما قال رجال البنك الدولي، وإنما أن هذا المعدل كان منخفضاً وهو يتمنى انفلاته بالكامل. ولتفسير هذا الموقف الغريب قال إن البرازيل محتاجة إلى تضخم جامح حتى تتوفر الشروط ليقبل البرازيليون إجراءات الانكماش العنيفة التي تحتاجها بلادهم. وفعلاً بدأ التضخم الجامح في البرازيل، وتوفرت الظروف لبدء برنامج لبرالي جديد دون الالتجاء إلى أدوات الدكتاتورية.

ثالثاً الاستراتيجية العالمية للرأسمالية

ويقدم الأستاذ سمير أمين تحليلاً ثانياً باسم المنتدى العالمي للبدائل، تحت العنوان:"عولمة النضالات الاجتماعية"، وسنقدم هنا الجزء المتعلق بتفسير التحولات الحالية ونؤجل عرض الجزء المتعلق بالخطط إلى الجزء الثاني، وذلك كما فعلنا بالنسبة لمحاضرة الأستاذ بيري آندرسون.

المنتدى العالمي للبدائل

ظهرت فكرة إنشاء منتدى يجمّع النضالات الاجتماعية، والمثقفين الذين يعملون على تحليل الأوضاع والبحث عن البدائل عام ١٩٩٦ بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لقيام مركز القارات الثلاث في لوفان لانيف، واتخذت شكلاً ملموساً في القاهرة في مارس ١٩٩٧، حيث تكونت لجنة تنفيذية مؤقتة، وصدر بيان بالأهداف، وقد وقع على هذا البيان أكثر من ألف شخص من جميع أنحاء العالم. وتقرر في مايو ١٩٩٨، عقد اجتماع يتبعه مؤتمر صحفي في أوائل عام ١٩٩٩ على هامش الاجتماع السنوي للمنتدى العالمي للاقتصاد في دافوس، وقد جرى التعاون مع عدد من الهيئات والشخصيات لتنفيذ هذا المشروع. وقرر المنتدى خلال عام ١٩٩٩ تحقيق الارتباط مع عدد من شبكات الحركات الاجتماعية، وتكوين مجموعات عمل حول الحركات الاجتماعية، والبدائل للتنظيم الرأسمالي للاقتصاد.

اللجنة المؤقتة

الرئيس: Samir Amin B.P., 3501, Dakar, Senegal.

Tel/fax 221/821.11.44. E- mail: ftm@syfed.refer.sn

السكرتير التنفيذي:

Francois Houtart, Ave Ste Gertrude 5,

B-1348 Louvain-la-Neuve, Belgique.

Tel. 32/10/45. 08.22, fax: 32/10/45.31.52.

:E-mail: houtart@espo.ucl.ac.be

النشرة:

Pierre Beaudet, Rue Jeanne Mance 3680 -440, H2X 2K5,

Montreal, Quebec.

E - mail: pbeaudet@alternatives-action.org

١. إزالة القيود المزيفة

تقف "طائفة" مون بيليران الملتفة حول مرشدها ف. أ. فون هايك، وراء مبادرة دافوس، وقد نادت هذه "الطائفة" بالليبرالية الاقتصادية بدون قيود أو حدود، أي بالفردوس الرجعي حيث تخضع المجتمعات المختلفة للمنطق الأحادي لرأس المال، و "تتكيف"، بكل أبعادها السياسية والاجتماعية، مع منطق المشروع الرأسمالي الحر. وقد أدت الانتصارات الانتخابية للسيدة ثاتشر ورونالد ريجان عام ١٩٨٠، إلى بداية تطبيق هذا البرنامج. ولكن الانهيار المتوقع للاتحاد السوفيتي هو الذي منح الطبقات الحاكمة في العالم الرأسمالي نشوة الانتصار المطالب بالانتقام، فقد كتبوا يقولون: لقد انتهى التاريخ، وسقط الحلم الاشتراكي، وسقط حلم استقلال الأمم.

وهكذا نجد أمامنا الرأسمالية العارية القاسية على مستوى العالم أجمع، والتي لا بديل عنها، حسب قول وسائل الإعلام المسيطرة، فالرأسمالية هي نهاية المطاف. أما التكتلات الوطنية الشعبية في العالم الثالث التي فكرت في تعميق انتصارها على الاستعمار القديم عن طريق عملية تحديث وتصنيع بأمل "اللحاق"، فقد استنفدت طاقتها، وعلى بلدان العالم الثالث أن تخضع، من خلال خطط "التكيف الهيكلي"، لطموحات التوسع بلا حدود للرأسمال المسيطر للشركات عابرة القارات. ولا مندوحة عن إلغاء كل المكاسب التي حققتها الشعوب عن طريق كفاحها لمدة قرنين من الزمان، بما في ذلك "دولة الرفاهية" في البلدان المتقدمة، والتي اعتبرت بمثابة تنظيم للسوق "اشتراكي" أكثر مما يجب. بل إن الثورة الفرنسية ذاتها أمست محل إعادة النظر، وفي هذا الجو، ابتدع المطالبون بالثأر، تجمعهم الكبير في دافوس.ولكن هؤلاء السادة (ومعهم بعض السيدات)، لا يستطيعون الاعتراف بالمضمون الحقيقي لبرنامجهم، لأنه يعني الحد الأقصى من الربح لرأس المال في مقابل الركود، ويعني عدم المساواة المتزايدة بين الأقلية المنتفعة من النظام وبقية الطبقات العاملة، وبين الثلاث الكبار (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) وبقية شعوب العالم. إنه نظام يؤدي لا محالة إلى الفقر ، والبطالة، والاستبعاد، أحياناً لقارة بأكملها.

ولذلك كان لا بد من تغطية هذا البرنامج وراء الكلمات الجوفاء، والحديث المنمق عن "المجتمع المفتوح"، وتأكيد المساواة الأوتوماتيكية بين السوق والديمقراطية، وامتداح "إزالة القيود" المزعومة بوصفها مساوية للحرية (دون ذكر حرية من). وكذلك الهجوم على الدولة من كل الاتجاهات بوصفها دولة البيروقراطيين والمتسلطين والأغبياء، وتجاهل إمكانية أن تكون أداة تحقيق الحلول الوسط التاريخية التي هي أساس الديمقراطية. وتجد

جميع هذه الادعاءات طريقها إلى حملة الدعاية المنظمة هذه، ونحن نرفض أن نبقى أسرى هذا الخطاب المخادع، الذي ليس له أي أساس علمي، وتكذبه الحقائق يوما بعد يوم.

فلا توجد أسواق بلا قيود إلا في مخيلة رجال الاقتصاد "النظريين"، أما الأسواق الحالية فهي ليست منظمة ذاتياً، وإنما مستغَلّة، فالأسواق الحقيقية تعمل لأنها منظمة، والسؤال هو معرفة من ينظمها ولمصلحة من. إن "إزالة القيود" هي ورقة التين التي تغطي التنظيم السري (أي بمعزل عن أبسط قواعد الديمقراطية وهي الشفافية)، لمراكز رأس المال المسيطر. وتصل اتفاقية حماية الاستثمارات إلى ذروة هذا التنظيم بمعرفة الشركات عابرة القارات، حيث يعطيهم هذا المشروع أن يكونوا الحكم لأنفسهم، أي أن يكونوا الخصم والحكم في نفس الوقت، في تحدٍ لأبسط قواعد الحق الديمقراطي. أما منظمة التجارة العالمية فهي الغرفة السرية المكلفة باعتماد الاتفاقات التي تجري سراً في أروقتها (بحجة المحافظة على سرية الأعمال التجارية)، بين مراكز رأس المال. أما تعرض العاملين بالأجر للضرر، فليس ناتجا عن رفع القيود، بل بالعكس هو نتيجة تنظيم سوق العمل (أي فرض القيود عليه) بمعرفة أحد الطرفين وحده، وهو أصحاب العمل. ولم يحدث من قبل أن كانت القواعد المقترحة قريبة بهذا الشكل من قواعد اللعب لدى المافيا!

وليس من قبيل الصدفة أن ينطبق برنامج اللبرالية الجديدة مع ظهور أزمة هيكلية للرأسمالية ذات أبعاد ضخمة، وهذا البرنامج هو إذن الوسيلة لمواجهة هذه الأزمة. فاختلال التوازن بين الطاقات الإنتاجية من جهة، والقدرة على الاستهلاك من الجهة الأخرى، وهي من نتاج اللبرالية الجديدة ذاتها، تؤدي لظهور فائض في الإنتاج لا يمكن استخدامه في التوسع في القدرات الإنتاجية. وحتى لا يؤدي ذلك إلى خفض قيمة رؤوس الأموال، الشيء الذي يخشاه المليارديرات، كان لا بد من خلق منافذ بديلة بتحويل طبيعة النظام إلى المالية. وهكذا أصبحت السياسات المالية، وحرية تدفق رؤوس الأموال، والدين الخارجي لبلدان العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي السابق، والعجز الأمريكي الكبير، هي الوسائل لمعالجة الأزمة. وهذا يفسر التناقض الظاهري، وهو ليس تناقضاً في الحقيقة، بارتفاع الأرباح (خاصة في الأوراق المالية)، وارتفاع الأسعار في البورصة، كلما تسربت "الأخبار الحسنة" عن ركود خطير، أو تفكيك للصناعة، أو زيادة البطالة. وبالطبع، فإن الانتصار الوحيد لهذه السياسة، هو تعميق الكارثة الاجتماعية الحالة.

وفي نفس الوقت، فإن أنصار "إزالة القيود" المتعصبين، هم من أنصار القيود المتشددة في مجال هجرة العمالة. ويؤدي تقييد هذه الهجرة في الوقت الذي يسمح فيه بالحرية الكاملة لانتقال السلع ورؤوس الأموال، إلى النتيجة الحتمية ألا وهي ازدياد عدم المساواة في النمو بين الأمم.

٢. انحطاط الديمقراطية

ترتبط العولمة الاقتصادية وفقاً لنظريات اللبرالية الجديدة بالضرورة، بانحطاط الديمقراطية، التي تفقد مغزاها ومصداقيتها إذا لم تكن الضمان للتقدم الاجتماعي.

وفي البلدان الغنية القوية ذات التقاليد البرلمانية العريقة، تغذي اللبرالية الجديدة الانحدار الخطر نحو ما يمكن تسميته "الديمقراطية ذات الدرجة المنخفضة"، وهي تعني التبادلية دون بديل حقيقي، فمهما كان اختيارك للأبيض أو الأزرق أو الأخضر أو الأحمر، فإن الحكومة التي اخترتها ليست هي التي تحدد مصيرك، وإنما ذلك سيرجع إلى أحوال السوق والاستراتيجيات (السرية) لمراكز رأس المال، أو لقرارات البنك المركزي المستقل (عن المواطنين لا عن أسواق المال). أما في البلدان الأخرى، حيث الديمقراطية الهشة، فإن تعدد الأحزاب يصيب الشعوب بالإحباط دائماً. وتفقد الانتصارات التي تحققها تلك الشعوب بصراعها العنيد، والدموي أحياناً، قيمتها، ويصبح تعدد الأحزاب التي يسهل التلاعب بها هي الصورة الباقية لدى تلك الشعوب "لديمقراطية" السوق. وبدلا من الاقتران بين الديمقراطية والسوق (بمفهوم اللبرالية الجديدة)، يصبحان متناقضين.

وليس من الغريب، في ظل هذاه الظروف، أن يكون النظام العالمي الناتج عن سياسات اللبرالية الجديدة، مؤسساً على مبادئ التسيد، والعنجهية، والتدخل العسكري، وتطبيق المعايير المزدوجة بكل صفاقة، فتؤدي دائماً للخراب الاجتماعي. وتواجه اللبرالية الجديدة السخط الدائم والهبات الحتمية، وهي تحتاج لذلك، إلى الكثير من قوات الشرطة، وبصفة خاصة إلى "الشرطي العالمي"، فهي محتاجة إلى دعم استراتيجية التسيد لواشنطن. ولهذا، فعلى الرغم من ظهور بعض الصراعات التجارية التي تفرق بين دول المجموعة الثلاثية الكبرى، أو ما تبديه أحياناً من تحفظات، على حقوق الملكية الفكرية مثلاً، فإنها تسير جميعاً في أثر الولايات المتحدة. وطالما استمرت هذه البلدان في السير على سياسات اللبرالية الجديدة، فإنها ستبقى محتاجة إلى القوة العسكرية للولايات المتحدة، ولا بد لها، في نهاية المطاف، من دعم الصلف الأمريكي.

وأكبر دليل على هذه الوقاحة،في يومنا هذا، هو ضرب العراق بقرار واشنطن المنفرد، في تجاهل للأمم المتحدة. ولم يحدث منذ أيام هتلر أن قامت دولة "بفبركة" تقرير بمعرفة عملائها لتبرير عدوانها العسكري الذي قررته مقدماً. وتدخل حلف الأطلنطي لضرب يوغسلافيا، مثال آخر من نفس العينة، فهل ستلحق الأمم المتحدة بعصبة الأمم السابقة؟ وهل ستعتبر معطلة وغير ذات فائدة، كما تقول بعض الصحف الأمريكية، التي تستخدم لغة مشابهة للغة بلدان المحور بشأن عصبة الأمم؟

إن اللبرالية الجديدة لم تحقق "نظاما عالمياً جديداً" يدعم السلام وأمن الشعوب، وإنما حققت، على العكس من ذلك، الفوضى وتعدد الصراعات.

٣. مغزى الأزمات

وقد دخلت هذه العولمة اللبرالية الجديدة مرحلة سقوطها، ففي فترة بضعة سنوات قليلة انكشف زيف الأسطورة القائلة بأن حرية الأسواق ستحل المشاكل الاجتماعية وتدعم الديمقراطية. وقد عادت الصراعات الاجتماعية للعاملين في الظهور في بلد بعد الآخر، وخاصة في فرنسا وإيطاليا وألمانيا وكوريا، وبدأ الخطاب المغرور للبرالية الجديدة يهبط من عليائه. وفي نفس الوقت، أدي دخول روسيا وبلدان جنوب شرق آسيا إلى مجال العولمة المالية في منتصف التسعينيات، إلى إفلاس تلك البلدان خلال بضع سنوات، مما أدى إلى انهيار قطاع كامل من ذلك النظام، ألا وهو العولمة المالية. ورافق هذه الأزمات "الاقتصادية"، أزمات سياسية عمت روسيا ويوغسلافيا والشرق الأوسط وأفريقيا الوسطى، وتبدو جميعاً، "بلا حل" في إطار الإدارة السياسية للعولمة.

لقد كانت أزمة بلدان جنوب شرق آسيا وكوريا أمراً متوقعاً، وتوقعها بالفعل بعض المحللين من تلك البلدان. ففي المرحلة الأولى، وابتداءً من أعوام الثمانينيات، استفادت هذه البلدان، وكذلك الصين، من الأزمة العالمية، بأخذ نصيب أكبر من المبادلات العالمية (بفضل "الميزة النسبية" التي ترجع إلى اليد العاملة الرخيصة)، وبذلك اجتذبت الاستثمار الأجنبي مع البقاء بعيدة عن العولمة المالية، والاحتفاظ بمشروعاتها ضمن استراتيجية وطنية للتنمية (وذلك بالنسبة للصين وفيتنام وكوريا، ولكن دون بلدان جنوب شرق آسيا). وابتداءً من أعوام التسعينيات، بدأت كوريا وبلدان جنوب شرق آسيا في الانفتاح تدريجياً، على العولمة المالية، في حين أبقت الصين والهند على عزلتهما عنها. واجتذبت معدلات النمو المرتفعة رؤوس الأموال الدولية التي تدفقت على المنطقة، ولكنها بدلاً من زيادة

النمو، أدت إلى تضخم قيمة العقارات وازدياد الاستثمارات العقارية. وكما كان متوقعاً، انفجرت هذه الفقاعة المالية خلال بضع سنوات فقط.

وكانت ردود الفعل السياسية على هذه الأزمة الكبرى، جديدة وهامة على أكثر من مستوى (من حيث كونها مختلفة جذرياً عن أزمة المكسيك، مثلاً). وقد حاولت الولايات المتحدة، ومن ورائها اليابان، استغلال الأزمة الكورية لتفكيك نظامها الإنتاجي (بحجة أن المراكز المالية الكبرى تتحكم فيه!)،وإخضاعه لسيطرة المراكز المالية الكبرى الأمريكية واليابانية. وحاولت السلطات في المنطقة مقاومة هذه الاتجاهات عن طريق عرقلة اندماجها في نظام العولمة المالية (بإعادة الرقابة على النقد في ماليزيا)، أو باستبعاد خطط الانضمام لهذه العوامة، في حالة الصين والهند. واضطر انهيار خطط العولمة المالية هذه، مجموعة السبعة الكبار إلى البحث عن استراتيجية جديدة، مما أدى لأزمة في الفكر اللبرالي.

أما أزمة أغسطس ١٩٩٨ في روسيا، فلم تكن، كما قال البعض، امتداداً لأزمة جنوب شرق آسيا. وكانت، هي الأخرى، متوقعة (وقد توقعها البعض)، لأنها نتيجة السياسات المطبقة منذ عام ١٩٩٠. وهذه السياسات قد سمحت لرأس المال العالمي المسيطر، سواء مباشرة أو عن طريق "الوسطاء" التجاريين والماليين الروس، بوضع استراتيجية لنهب صناعات البلاد (بنزح الفوائض التي تنجها هذه الصناعات إلى الوسطاء والماليين الأجانب). ويخدم تخريب أجزاء بكاملها من الطاقة الإنتاجية للبلاد، وتحويلها إلى مصدّر للبترول والمواد الخام، أهدافاً استراتيجية عالمية، وإلى جانب التخريب الاجتماعي، تهدف هذه السياسة إلى تمهيد الأرض لتفكيك البلاد سياسياً، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي. ففي نظر الولايات المتحدة، تعتبر روسيا، كالصين والهند، "أكبر مما ينبغي" (فالولايات المتحدة وحدها، المسموح لها أن تكون دولة كبرى)، وقد تمثل تهديداً لسيطرة الولايات المتحدة، حتى لو بعد حين.

وازدادت سرعة اندفاع روسيا نحو الأزمة، منذ دخولها، ابتداءً من الأعوام ١٩٩٤ ــ ٩٦، مجال العولمة المالية. ومن المثير للاهتمام بهذا الشأن، أن نلاحظ أن رد الفعل السياسي لهذه الأزمة، والتضييق من سلطات بوريس يلتسين واختيار إفجيني بريماكوف لرئاسة الوزارة، قد يؤدي إلى تغيير في الاتجاه في سياسة الانتقال إلى الرأسمالية، وفرض الحد الأدنى من الرقابة الوطنية على هذه السياسة.

وتثبت الأزمات السياسية في الشرق الأوسط، ويوغسلافيا السابقة، وأفريقيا الوسطى، كذلك، أن الإدارة السياسية للعولمة، المرتبطة بأسلوب التسلط للولايات المتحدة، تواجه صعوبات متزايدة.

ففي الشرق الأوسط، تعطل المشروع الأمريكي الإسرائيلي لإنشاء منطقة تكامل اقتصادي تحت سيطرة واشنطن وتل أبيب، على الرغم من التأييد المطلق للأنظمة التسلطية والمحميات الأمريكية في الخليج (وهي واقعة تحت الاحتلال الأمريكي) له. ورداً على هذا الفشل، قررت الولايات المتحدة تدعيم المشروعات التوسعية الإسرائيلية بشكل قوي، حتى لو انتهك ذلك اتفاقية أوسلو صراحة. وفي نفس الوقت، استغلت الولايات المتحدة حرب الخليج عام ١٩٩٠، لإضفاء الشرعية على سيطرتها العسكرية على أهم منطقة لإنتاج البترول في العالم. ولكن هذا يستدعي أن يصعدوا من عدوانهم العسكري ضد العراق، بعملية "ثعلب الصحراء" (التي يسميها العرب عملية مونيكا)، وذلك بتحدي جميع القوانين الدولية بكل صفاقة.

أما في يوغسلافيا السابقة، ووسط أفريقيا، فالفوضى التي خلقتها اختيارات الليبرالية الجديدة، تشجع الداعين للتقسيم العرقي بلا نهاية، ولن تجد لها أي حل، حتى ولو عسكري، في إطار نظام الليبرالية الجديدة العالمي.

٤. الحجج الداعية لإدارة النظام العالمي

لقد فقدت الحجج التي كررتها آلة الدعاية الضخمة لوسائل الإعلام المسيطرة لحد يثير الغثيان، في محاولة لإضفاء الشرعية على إدارة هذا النظام العالمي المكروه، كل مصداقية لها، سواء أكانت تلك الحجج هي "الديمقراطية"، أو "الإرهاب"، أو "الخطر النووي".

فصفة الديمقراطية تمنحها أو تنزعها حكومات الدول المعنية بفرض عولمة الليبرالية الجديدة، وهكذا يوصف حكام روسيا بوريس يلتسين الذين خضعوا بالكامل لأوامر السبعة الكبار وصندوق النقد الدولي، "بالديمقراطية" على الرغم من ضربهم للبرلمان بالمدافع، وعلى الرغم من الدستور القيصري الذي أصدروه عام ١٩٩٣، وعلى الرغم من إعلانهم أنهم لن يعترفوا بنتيجة الانتخابات.

والحديث عن موضوع الإرهاب في وسائل الإعلام لا ينقطع، ومع ذلك، فلم نسمع مرة واحدة عن دور الولايات المتحدة، ووكالاتها، وخاصة السي آي إيه، في تمويل وتدريب وتسليح إرهابيي طالبان في أفغانستان، ولا التأييد المستمر لهم. ونلاحظ، بشيء

من الدهشة، أن أحداً من المدافعين الرسميين عن "حقوق المرأة" في المؤسسة الأمريكية، لم يعرض أبداً بالتأييد لطالبان على الرغم مما اشتهر عن مواقفهم من تلك القضية! ولكن هناك، بالطبع، مصالح أخرى مثل خط أنابيب البترول من بلدان آسيا الوسطى، تفوق ذلك في الأهمية! ويتعرض أي بلد من العالم الثالث للاتهام، صواباً أو خطأ، بإيواء مجموعة إرهابية، فتنصب عليه الإدانات، ويتعرض لحصار دولي يدفع بشعبه إلى المجاعة، فهل سيقدم للمحاكمات التي تهدد بها تلك البلدان، المسئولون الكبار في الولايات المتحدة الذين يبلغ عدد ضحاياهم عدة أضعاف ضحايا كل تلك المجموعات الإرهابية مجتمعة؟

وعندما يقتل الجنود الإسرائيليون، الذين يحتلون لبنان في تحد لجميع قرارات الأمم المتحدة، امرأة لبنانية وأطفالها الستة، فهذا ليس من أعمال الإرهاب، ولكن، عندما يرد المواطنون اللبنانيون فيقتلون جندياً إسرائيلياً، فهذا بالتأكيد عمل إرهابي. ويمكننا ذكر عدد لا يحصى من الأمثلة على هذه المعايير المزدوجة، ومن الواضح أن المقياس الوحيد لتوجيه الإدانة أو الانتقاد هو مقدار الرفض أو الخضوع لأوامر آليات العولمة الليبرالية الجديدة.

تشعر الشعوب بخوف مشروع من النمو المتزايد بلا حدود لأسلحة الإبادة الشاملة، نووية أو غير ذلك، ولكن النظام المسيطر يحاول الرد على هذه المخاوف عن طريق "معاهدة منع الانتشار" النووي التي تفرض ما يسميه البعض سياسة التفرقة العنصرية النووية، أي حق البعض (الخمسة الكبار في مجلس الأمن، ومعهم إسرائيل)، في احتكار هذه الأسلحة! مع أن الخطر الرئيسي من هذه الأسلحة، مصدره تلك القوة العظمى التي لن تتورع عن استخدامها في حالة فشل "غاراتها بالقنابل عن بعد" (التي لا تعرض جنودها للخطر)، في تحقيق الأهداف.

وقد فتح صعود الصراعات الاجتماعية، وانهيار أجزاء بكاملها من نظام العولمة المالي، وفقدان الخطاب السائد للمصداقية، أبواب أزمة نظام الليبرالية الجديدة وإيديولوجيتها. وعلينا أن نفحص الخطط المضادة التي وضعها السبعة الكبار للرد على أزمة جنوب شرق آسيا، في ضوء هذه الأزمة.

وهكذا رأينا السبعة الكبار، والمؤسسات التي يديرونها تغير من لهجتها، فالرقابة، التي كانت مرفوضة أصلاً حتى ذلك الوقت، عادت للظهور في تصريحات هؤلاء السادة: "إذ لا بد من الرقابة على التعاملات المالية الدولية"! واقترح كبير اقتصاديي البنك العالمي، ستيجلتس فتح النقاش حول "ما بعد وفاق واشنطن". وأصدر المضارب العالمي جورج

سوروس كتاباً ذا عنوان مليء بالإيحاء هو: "أزمة الرأسمالية العالمية، أصولية الأسواق" (دار بلون، باريس، ١٩٩٨)، مضمونه مرافعة من اجل "إنقاذ الرأسمالية من الليبرالية الجديدة". ولن نصدقهم، فهي مجرد استراتيجية لتحقيق نفس الأهداف، أي تمكين رأس المال المسيطر للشركات عابرة القارات للاحتفاظ بالسيطرة على اللعبة. ولا مصداقية لأي من هؤلاء السادة، فجميعهم كانوا، وما زالوا، مسئولين عن الكارثة، وطبعاً من المسلي أن ننظر إليهم وهم يحاولون جميعاً إلقاء اللوم الواحد على الآخر.

ولكن علينا ألا نقلل من خطر هذا الهجوم المضاد، فالكثيرون من البسطاء سيصدقونهم، والبنك العالمي قد بدأ فعلاً منذ عدة سنوات في استخدام المنظمات غير الحكومية كأداة لتنفيذ ما يتحدث عنه من "النضال ضد الفقر".وفي مواجهة هذه الخطط للاستمرار في برنامج العولمة اللبرالية، التي لا يمكن للشعوب أن تنتظر منها خيراً، علينا، بعيداً عن مروجي هذه الخطط، أن نقدم اقتراحاتنا البديلة المبنية على النضال الاجتماعي الذي لن يقوم به إلا ضحايا هذا النظام.

رابعا. يا معدمي العالم، لنبن معاً عولمة مختلفة

الجزء الأول: آليات الاستبعاد

ننتقل الآن إلى دراسة اشترك فيها ريكاردو بتريللا (الاقتصادي بجامعة لوفان الكاثوليكية)، وشارل آندريه أودري (الاقتصادي السويسري)، وكرستوف أجيتون (النقابي المناضل وسكرتير الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين). وسنقتصر على الجزء الأول من الدراسة ذي الطابع التحليلي، ونترك الجزء الباقي منها للفصل الثاني.

يجتمع المنتدى العالمي للاقتصاد سنوياً في دافوس بسويسرا منذ ما يقرب من عشرين عاماً لإعادة التفكير في الاقتصاد العالمي من وجهة نظر رأس المال، ولإعادة توجيهه. ويشارك في هذا الاجتماع أكثر الناس نفوذاً في هذا العالم، مما يعطيه أهمية كبرى، بالنسبة للاستراتيجية الاقتصادية العالمية رغم أنه اجتماع غير رسمي.

دافوس تمثل الماضي المرفوض

إن جدول أولويات "قوم دافوس" لا يعبر عن اهتمامات سكان العالم، وأولوياتهم لا تأخذ في الاعتبار ظروف حياة خمسة مليارات من البشر، ولا احتياجاتهم، ولا تطلعاتهم،

ولا قدراتهم، وإنما تهتم فقط بمصالح المجموعات الاجتماعية التي تمتلك، حول العالم، الثروة، وقبل كل شيء، السلطة على التحكم واتخاذ القرارات فيما يتعلق بتوجيه الموارد المادية، وغير المادية عبر الكرة الأرضية.

لم تؤدِ اختيارات هؤلاء القوم خلال السنوات الثلاثين الماضية، على المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، إلا إلى زيادة الفوضى، وعدم المساواة داخل الشعوب وفيما بينها، والعنف.

ولكن "النظام" الذي خلقوه، ويصرون على الاستمرار فيه بعناد، أخذ يتفسخ من كل الجوانب، وأخذت الأصوات ترتفع بكثرة، حتى من بين "قوم دافوس" أنفسهم، مطالبة بإصلاحات عاجلة في قلب النظام نفسه، وهو "البناء المالي العالمي" الحالي. والكل يعترف الآن بهشاشة هذا البناء، لأسباب كثيرة منها تذبذب معدلات تبادل العملات، وعدم استقرار الأسواق، ونمو حجم الأوراق المالية المستخدمة في المضاربة، والعيوب الهيكلية في المؤسسات (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) التي يقوم عليها النظام. وجاءت الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤، والأزمة الآسيوية ابتداءً من ١٩٩٧، لتؤكدا هذه الحقيقة، وإن كان الذي تحمل عبء هذه الأزمات، هي مع الأسف، شعوب المنطقة (أكثر من مائتي مليون شخص).

ومن الواضح إذن، أنه لا يمكن تأسيس مستقبل العالم على أولويات "قوم دافوس"، فهم يمثلون الماضي المرفوض والذي لا يمكن قبوله.

الأزمة لا تهبط من السماء

والأزمة هي بالفعل نتيجة اختياراتهم، فهي لم تهبط من السماء، وبعد عقد كامل من إعلان رأس المال المالي المعولم "نهاية التاريخ"، وتحقيق "نظام عالمي جديد من الرفاهية" مؤسس على "الديمقراطية واقتصاد السوق"،فإن ما تحقق فعلاً هو تحميل الأغلبية العاملة من سكان العالم، أعباء ركود دولي ينطلق على مراحل بادئاً من آسيا: وذلك بالركود والانكماش في ثاني اقتصاد في العالم وهو اليابان، ثم ركود بل وكساد في عدد من بلدان جنوب شرق آسيا ابتداءً من الربع الأول من عام ١٩٩٧، وتداعي الاقتصاد الروسي منذ ست أعوام، ثم إفلاسه المالي في يوليو ١٩٩٨، وركود خطير في أهم اقتصاد في أمريكا اللاتينية أي في البرازيل، وبداية التراجع في الأوضاع الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وآليات هذا الركود الرأسمالي الدولي، والذي يعتبره البعض الأزمة الأولى للرأسمالية العالمية، معروفة، وهي انخفاض الإنتاج والمبادلات، واتجاه انكماشي، وازدياد ضخم في حجم الديون من البنوك الدولية للبلدان والمجموعات الصناعية والبنكية الكبرى، وهي ديون تصبح معدومة، والتحركات المفاجئة لسحب رؤوس الأموال من البلدان المختلفة بمعرفة اللاعبين الماليين الكبار الذي يكسبون من المضاربات الطفيلية على الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية. وتكشف هذه الآليات عن وجود أزمة في النظام تمتد وتزداد تفاقماً منذ نهاية أعوام السبعينيات.

بناة الفوضى، وعدم المساواة، والعنف

زادت "حرب النجوم" لرونالد ريجان، والتقدم التكنولوجي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وما نتج عن ذلك من اختلافات في الإنتاجية، من حدة أزمة الاقتصاد السوفيتي، الذي كان يعاني أصلاً من الضعف منذ نهاية الستينيات، كما دل على ذلك الجدل الأول بين طبقة التكنوقراط السوفيت بشأن الحاجة العاجلة لإصلاحات. وكانت محاولات ميخائيل جورباتشوف للإصلاح، التي تمت في إطار "عالم البيروقراطية"، تقوم على أسس هشة، وأدت، بالإضافة إلى الضغط الغربي، إلى انهيار الاتحاد السوفيتي.

وليس هناك ما يدعو للأسف على نهاية الحرب الباردة، ولكن حلول القطبية الأحادية محل القطبية الثنائية في مجال القوى العظمى العسكرية، أدى، في التسعينيات، إلى قلقلة التوازنات الهشة التي عملت على أساسها العلاقات الدولية متعددة الأطراف في الأمم المتحدة خلال فترة الستينيات والسبعينيات (بعد "ذوبان الثلوج"، وانحسار الاستعمار، كنتيجة للنضال الاجتماعي، والثقافي، والديمقراطي، والوطني).

إضعاف الأمم المتحدة

خلال عشر سنوات، أصبح نظام الأمم المتحدة في حالة تفسخ، وذلك في الوقت الذي احتفلت فيه، عام ١٩٩٥ بمرور ٥٠ عاماً على تأسيسها، وفي عام ١٩٩٨ بمرور ٥٠ عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨، أعلن وزير خارجية بلجيكا: "لقد ماتت الأمم المتحدة" وذلك تعليقاً على ضرب العراق بالقنابل بواسطة طائرات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وإذا استثنينا اليونسيف (وهي منظمة ذات مهمة إنسانية وتعتمد على التمويل الشعبي)، فإن بقية هيئات الأمم المتحدة "العالمية"

كاليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) تجاهد للبقاء بسبب افتقاد التمويل.

وهبطت روح التعاون والتضامن الدولي (الذي يتخذ شكل المساعدات المشروطة)، إلي أدنى مستوي (فالدول المتقدمة تخصص للمساعدات أقل من ٠،٢ % من دخلها القومي، في حين أنها تعهدت منذ الثمانينيات أن تخصص لهذا الغرض ٠،٧ %). والمبدأ السائد اليوم هو: "ساعد نفسك، تساعدك السماء!"، أو "انس المساعدات، نافس!"، وذلك ما يفرضه قادة الدول الكبرى. وهكذا أصبحت المنظمات الوحيدة التي لها نفوذ في عالم اليوم هي المنظمات الاقتصادية والمالية (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية،...)، والتي كثيرا ما تتأثر قراراتها بالهيئات الخاصة مثل الغرفة التجارية الدولية، ونادي لندن (البنوك الخاصة الدائنة)، واللجان المختلفة المختصة بالمقاييس والنظم، بل وتحضر بمعرفتها. وتعتمد هذه المؤسسات مالياً على البلدان المتقدمة، وتخضع لرقابتها السياسية.

حكم رأس المال المالي

أدى الإيمان بالسياسات النقدية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧١، والتمسك المطلق بفاعلية "قوانين السوق" (التي أطلق عليها جورج سوروس "أصولية الأسواق")، وما ترتب على ذلك من موجات من إجراءات تحرير الاقتصاد وإلغاء القيود والخصخصة، إلى إضعاف الهيئات النيابية الديمقراطية، وتقييد الدولة. وفكك "قوم دافوس"، عن طريق اختياراتهم، دولة الرفاهية، وألقوا إلى الريح بالاقتصاد المشترك، والتعاونيات، والشركات التضامنية، والتوافق الاجتماعي التي كانت جميعها مرتبطة بالدور الفعال للنقابات في الولايات المتحدة وأوروبا.

وقد قلبوا كيان الشركات بالاندماجات، والاستحواذات، والتحالفات الاستراتيجية، وأصبح المسيطر على المجال الصناعي والمالي، أكثر وأكثر، هو شبكة من الشركات العملاقة لا تخضع لأية رقابة سياسية ديمقراطية (ومنها صناديق الاستثمار المشترك، أو صناديق المعاشات، أو صناديق توقي مخاطر الاستثمار...). وقد غيروا أخلاقيات الاقتصاد (قواعد احترام الذات، وقواعد حسن الإدارة)، بالتضحية بهدف الرفاهية الاجتماعية، على مذبح رفع معدلات الأرباح، أو بعبارة أخرى، رفع قيمة ما يمتلكه حملة الأسهم.

لقد نقلوا السلطة صراحة إلى المالية، والسيادة إلى السياسة النقدية، لقد فرضوا استقلال البنوك المركزية عن السياسة، ولكن ليس عن أسواق المال والأقلية الصغيرة من اللاعبين الماليين الذين يرتبون الأوضاع في هذه الأسواق بما يخدم مصالحهم. لقد حولوا كل شيء إلى سلعة، بما في ذلك الرياضة والفن والثقافة بل والكائن البشري ذاته (والمثال البارز على ذلك هو السماح بالحصول على براءات اختراع للجينوم البشري). لقد تحول كل شيء إلى موارد قابلة للاستغلال، وتحقيق الأرباح، بل لقد أصبحت الكائنات البشرية نفسها "موارد بشرية" في نظر هؤلاء القوم.

فرض ثقافة عالمية

وهم يدعون أنهم روجوا لظهور ثقافة عالمية، بنجاحهم في فرض العولمة على أسواق استهلاك منتجاتهم وخدماتهم. وفي عالم سادت فيه أولوية الاستحواذ على المال، وعلى القيم التجارية "للأشياء"، نجحوا في مضاعفة وعولمة ظواهر الفساد، فقد أدى تحرير التحركات النقدية منذ عام ١٩٧٤، إلى تسهيل إعادة تدوير "الأموال القذرة"، الناتجة من تجارة المخدرات، وتجارة السلاح حتى الجرائم العادية لأصحاب الياقات البيضاء، وذلك عن طريق جنات الإعفاء من الضرائب، وسرية حسابات البنوك، وكذلك عن طريق المنظمات المالية والصناعية في بلدان اشتهرت بجدية مؤسساتها الديمقراطية. بل قد نجحوا، في عصر العولمة التجارية المفترسة، في إفساد الألعاب الأولمبية ولجنتها الدولية، الشيء الذي ربما لن يندهش له من تابعوا تاريخ هذه الحركة عن قرب.

وفي حين يدعون أنهم يعملون على إبراز قيم التعدد الثقافي، والرغبة في العيش معاً، عن طريق شبكات التلفزيون العالمية كالسي إن إن، والإنترنت، وشبكة المعلومات العالمية، وبطاقات الائتمان (الفيزا وأمريكان إكسبريس...)، فإن عولمتهم لم تؤدِ إلا إذكاء الخوف من الآخر وكراهيته، والتعصب، والكراهية، وصراع الحضارات الذي يقدمونه بصفاقة، على أنه شكل الصراع الذي سيسود في عالم المستقبل.

نهب النظام البيئي وعدم المساواة في الدخول

وعلاوة على ذلك، فهم لا يتورعون عن نهب النظام البيئي العالمي. ومن التناقضات في هذا المجال، أنهم عندما يتحدثون عن الإدارة المتكاملة للموارد، فإنهم لا يعنون التقليل من إنتاج الفضلات والملوثات، وإنما كيفية التخلص من هذه الفضلات بطريقة مربحة

للقطاع الخاص. ومن هنا يلجأون إلى حلول مبنية على "التجارة في حقوق التلويث"، ذلك إنهم لا يهتمون كثيراً بالنتائج السلبية العامة (الإضرار بالاقتصاد، والتكاليف الاجتماعية). وهم يدعون أن هذا هو ثمن التقدم، يقولون: "على الإنسانية أن تدفع هذا الثمن إن هي أرادت التقدم". ويدعون بأن انعدام العدالة الاجتماعية، وانعدام المساواة، والتمييز ضد النساء التي تؤدي بتجمعها مع تدهور البيئة إلى إساءة حالتهن، كانت دائماً موجودة، ولا يمكن القضاء عليها أبداً.

وفي الواقع، فإنه حتى منتصف أعوام السبعينيات، كان هناك اتجاه نحو تناقص عدم المساواة في الدخل بين سكان البلد الواحد، فيما عدا تلك النابعة عن الثروة أو الميراث، وذلك بفضل دولة الرفاهية، وكذلك انخفض معدل تزايد عدم المساواة بين الدول. وبداية من الثمانينيات، لم يتوقف عدم المساواة بين الأفراد عن التزايد من جديد في كل مكان، وحسب ما جاء بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨ بشأن التنمية البشرية، فإن النسبة بين دخل الفرد في البلدان الأكثر غنى إلى دخل الفرد في البلدان الأكثر فقراً، قد ارتفعت من ٣٢ ضعفاً في عام ١٩٩٠ إلى ٧٠ ضعفاً.

الأرخبيل الرأسمالي في العالم: العولمة لا تعني نفس الشيء للجميع

وباختصار فالكلام عن العولمة في حديث "قوم دافوس" مجرد ادعاء كاذب، فالحقيقة أنه لا توجد عولمة حقيقية للمجتمع، ولا للاقتصاد، ولا لحالة الإنسانية. كذلك ليس هنالك عولمة للتنظيم السياسي، ولا للدولة، ولا للمؤسسات الديمقراطية التي تعطي الضمانات، وتراقب القرارات التي تؤثر على المناطق المختلفة في العالم وسكانها، في سبيل الصالح العام.

إن ما بنوه خلال هذه الثلاثين عاماً الأخيرة، ليس اقتصاداً عالمياً، **وإنما الأرخبيل الرأسمالي العالمي من الجزر، كبيرة وصغيرة، حيث تتركز القدرات العلمية والتكنولوجية العالمية (أكثر من ٩٢ % من نفقات الأبحاث والتنمية، في العالم، واكثر من ٩٠ % من براءات الاختراع والقدرات المعلوماتية العاملة)، والقدرة المالية، والسلطة الرمزية والإعلامية الحالية.** إن العولمة تجري في ظروف استقطاب متزايد للاقتصاد الدولي.

ويمثل ما يقرب من ثلاثين مدينة البنية التحتية، أي عقل وقلب هذا الأرخبيل، وهي: نيويورك، ولوس أنجيليس، وشيكاغو، وسان فرنسيسكو، ودترويت، وميامي، وتورونتو، ومون ريال، وهيوستون، ولندن، وباريس، وفرانكفورت، وميونيخ، وشتوتجارت،

والرور، والرانستاد في هولندا، وكوبنهاجين، وميلانو، وروما، ومدريد، وبرشلونة، وستوكهولم، وطوكيو، وأوساكا، وناجويا، وشانغهاي، وساو باولو، وهونج كونج، وسنغافورة. وفي هذه المدن توجد المراكز الرئيسية للأعمال في العالم، ومراكز شبكات الاتصال والمعلومات، ومقار الشركات عابرة الجنسية الصناعية والمالية والتجارية. إن تحرير الاقتصاد، وإزالة القيود التنظيمية، والخصخصة، وازدياد التنافس، قد قوى العلاقات بين هذه الشركات وبعضها، أكثر مما بينها وبين بقية العالم، إن القرية الكونية الشهيرة، ما هي، في الحقيقة، إلا هذا الأرخبيل.

ويقول "قوم دافوس" إن ما تحقق من تحديث له قيمته، هو ما صنع في هذه الجزر وبواسطتها، والتي اعتبر البعض منها مثالاً يحتذي في العالم أجمع (مثل وادي السليكون). وحسب ادعائهم، فإن هذه الجزر هي مصدر "مجتمع المعلومات الجديد"، وهي في طريقها لخلق "مجتمع المعرفة"، أي عالم الثروة غير المتجسدة، والمعارف الجديدة. ومن هنا فالخيار الوحيد الممكن لبقية مناطق العالم ، هو محاولة التعلق بأي ثمن بأحد هذه الجزر، بأمل الاندماج معها لاحقاً، أما من لا يتمكنون من الارتباط، فسيلقى بهم خارجاً، بل إنهم لن يبقوا حتى كمناطق طرفية وإنما سيبقون دون مستقبل. وتعلم لغة "الإنترنيت" سيكون المعبر الإجباري للوصول إلى هذا الأرخبيل، ولهذا الهدف، يصبح خلق قنوات اتصال، وشبكات من الحيز الإلكتروني، أولوية أولى، تفوق في أهميتها إقامة شبكات مياه الشرب التي يحتاج إليها أكثر من مليارين من البشر في الوقت الحاضر.

وبالتأكيد، قد نزعت العولمة، بشكلها الحالي، ملكية الحياة، أو الحق الأساسي في الحياة.

نزع ملكية التطور المستقبل للعالم

لقد زادت ظواهر نزع الملكية وتضخمت في كل الاتجاهات، فقد حُرم كل من:

■ **الإنسان الفرد** من حقوقه الأساسية: فبصفته "من الموارد البشرية" لم يعد له حق البقاء إلا بقدر ما يحققه من ربحية، أو ما أصبح يطلق عليه "قابليته للاستخدام"، وهو المفهوم الذي حل محل "الحق في العمل".

■ **المجتمع** من حقه في أن يكون نظاماً لتقييم العلاقات بين الأفراد والهيئات، والتفاعلات والتعاملات فيما بينها، وترتيبها، وحل محله السوق، الذي ارتفع إلى مرتبة النظام الذي يحقق الشكل الأمثل لتنظيم التعاملات بين الأفراد.

■ العمل من دوره في خلق القيمة والتاريخ، وأصبح "سلعة" تتنافس في السوق العالمي، وثمن هذه السلعة يجب أن ينخفض بلا انقطاع، بالاستعانة بذراع الرافعة التي تلعب دورها البطالة العالمية.

■ الاجتماع من وظائفه كهوية مشتركة وتضامن، فلا قيمة اليوم إلا للفردية، والصراع من أجل البقاء، وعلاقات القوى في إطار المنافسة القاتلة.

■ السياسة من دورها الأساسي كسلطة تنظيم، وتمثيل، ورقابة، ولإسباغ الشرعية، الديمقراطية طبعاً، وقد أعطي هذا الدور لرأس المال وللتكنوقراط.

■ الثقافة من تنوعها ودورها المسرحي والقدسي، وحل محلها التكنولوجيا والتنميط القاتل، وعنف الغرائز، وهمجية القوة.

■ المدينة من دورها كمكان للتجمع، وتحولت إلى مكان لعدم الانتماء، وللتحرك وللسرعة، حيث يمر الإنسان، أو يشعر بالضياع في حالة من الارتحال المستمر، فاقد الذاكرة.

■ الديمقراطية من قيم الحرية والمساواة والتضامن، فقد استولت على السلطة الفعلية طبقة متسلطة عالمية جديدة، بدأت تظهر بالكاد، صفاتها المميزة، والقيم التي تمثلها، وأسلوب عملها.

خامساً. أسس النمو المحطمة

وضحت الدراسة السابقة فقدان السيادة المترتب على العولمة، أما دراسة الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، التي حررها دومنيك بليهون وفرانسوا شينيه الاقتصاديان، وعضوا المجلس العلمي للاتحاد، فتتعلق بالأشكال المالية الجديدة للرأسمالية العالمية.

الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين

تأسس الاتحاد في فرنسا قي ٣ يونيو ١٩٩٨، بمبادرة من مجلة الموند دبلوماتيك. ولضمان الاستمرار تجمع الاتحاد، في أول الأمر، حول مجموعة من المؤسسين تضم عدداً من المطبوعات، والجمعيات، والنقابات، وبعض الأفراد، ثم بدأ، بعد ذلك، يضم أعضاء جدد من الأفراد، وكذلك من النقابات، والجمعيات، والمجلات، والمشروعات، والتجمعات الإقليمية. وبحلول مايو ١٩٩٩، كان الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، يضم ما يقرب من ٩ آلاف عضو، وأكثر من مائة لجنة محلية.

والهدف الأساسي للاتحاد هو إعداد المواد الإعلامية ــ من الكتاب وحتى المنشور ــ التي تساعد على التحرك ضد سيطرة الدوائر المالية على الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. والاتحاد ينظم اللقاءات، محلية، ووطنية ودولية، ويشارك في المناقشات العامة، ويستجوب متخذي القرارات على جميع المستويات.

ومجالات النشاط الرئيسية للاتحاد حالياً، هي الأشكال المختلفة لفرض الضريبة على التعاملات المالية، وخاصة ضريبة توبين على المضاربة على النقود، أي لوضع أدوات جديدة تنظم الرقابة على التعاملات المالية على المستوى الوطني، والأوروبي، والدولي، ومحاربة جنات الحرية الضريبية، والجرائم المالية، والعمل على فرض الشفافية على صناديق المعاشات الخاصة.

والاتحاد يوسع مدى نشاطه في المجال الدولي، عن طريق الاتصال بالكثير من الجماعات والشبكات التي تنشط في نفس الاتجاه. وقد أُنشأت اتحادات لها نفس الأهداف في إيطاليا، وبلجيكا، وسويسرا، والبرازيل، وكيبيك.

العنوان: 9 bis, rue de Valence, 75005, Paris. Tel: 33/1/43 36 30 54 - Fax: 33/1/43 36 26 26

E-mail: attac@attac.org، الموقع على الإنترنت: http://attac.org

منذ فرض العولمة المالية على الاقتصاد العالمي، تتابعت الأزمات بشكل متسارع: فبعد انهيار البورصات عام ١٩٨٧، حدثت أزمات العملات الأوروبية في أعوام ١٩٩٢ ــ ٩٣، ثم الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤، فأزمات النمور الآسيوية عام ١٩٩٧، ثم أزمة روسيا عام ١٩٩٨.

ولا شك أن الأزمة الحالية هي الأخطر من ناحية شدتها، وعدد البلدان التي أصابتها، فقد بدأت في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، ثم أثارت عدم الاستقرار في اليابان، ثم توسعت بعد ذلك في بلدان أوروبا الجديدة (روسيا)، وبعدها في أمريكا اللاتينية (البرازيل). ولم يعد هناك شك في أنها ستهز بعمق الاقتصاد العالمي، بداية بالولايات المتحدة، ثم الاتحاد الأوروبي. فهي إذن أزمة للنظام العالمي، وليست حدثاً مالياً عارضاً، وإنما تمس الأسس العميقة للنمو العالمي.

نقطة البداية: الأزمة المالية "للنمور" الآسيوية

وقدم المدافعون عن النظام اللبرالي هذه البلدان، التي تمتعت بمعدلات عالية للنمو، على أنها النموذج للتنمية المبنية على فوائد عولمة الاقتصاد. فبفضل انفتاحها على الخارج، تدفقت عليها رؤوس الأموال من البلدان الصناعية المتقدمة، وكان محرك النمو فيها هو الزيادة السريعة في صادراتها نحو البلدان المصنعة بسبب منافسة منتجاتها، بفضل الأيدي العاملة الرخيصة فيها.

وقد انفجر هذا النموذج "المثالي" لثلاثة أسباب رئيسية: الأول هو قفل الباب أمام المجالات التي تخصصت فيها هذه البلدان الصاعدة، فتكدس إنتاجها من سلع ذات قيمة مضافة منخفضة (المنسوجات والسلع الإلكترونية، أساساً)، وذلك بسبب ارتفاع عملتها المرتبطة بالدولار عندما ارتفعت قيمة الدولار عام ١٩٩٥ ــ ٩٦، فقدت هذه البلدان ميزتها التنافسية، وبالتالي توقفت الصادرات. كذلك تعرضت هذه البلدان لمضاربات نقدية لأن قيمة عملتها لم تعد ذات مصداقية. والسبب الثالث هو حالات الإفلاس في النظام المالي والبنكي بها، بسبب المغالاة في منح القروض للمشروعات العقارية غير المدروسة بسبب تدفق الأموال الأجنبية على البنوك، مما أدى إلى ظهور فقاعات من المضاربة في المجال العقاري، لم تلبث أن انفجرت. وساعد على التوسع في الإقراض غير المدروس، تراخي سلطات الرقابة المالية التي اتسمت بانعدام الكفاءة وتفشي الفساد.

لماذا كانت هذه الأزمة أخطر من سابقاتها؟

إن الأزمة الحالية نتيجة مباشرة للعولمة، التي عُممت في السنوات العشر الأخيرة، مما أدى لتغيرين كبيرين في الاقتصاد العالمي، حيث أصبح السوق هو الأداة الرئيسية لتنظيم الاقتصاد. فمن جهة فقدت السياسات العامة فاعليتها في مواجهة اللاعبين من القطاع

الخاص (المستثمرون الدوليون، والشركات عابرة الجنسية). ومن الجهة الأخرى، فقد انفتحت البلدان المشاركة في هذا النظام الجديد بشكل كامل على الاقتصاد العالمي، مما زاد من الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية.

وقد أمكن التغلب على الأزمات السابقة لأن السلطات العامة كانت لا تزال تمارس دوراً هاماً. وهكذا فأزمة الديون في أوائل الثمانينيات، كانت تتعلق بالديون على حكومات البلدان التي أخذت في التصنيع، وبذلك كان عدد المدينين محدوداً، وفي هذا الإطار، أمكن حل الأزمة بالتفاهم بين الدول.

أما اليوم فالوضع مختلف تماماً، فالأزمات الاقتصادية تحدث نتيجة للتعاملات بين اللاعبين من القطاع الخاص (البنوك، والمستثمرين، والشركات). فالأزمات، إذن تنتج عن التعاملات المعقدة بين الكثير من اللاعبين الذين يتبعون منطق الاقتصاد الجزئي، ويفسر هذا التعقيد السبب في صعوبة التغلب على الأزمات.

وتزداد حدة الأزمة الحالية بسبب الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وهي القَسَمَة الثانية للعولمة. وهذا يفسر انتشار الأزمة منذ عام ١٩٩٧، فقد كانت نقطة البداية هي البلدان الآسيوية البازغة، التي تتابعت الواحدة بعد الأخرى كقطع الدومينو، ثم انتقل المرض منها لبقية بلدان العالم، بداية باليابان، ثم الولايات المتحدة، وبعدها أوروبا من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وضاعفت المضاربة من حجم الأزمة، فالمستثمرون الدوليون يدخلون إلى الأسواق بهدف تحقيق قيمة إضافية، ولكنهم إذا فقدوا الثقة، ينسحبون فوراً من الأسواق المحلية. ويزيد من عنف هذه التحركات، أن المضاربين يتحركون بعقلية "القطيع"، مما يجعلهم يتحركون جميعاً في نفس اللحظة، وفي نفس الاتجاه.

وفي التحليل الأخير، تبين الأزمة الحالية، التي لم تظهر كل تجلياتها بعد، بكل وضوح، عجز اقتصاد السوق المعولم، عن تنظيم نفسه، وهذه ضربة قاسية للتفاؤل الخطير الذي تروج له الإيديولوجية اللبرالية، التي تدعي أن "اليد الخفية" ستضمن أن يؤدي السوق إلى نظام اقتصادي متناغم يحقق المكاسب لكل المشاركين فيه.

ويثبت تحليلنا ضرورة إيجاد أداة أخرى لتنظيم الاقتصاد العالمي من الآن. لا بد من محاولة الحد من البعدين السلبيين للعولمة المالية، وهذا يقتضي: الحد من السلطة البالغة للسوق عن طريق إعادة الفاعلية لرقابة السلطات الحكومية، وهذا يعني، بصفة خاصة، إعادة فرض القيود، وفرض ضريبة على العمليات المالية بهدف الحد من المضاربات.

كذلك يجب الحد من التأثير السلبي للاعتماد المتبادل بين الاقتصادات. وهنا يمكن القول إنه ليس من الممكن، ولا المرغوب فيه، الحد من نمو المبادلات الدولية، ولكنه من الضروري إقامة تعاون دولي لفرض الرقابة على اللاعبين الدوليين، وتحريم الممارسات الضارة بمصالح البلدان، خاصة البلدان النامية. ومن الواضح أن المؤسسات الدولية الحالية، وخاصة صندوق النقد الدولي، غير مؤهلة لتلعب هذا الدور.

ومع ذلك، فهذه الإجراءات لن تكفي لمواجهة أسس الأزمة الحالية، وهي نتيجة لعملية إزالة القيود الشاملة للرأسمالية العالمية، الأمر الذي سنوضحه فيما يلي.

أزمة فائض الإنتاج، أو أزمة نظام التراكم ذي الطابع المالي

نحن لا نواجه هنا أزمة محدودة بالدائرة المالية، يمكن معالجتها على هذا المستوى وحده، وإنما يجب علينا أن نتعمق إلى جذور الاضطرابات المالية. إننا نواجه عودة أزمة فائض الإنتاج الكلاسيكية على المستوى العام، والتي شرح ماركس أسسها ببراعة، وهي تعود إلى علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع المرتبطة بها.

أما الجديد هنا، فهو أن عودة الأزمة في شكلها الأساسي يتم في ظروف متفجرة. وهذه الظروف هي أولاً: عولمة رأس المال المبنية على تحرير التعاملات المالية وإلغاء كافة القيود، مما يعني تفكيك الآليات الحكومية التي كانت تستخدم، في السابق، في وضع سياسات توقف الطبيعة الدورية للأزمة. وهي، ثانياً، حالة فقدان البصيرة للطبقات الحاكمة، وعدم استعدادها، بسبب نشوة "الانتصار على الشيوعية"، واقتناعها بفاعلية دنيا اللبرالية الجديدة المثالية التي تقوم فيها آليات السوق، كلية المعرفة، بتنظيم ذاتها.

فالأزمة إذن، هي أزمة فائض إنتاج في إطار نظام التراكم ذي الطابع المالي المعولم الجديد. وهي تعبر عن استحالة تحقيق ظروف دورة تحقيق قيمة الإنتاج، أي دورة الإنتاج والتسويق، أي خلق القيمة وفائض القيمة وتحقيقهما، وذلك بالنسبة لكمية كافية من رأس المال، والسبب في ذلك، هو العجز الدائم في الطلب العالمي الذي يمتلك القدرة الشرائية.

لقد توسع ماركس في شرح التناقض الظاهري لفائض الإنتاج، مبرزاً لطبيعته النسبية، وقائلاً إنه لا يعبر عن فائض في الثروة، وإنما عن طبيعة النظام الذي تضع أسسه قيوداً على التراكم بسبب آليات التوزيع الكامنة فيه. وقد حاول كينز إيجاد الرد على هذه التناقض دون الخروج من إطار الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، ولكنه لم ينل إلا الاستخفاف والاحتقار. لقد رأينا خلال العشرين عاماً الماضية، في بلدان العالم الثالث،

عودة أسوأ حالات نقص التغذية، بل المجاعة، والأمراض بل الأوبئة، كما رأينا في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، زيادة عدد العاطلين، والمهمشين، ومن ليس لهم مأوى أو حقوق. وهذه الكوارث ليست شيئاً "طبيعياً"، إنها تصيب الجماعات المهمشة، أو المستبعدة عن دائرة تحقيق أبسط المطالب الحياتية، أي عن تحقيق أسس الحضارة، وذلك بسبب عجزهم عن تحويل احتياجاتهم الأساسية إلى طلب مدعوم بقدرة شرائية.

وهذا الاستبعاد، إذن، ذو طبيعة اقتصادية، وهو أمر حديث في كثير من الحالات، وهو أسوأ مما كان عليه في جميع البلدان، في أعوام السبعينيات. وهو النتيجة المباشرة لنظام التراكم الناتج عن رفع القيود، وتحرير التعاملات، وتدمير فرص العمل، بل أنظمة الإنتاج الاجتماعي بكاملها، والتي ترتبت على إخضاع التقدم التقني لاعتبارات تحقيق الربح الضيقة الأفق، وإعطاء الحرية المطلقة في الحركة لرأس المال، وقيام المنافسة بين أنظمة للإنتاج الاجتماعي ذات مرجعيات مختلفة، أي تحقيق أقصى ربح من جانب، وضمان إعادة الإنتاج الاجتماعي لجماعات الفلاحين والصيادين والحرفيين، من الجانب الآخر.

لقد أصبح من الشائع الاحتفاء "بانتصار المستهلك على المنتج"، وكذلك الحديث عن "أخذ المُقرضين بالثأر"، وننسى أن المنتجين أي العمال، هم في نفس الوقت، المستهلكين. ننسى أنه بفصل العمال في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وبسحب وسائل المعيشة من الفلاحين في بلدان العالم الثالث، عن طريق إجراءات تحرير التعاملات، فإن دائرة المستهلكين تضيق.

يستطيع استهلاك الفئات التي تعيش على الريع (الفوائد على السندات، وأرباح الأسهم) كلياً أو جزئياً، المحافظة على الطلب، وتنشيط الاقتصاد في بلدان مثل الولايات المتحدة، أو غيرها من "البلدان الريعية"، أي البلدان التي تصدر رؤوس الأموال بغزارة، وفقاً لدراسات منظري الإمبريالية، التي أصبح الكثير من تحليلاتها ذا مرجعية اليوم. ولكن على المستوى الكلي للاقتصاد العالمي، لن يمكن أبداً لاستهلاك الفئات صاحبة الريع، أن تكون البديل للأسواق التي دمرتها البطالة، أو الإفقار المطلق المفروض على مجتمعات كانت، في السابق، تستطيع إعادة تجديد نفسها، وتوفير قدر معين من الطلب المدعوم بقدرة شرائية.

يواجه الاقتصاد العالمي عودة مبدأ تحقيق القيمة، الذي يعني أنه قبل تحقيق القيمة وفائض القيمة، يجب أن تُنتج كمية كافية من هذه القيمة، الأمر الذي يضمن استكمال دورة

رأس المال، أو تسويق الإنتاج. لقد وضع المشرفون على صناديق الاستثمار المالي ــ صناديق الاستثمار الجماعي، أو صناديق المعاشات في البلدان الأنجلو ساكسونية ــ، وغيرها من كبار اللاعبين في الأسواق المالية، المعدلات المطلوبة لعوائد استثماراتهم، واتخذوا كل الاحتياطات لفرضها على الشركات، وكذلك على الأسواق المالية الخاضعة للنظام، التي تلعب دور الوسيط في هذه العملية العالمية لتركيز الثروات في اتجاه البلدان التي تحصل على الريع.

وهم يعتقدون أن هذه المعدلات، وهذا الضغط المستمر هما الشرط لانتظام تدفق الدخول في اتجاه أسواق المال بالمعدلات، والمستوى اللازمين لتحقيق مصلحة هذا الاقتصاد الدولي ذي الطبيعة الريعية. ويبدو هذا رائعاً وناجحاً، ولكن الواقع أنه لا ينجح إلا بقدر ما يكون تحقيق قيمة رأس المال الذي يخلق القيمة والقيمة المضافة، وهو أساس عملية نقل الثروة في اتجاه المُقرضين الذين يكبلون عملية الإنتاج، قد حدث بمقدار كافٍ، وكذلك بدون صدمات وانقطاعات لعملية تدفق الثروة.

والسبب في ما سبق، هو أن الأسواق المالية التي ظهرت كنتيجة لعمليات تحرير التعاملات، وإزالة القيود، والعولمة المالية، لها توقيتاتها الخاصة التي لا تتطابق مع توقيت دورات خلق القيمة، ومن باب أولى مع خلقها بمعدلات بطيئة، والأسوأ، مع وجود انقطاعات في عملية تحقيق القيمة. ويزيد الأمر سوءً، أن اللاعبين في هذه الأسواق لا يذكرون على الإطلاق الأزمات السابقة، بل ليس لديهم حتى أفكار باهتة، نقلاً عن الكتب، عما حدث عام ١٩٢٩ وأعوام الثلاثينيات، وهم، لذلك يقفون بلا دفاع. ولذلك فتصرفاتهم لا تخرج عن "الارتباك"، بل الهلع في اللحظات الحرجة للأزمة، الأمر الذي يزيد من سرعتها وعمقها، بتقوية الأبعاد الذاتية لآليات انتشار الأزمة، ودفعها بسرعة أكبر نحو التفاقم.

سادساً. الأزمة الجديدة للديون

كما سنرى فيما يلي، فإن المؤسسات الدولية القوية للغاية لا تضع في منظورها إشباع الحاجات الإنسانية، أو الاجتماعية، ويعتبر التهديد المستمر للبلدان الفقيرة، وإبقائها في حالة فقر مدقع، إهانة حقيقية لحقوق الإنسان. وتعطي الدراسة التالية من تحرير إريك نوسان من اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، صورة واضحة عن الأوضاع الحالية في البلدان المدينة.

اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث

تأسست اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث عام ١٩٩٠، وهي شبكة دولية مركزها في بروكسل، تعمل من أجل إيجاد بدائل جذرية لأشكال القهر في أي مكان من العالم. وتركز اللجنة هجومها على ديون العالم الثالث، والتكيف الهيكلي الذي أدت إليه هذه الديون اليوم. ونظام الاستدانة هو أحد الآليات الرئيسية لفرض أوامر السبعة الكبار، والشركات عابرة الجنسية، وثلاثي البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. واللجنة تطالب بإلغاء ديون العالم الثالث، والتخلي عن سياسة التكيف الهيكلي المفروضة على دول الأطراف الخارجية، وتحقيق هذا المطلب يمثل شرطاً ضرورياً، وإن لم يكن كافياً، علي طريق كسر حلقة الاضطهاد. وتتضمن بقية المطالب التي توليها اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، الأولوية، الآتي: مصادرة الممتلكات التي يحتفظ بها أغنياء دول الجنوب في دول الشمال، وإعادتها لشعوب العالم الثالث، وفرض ضريبة على الثروة، وفرض ضريبة على التعاملات المالية، ورفض الاتفاق متعدد الأطراف لحماية الاستثمار، ومستنسخاته، وحق دول الأطراف في فرض سياسة الحماية.

وإلى جانب هذه الأهداف الملموسة، يوجد عدد من الأهداف العامة، ومن أهمها تحرير المرأة، والإصلاح الزراعي الجذري، وتخفيض وقت العمل على نطاق عام، ونزع السلاح، ورفض جميع أشكال العنصرية، وإجراء عملية نقل مخططة للثروة من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب لتعويض النهب المنظم الذي تعرضت له شعوب هذه البلدان على مدى عدة قرون، وما زالت.

وتنشط اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث في أوروبا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وقد حققت مؤخراً علاقات تعاون مع بعض الحركات الشعبية في آسيا. واللجنة عبارة عن شبكة تقوم بالدراسات ، والتوعية، والتعبئة، وتضم أفراداً، وحركات جماهيرية، وتنظر إلى أعمال كسب التأييد كنشاط مكمل. وتساهم اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث بنشاط في التوسع في نشاط الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين.

العنوان: Rue Plantin, 29,
B - 1070 Bruxelles.
Tel.: 32/2/527.59.90 - Fax: 32/2/522.62.27
E-mail: cadtm@skynet.be Site web: http://users.skynet.be/cadtm

وتتعرض بلدان العالم الثالث، التي يعيش فيها أكثر من ٨٠ % من سكان العالم، منذ الأعوام ١٩٩٧ ــ ٩٨، إلى أزمة ديون جديدة، وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة. والأسباب المباشرة لهذه الأزمة هي:

١. ارتفاع معدلات الفائدة (في حين تنخفض معدلات الفائدة لبلدان الشمال، فإنها ترتفع بالنسبة لبلدان الأطراف).
٢. انخفاض تدفق الأموال الجديدة
٣. انخفاض كبير في دخولهم من الصادرات (سببه انخفاض أسعار أغلب المنتجات التي تصدرها بلدان الجنوب).

أثر الدين على بلدان الجنوب

لقد ارتفع رصيد الديون على بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية بشكل سريع، فقد ارتفعت الأقساط المطلوب تسديدها في المدى القصير، في حين توقف إعطاء قروض جديدة، وانخفضت أثمان الصادرات. أما أفريقيا، فلم تتغير الأوضاع فيها كثيراً، فقد كانت القروض واستثمارات المؤسسات الخاصة من بلدان الشمال تكاد لا تذكر منذ عام ١٩٨٠، ويصعب جداً أن تنخفض أكثر من ذلك (فيما عدا جمهورية جنوب افريقيا ونيجيريا اللتان تحصلان فيما بينهما على ما يقرب من ٧٠ % من الاستثمارات). وتعاني أفريقيا من أزمة مستمرة، تزيد في جوانبها الإنسانية خطورة عما تعانيه بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية.

لقد انخفضت القروض التي تحصل عليها بلدان العالم الثالث من الرأسمال الخاص منذ حدوث أزمة ١٩٩٧ في بلدان جنوب شرق آسيا، وانتقالها عام ١٩٩٨ إلى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. واضطرت بلدان العالم الثالث التي ما زال من الممكن لها الاقتراض من الأسواق المالية في لندن ونيويورك، إلى رفع الأرباح المعروضة على مشتري هذه السندات المحتملين، وهكذا كان سعر الفائدة على القرض الذي طلبته الأرجنتين، عام ١٩٩٨، من الأسواق المالية في الشمال ١٥ %، أي مرتين ونصف الفائدة التي تعرضها سلطات الشمال لقروضها في ذات الوقت. ومع ذلك فالمقرضون من الشمال أو الجنوب يفضلون شراء سندات القروض الحكومية لدول الشمال بدلاً من تلك التي تصدرها دول الجنوب (أو الشرق).

وباختصار، فكما حدث عام ١٩٨٠، أيام الأزمة السابقة، فقد انخفضت كمية القروض لبلدان العالم الثالث، وارتفعت تكلفتها. لقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي

اتجهت نحو جنوب شرق آسيا (بما فيها الصين)، وكذلك نحو الاقتصادات الرئيسية في أمريكا اللاتينية (مقابل خطة واسعة للخصخصة)، خلال السنوات ١٩٩٣، إلى ١٩٩٧. ولكنها بدأت في التراجع ابتداءً من ١٩٩٨، ويستمر هذا التوجه في ١٩٩٩ (انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جنوب شرق آسيا بمقدار ٣٠ بالمائة في عام ١٩٩٨، عنها في عام ١٩٩٧، أما القروض فقد هبطت بمقدار ١٤ % خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨).

إجراءات صندوق النقد الدولي

لقد أدت الإجراءات التي فرضها صندوق النقد الدولي على الاقتصاد والسكان في بلدان الأطراف إلى إحداث الركود، وفقدان بعض العناصر الرئيسية للسيادة الوطنية، وإلى انخفاض كبير في مستوى المعيشة، وفي بعض البلدان، أدت إلى تدهور خطير للظروف غير المحتملة التي كانت أجزاء كبيرة من السكان تعاني منها أصلاً. لقد بلغ التباين بين نمو مداخيل المالكين المحليين لرأس المال، والهبوط الخطير لدخول العائلات في الفئات الشعبية مستويات تاريخية في القرن العشرين. ففي سبتمبر ــ أكتوبر ١٩٩٨، كان حاملو سندات الدين الداخلي في البرازيل يحصلون على فائدة مقدارها ٥٠ %، في حين أن نسبة التضخم لم تكن تتجاوز ٣ %،

وكان الرأسماليون البرازيليون، وخاصة الشركات عابرة الجنسية التي مقرها في البرازيل، تستطيع الاقتراض الدولارات من سوق نيويورك بفائدة قدرها ٦ %، ثم تعيد إقراض هذه الأموال في البرازيل، بفائدة تتراوح بين ٢٠ و٤٩،٧٥ %! ولكنهم كانوا، في نفس الوقت، يهربون جزءً كبيراً من أموالهم إلى الخارج، خوفاً من أية تغيرات مفاجئة تحدث للأوضاع الاقتصادية في البرازيل.

بعض المعطيات

بلغ إجمالي ديون العالم الثالث عام ١٩٩٧ (بدون بلدان الشرق الأوروبي)، حوالي ١٩٥٠ مليار دولار، وتدفع بلدان العالم الثالث أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنوياً لتسديد الديون. وبلغ مجموع المساعدات الحكومية لمشروعات التنمية، خلال السنوات الأخيرة (بما فيها القروض التي تقل فائدتها عن فائدة السوق)، أقل من ٤٥ مليار دولار سنوياً.

وتنفق أفريقيا جنوب الصحراء على خدمة الديون أربعة أضعاف ما تنفقه على الصحة والتعليم.

وأرقام أخرى: بلغ مجموع ديون العائلات في الولايات المتحدة ٥،٥٠٠ مليار دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨). ومجموع الدين العام للولايات المتحدة يتجاوز ٥،٥٠٠ مليار دولار. ومجموع ديون الدول الخمسة عشر أعضاء الاتحاد الأوروبي، يتجاوز ٥،٥٠٠ مليار دولار. ويصل مجموع النفقات العسكرية السنوية في العالم إلى ٧٨٠ مليار دولار (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨، ٤١)، ويصل مجموع ما ينفق على الدعاية، ١،٠٠٠ مليار دولار (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨، ٧٠). يجري كل يوم تبادل أكثر من ٢،٠٠٠ مليار دولار في أسواق تبادل العملة، وأكثر من ٩٠ % من هذه العمليات هي عمليات مضاربة.

الفصل الثاني

معزى الرد العالمي
ومناسبته للأوضاع

بعد هذا التقييم لأسلوب عمل النظام الرأسمالي، تتبين ضرورة إعادة توجيهه في العمق، وحتى يمكن فرض معايير التضامن والعدالة الاجتماعية الضرورية من أجل "حياة مشتركة على مستوى العالم"، تكون أكثر مساواة وقابلة للتحقيق، يجب آن نأخذ في الاعتبار توازن القوى. ويعمل النظام الاقتصادي العالمي حالياً طبقاً لقوانينه الخاصة، فقد تحرر من معايير وقيم الأغلبية الساحقة من الإنسانية، ولإعادة الإنسان والاحتياجات الاجتماعية، إلى مركز الأهداف الاقتصادية، يحتاج الأمر إلى الضغط بقوة على الهياكل السياسية الاقتصادية الحالية. كما يحتاج الأمر إلى تجميع القوى الاجتماعية المختلفة في العالم، والتنسيق بينها، حتى يمكن تحطيم توافق الآراء السائد حالياً بشأن الأفكار اللبرالية الجديدة، واقتراح بدائل اجتماعية، وقواعد جديدة تسمح لمجموع الإنسانية بالازدهار.

ولعل مرحلة الأزمة وعدم الاستقرار التي نمر بها حالياً، أن تكون الدافع للاقتناع بأن الزمن قد عفا على المبادئ الاقتصادية السائدة اليوم.

والدراسات التالية، تقيّم، في مجموعها، الأبعاد المختلفة للرد المناسب على المستوى العالمي، المؤسس على بدائل بناءة.

أولا. استراتيجية تناسب الزمن الجديد

سنقدم هنا بقية التأملات التي أوردها المحللون والشبكات المشاركة في الجزء الأول، وقد نظر كل منهم إلى التطورات الحديثة للنظام الرأسمالي من زاوية خاصة. فما الذي يقترحه علينا نفس هؤلاء الأشخاص لإعادة التوازن؟ وما هي القسمات البارزة لمقاومة منظمة على المستوى العالمي لكي تحفز وتثير هذا التحرك المنظم؟

يقدم الدراسة الأولى كرستوف آجيتون من الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، وهي تسمح لنا بتقدير مناسبة المرحلة الحالية للقيام "بهجوم مضاد".

إن فكرة دافوس ــ مضادة لها أهمية في حد ذاتها، وهي إظهار المعارضة، أي إثبات أنه توجد طرق أخرى، كثير منها تعبر عن معارضة حقيقية لتلك التي يُعبر عنها في معبد اللبرالية هذا. وستكون هذه النتيجة محدودة إن لم تتكامل مع مشروع أكثر اتساعاً، فالمناخ الإيديولوجي بدأ يتغير، ويمكن الآن إسماع الصوت بوسائل أخرى، كما تحققت انتصارات أولية، كما في حالة الاتفاق متعدد الأطراف لحماية الاستثمارات، وهي انتصارات تحتاج إلى تدعيم. ولننظر الآن في القسمات المختلفة لمشروع أكثر عالمية، للتحرك الدولي.

١. نقطة البدء هي الأزمة الهيكلية الاقتصادية والمالية بكل النتائج العملية والإيديولوجية التي يمكن أن نستخلصها منها وتؤثر على أنشطتنا، ويحتاج الأمر، أولاً، إلى التركيز على تطور الجانب الإيديولوجي. فخلال ما يقرب من عشرين عاماً، كانت اللبرالية الجديدة تكسب النقاط، والآن يتغير اتجاه الريح، ومن واجبنا كشف هذا التغير بكل وضوح، لنجعل منه نقطة الوثوب للهجوم المضاد، الذي يجب أن يتحرك من مواقع عملية وملموسة (الاتفاق متعدد الأطراف لحماية الاستثمارات،...)، وكذلك أن يغطي المجال الأوسع كثيراً لبدائل المجتمع التي يجب بناؤها في مواجهة كارثة الإصلاحات المضادة المحافظة ذات الأشكال الجديدة.

٢. وهناك مشروع مزدوج للمدى المتوسط والبعيد، أولاً التركيز على حملات ملموسة حول أهداف محدودة. والبدء بنقاط بسيطة ومفهومة، هو الضمان لقيام حملات ذات صدى واسع لدى الجماهير كما ثبت من الحملات ضد الاتفاق متعدد الأطراف لحماية الاستثمارات، ومن أجل تأسيس الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين. وبعد الاتفاق لحماية الاستثمارات (وهي حملة ستستمر ضد منظمة التجارة العالمية حيث يوجد مشروع لضم جزء من المعارضين، في إطار نظام كسب التأييد الأمريكي)، ربما يأتي الدور على فرض الضريبة على رأس المال (ضريبة توبين)، ثم النضال ضد خطط صندوق النقد الدولي، والنضال لإلغاء ديون العالم الثالث. وبرنامج المدى البعيد هو الترويج لبدائل اجتماعية للبرالية الجديدة، وهذا هدف يصعب جداً تحديده بشكل ملموس حيث إن المناقشات بين المعارضين للبرالية الجديدة قد بدأت بالكاد. ففي الاجتماعات الأولى للاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، جرى التعبير عن مواقف معادية للرأسمالية بصراحة، وأخرى تعطي الأولوية لتنظيم الأسواق المالية، والنظام الاقتصادي العالمي، وتم الاتفاق على ضرورة "إعادة السلطة للمواطن في مقابل دكتاتورية السوق (وإن كان هذا لا ينهي الخلاف بشكل كامل!).

٣. ويبدو لنا أنه من الممكن الوصول إلى التقاء دولي حول هذه الأهداف نظراً لنمو قوى اجتماعية تنتقد بشدة اللبرالية الجديدة (حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل، ومركز المعلومات والسياسات من أجل التضامن الدولي في كوريا الجنوبية، والمسيرات الأوروبية، وغيرها)، ولتنامي التجمعات الدولية، والإقليمية (خاصة في أوروبا وأمريكا وآسيا).

وللوصول لهذا الالتقاء، يجب أن نأخذ في الاعتبار تعدد الاهتمامات في البلدان المختلفة، كما يجب التأكد من عدم التعارض بين المبادرات المختلفة، ومن ضرورة تحقيق أوسع التحالفات، حيث نمت حركات وشبكات كثيرة ذات موضوعات متقاربة. وهذا يقتضي عملاً وحدوياً صبوراً ومنظماً حتى تخدم المبادرات المختلفة، التي لا بد أن تُتخذ في البلدان المختلفة، نفس الأهداف الموحدة.

ثانياً. البدائل للنموذج الليبرالي الجديد

وقد تجاوزت القوى الاجتماعية المختلفة، منذ زمن، مرحلة الانتقاد، وبدأت ترسم الخطط لمجتمعات تختلف عن تلك المفروضة علينا، والتي لا تعد إلا بعالم تسوده الروح التجارية، الفردية، غير العادلة اجتماعياً، والساخرة من الجميع. ويعرض لنا فرانسوا أوتار (عالم الاجتماع، ومدير مركز القارات الثلاث، والسكرتير التنفيذي للمنتدى العالمي للبدائل)، هذه البدائل، وهو يعتمد في عرضه على إسهامات مجلة "بدائل الجنوب" خلال السنوات الثلاث منذ ظهورها.

وعلى سبيل التمهيد، من المفيد أن نستشهد بما قاله تلميذ لآدام سميث، هو السويسري الكونت سيجموند سيسموندي، بعد ثلاث زيارات قام بها لإنجلترا بين الأعوام ١٨١٨ و ١٨٢٦. وقد كتب في عام ١٨٢٦، متحدثاً عن نظريات الليبرالية الاقتصادية، بقول: "لقد أدت نظرياتهم في التطبيق، إلى زيادة الثروة المادية، ولكنها قللت من إشباع احتياجات الأفراد...إنها تعمل على زيادة الأغنياء غنى، وتجعل الفقراء أكثر فقراً، وأقل اعتماداً على أنفسهم، وأكثر بؤساً."

وإذا كان نفس الخطاب يتردد الآن، بعد مرور ١٧٠ سنة، في العالم الثالث، وفي مجتمعاتنا، فإن السبب هو تماثل الأوضاع، وبالأكثر لأن نفس المنطق الاقتصادي هو الذي يسود المجتمعات. وهذا هو ما يجعل البحث عن بدائل أمراً مطلوباً في زماننا، وإن كان استمراراً لخبرة الماضي، أو باختصار، خطاب جديد، وتقنيات جديدة، من أجل نفس الهدف.

١. بدائل الرأسمالية

بما أن الليبرالية الجديدة هي مجرد مرحلة من الرأسمالية، فالمطلوب إذن هو بديل للرأسمالية ذاتها، وليس مجرد إصلاحات صغيرة، بدائل **للرأسمالية الحقيقية** وليس

للنظريات الرأسمالية الليبرالية أو الليبرالية الجديدة، أو حتى الكلاسيكية الجديدة، بدائل للرأسمالية المتوحشة أو المتحضرة، الأمريكية أو الألمانية.

وعندما نتحدث عن البدائل، نفكر فوراً في **الاشتراكية الحقيقية** التي قامت عام ١٩١٧ بصفتها القطب المضاد للرأسمالية. ويجب بالطبع، تحليل فشلها في كل مظاهره، فهذا سيكون درساً عن قوة الرأسمالية كنظام عالمي، لجأ إلى كل الوسائل السياسية والعسكرية لإجهاض المبادرة، وهو في نفس الوقت، درس لظروف بناء بديل، وضع لنفسه، بلا شك، أهدافاً اجتماعية حقيقية، وحقق نتائج لها قدرها، ولكنه سقط، في النهاية، تحت ضغط جموده الداخلي، وأخطائه الذاتية.

وقد نتأمل هنا، عملية الانتقال إلى نظام آخر للإنتاج، أي إلى منطق آخر لتنظيم إنتاج السلع والخدمات، وهي عملية طويلة المدى. لقد استغرقت الرأسمالية أكثر من أربعة قرون لتبني الأسس المادية لإعادة إنتاج نفسها، في ارتباط مع تنظيم جديد لقوى العمل يتبع التطور التقني. وكان على الاشتراكية أن **تسير على قدمي الرأسمالية** دون أن تكون لها أسسها المادية الخاصة، مما كانت له نتائج كثيرة، نذكر من بينها حاجتها للإكثار من المقولات الإيديولوجية ومن الرموز، واستخدام بيروقراطية ثقيلة بشكل قاتل، والعودة بسهولة إلى التوجهات الرأسمالية.

كذلك يجب أن نتأمل هنا في موضوع الديمقراطية، التي لا يكفي أن تكون الهدف لأي بديل للرأسمالية فحسب، وإنما في نفس الوقت، الوسيلة لتحقيقه، كما أكد لولا القائد البرازيلي لحزب العمل، أثناء اجتماع "لمنتدى ساو باولو"، في سان سلفادور عام ١٩٩٦. إن حزباً للطليعة، يحمل الحقيقة الكاملة، بما فيها الحقيقة الفلسفية، ويتحدث لغة الإيمان الديني، على حد تعبير ماركس، لا بد وأن يخنق الديمقراطية. ونحن لا نتحدث هنا عن تلك الديمقراطية التي يتمتع بها فقط أولئك الذين يستطيعون دفع ثمنها، وإنما نعني الديمقراطية الحقة التي تسمح للشعوب، والجماعات التي تحتل درجةً منخفضة في السلم الاجتماعي، أن تعبر عن حاجاتها وتطلعاتها في كافة مستويات الحياة الواقعية.

وأخيراً نقول، إن أحد دروس التاريخ المعاصر هو ضرورة إقامة علاقات قوى مناسبة حتى يمكن إيجاد البدائل، فلا يجب أن ننسى أن وجود الكتلة الشرقية، مع ما اكتنفها من التباسات، كان له دور، غير مباشر على الأقل، في حفز المجتمعات الغربية على إقامة الاتفاقيات الاجتماعية لما بعد الحرب، وكان هذا نوعاً من استراتيجية دفاعية ضد تبني الطبقات العاملة لاشتراكية أكثر جرأة. وأدت هذه السياسة إلى نتائج إيجابية

حقيقية. وكانت هذه الاتفاقيات، في نفس الوقت، نتيجة للصراعات الاجتماعية الداخلية، فالكينزية لم تولد من تلقاء ذاتها، وكذلك كان الحال بالنسبة لحركات التحرر الوطني في المستعمرات السابقة، وكذلك بالنسبة للحركات الثورية في بلدان مثل أمريكا الوسطى، التي فرضت الوصول إلى حلول وسط بين البرجوازيات القومية والطبقات الشعبية.

وقلب سقوط برلين توازن القوى، كذلك غير هذا التوازن بشكل عميق إعادة هيكلة أسلوب تراكم رأس المال، الذي سبب الأزمة، ابتداءً من أوائل أعوام السبعينيات، والحلول اللبرالية الجديدة التي تلت ذلك. ولذلك، يجب إقامة توازن جديد للقوى، يسمح بالرد على تفكيك نظم الحماية الاجتماعية، وإضعاف الحركات الاجتماعية.

١) كيف نواجه مشكلة البدائل؟

عندما نستخدم لفظ البدائل بالجمع، فذلك لا يعني تمييع الأمر في الكثير من المبادرات الصغيرة، فالواقع أن هناك نظاماً لا بد من تغييره، أي استبداله بالكامل، ولكن هنالك كذلك، عدة مستويات للتحرك، وتوقيتات مختلفة، وأماكن متعددة، ولاعبين كثيرين، وهذا جميعه يقتضي تحليلاً تفصيلياً.

البدائل على أساس تحليل العلاقات الاجتماعية

إن ما يميز اللبرالية الجديدة هو عدم أخذ العلاقات الاجتماعية في الاعتبار، إذ يقال إن السوق ينظم من تلقاء ذاته جميع العمليات الاجتماعية، "فاليد الخفية"، تحقق التوازن العام بشرط ترك قوانين السوق تعمل بحرية (بوصفها القوانين الاقتصادية الطبيعية). ويعتبر أن سياسات التكيف الهيكلي تحرر الاقتصاد، وتؤدي إلى الخصخصة، وإلى انفتاح الأسواق، وإزالة قيود قوانين العمل، الخ. ويجري كل هذا بافتراض أن هنالك فراغاً اجتماعياً، ودون أخذ الوزن النسبي للمجموعات الاجتماعية في الاعتبار. وبعد ذلك يستغرب البعض أن **الأغنياء يزدادون غنى، بينما الفقراء يزدادون فقرا**، كما لو كانت تلك إحدى حوادث الطريق، التي يمكن معالجتها ببعض الإجراءات العابرة، مع أنها النتيجة الحتمية لمنطق النظام ذاته.

ومن أجل البحث عن البدائل، يجب أولاً تحليل علاقات القوى الاجتماعية القائمة، أي العلاقات بين الطبقات، وهي النتيجة المباشرة للتنظيم الرأسمالي للاقتصاد. ويجب كذلك تحليل العلاقات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية، وهي العلاقات بين الطبقات

الاجتماعية أو الدينية، والعلاقات العرقية، والعلاقات بين الرجل والمرأة. وبدون ذلك التحليل، لا يمكن فهم لماذا تؤدي السياسات اللبرالية الجديدة، في بعض بلدان الجنوب مثلاً، إلى حدوث صراعات بين الطبقات (مثل الداليت أو المنبوذين، في الهند)، أو عرقية أو شبه عرقية (أفريقيا أو تشياباس)، أو شيوع الفقر بين النساء في القطاعات غير الرسمية من الاقتصاد. وهذه التحليلات هامة لتقدير الآثار الاجتماعية لتوسع النظام الاقتصادي، خاصة في مرحلته الحالية اللبرالية الجديدة، وكذلك للتمكن من رسم الاستراتيجيات والتحالفات اللازمة من أجل المقاومة.

وهناك خطوة هامة يجب أن تحدث أثناء البحث عن بدائل للنظام اللبرالي الجديد، ألا وهي إثبات فقدانه للمشروعية، وهي تقوم قبل كل شيء، على عدم قيام الاقتصاد بوظائفه. وفي الواقع، فإن الاقتصاد، في شكله الحالي، لا يحقق وظيفته الأساسية وهي توفير الحاجات الضرورية للبشر في مجموعهم، من السلع والخدمات. والاقتصاد لا يقوم حالياً بما يتطلبه علم التراكم وتطبيقاته، كما لا يحقق الأداء التنافسي الفعال، ولكنه يزيد من تدمير البيئة الطبيعية، واستغلال البشر. وإذا كانت تقارير الأمم المتحدة تشير، كل خمس سنوات، إلى ازدياد عدد الفقراء في العالم، بما في ذلك في المجتمعات المصنعة، فإن ذلك ليس وليد الصدفة، وإنما يرجع إلى فساد النظام. وبعد الإقرار بهذه الحقيقة الاقتصادية في الأساس، يأتي الجانب الأخلاقي للوضع كذلك.

وفي الواقع، ليس من المقبول أخلاقياً، أن تترك الأغلبية الساحقة من البشر تعيش في ظروف غير لائقة مادياً، واجتماعياً، وثقافياً، في الوقت الذي تمتلك فيه البشرية الإمكانيات الحقيقية لحل هذه المشاكل بقدر لم يتوفر لها أبداً من قبل. ومع ذلك فالانتقاد الأخلاقي وحده قد يكون عقبة أمام إيجاد البدائل، لأنه قد يركز اللوم على الأفراد لا النظام، وهذا يعني أن الانتقاد الأخلاقي الجذري غير فعال من الناحية الاجتماعية. وهناك وجه آخر للأمر، وهو أن هذا الشكل من الانتقاد قد يخدم أغراض النظام الرأسمالي، حيث إنه يبرز عيوباً مكشوفة دون المساس بالنظام الداخلي غير المرئي، ويساعد بذلك، على استمرار هذا الأخير، مع أن أي نظام لا يستطيع أن يقاوم طويلاً عيوبه الذاتية، وقد تبين ذلك في حالة الاشتراكية الحقيقية. وأي نظام يحتاج إلى سلطات للرقابة، الأخلاقية خاصة، وفي هذا المعنى، قال ماركس إن الانتقاد الأخلاقي فقط، برجوازي بطبيعته.

ومع ذلك، فالانتقاد الأخلاقي ضروري لاستكمال كشف عدم شرعية النظام، ولكن، إذا لم يرتبط ذلك بتحليل العلاقات الاجتماعية، ونقد الأداء الاقتصادي، فإن ذلك يعني التوقف في منتصف الطريق.

فلا مندوحة إذن، عن خلق منطق جديد للنظام، وهو ما عبر عنه الاقتصادي الأمريكي من أصل مجري، ك. بولانيي، بضرورة إعادة تأطير الاقتصاد في صلب المجتمع. والواقع، أن الرأسمالية قد جعلت من الاقتصاد شيئاً مستقلاً بذاته، انتهى بأن فرض على المجتمع بأسره معاييره وأهدافه، وأصبح كل شيء سلعة، وأصبح السوق هو كل شيء. وجرت خصخصة كل شيء، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، ودعك من التعاون من أجل التنمية، أو الخدمات العامة.

٢) الرأسمالية المعولمة

إن الشيء الذي تحاول البدائل أن تحل محله، هو عملاق ضخم الأبعاد، يزداد كل يوم تركيزاً، ويزداد كل يوم ترابطاً، وتقل قدرة الدول المهيكلة على التحكم فيه. ولكنه عملاق معرض للهجوم بسبب تناقضاته الذاتية، وهي التضخم غير المتناسب لرأس المال المالي في مقابل حجم الإنتاج من السلع والخدمات، والضغط على مداخيل العمل وأزمة نقص الاستهلاك المترتبة على ذلك، والتباعد بين الطبقات الذي تخطى الحدود الدولية. وفي هذا الإطار يجري البحث عن البدائل.

٢. المستويات المختلفة للبدائل

هنالك الكثير من البدائل، وعلينا أن نميز بين عدد من المستويات حتى يمكن الاختيار.

١) المجتمعات المثالية

يمكننا أن نحلم بمجتمعات متوازنة تماماً، حيث تكون الاختلافات بين المبادرة الفردية والتضامن مجرد توترات بسيطة، وحيث يُقيّم الناس طبقاً لكيانهم وليس بمقدار القيمة المضافة التي ينتجونها، وحيث تعامل الثقافات المختلفة على قدم المساواة، وحيث يوجَّه التقدم العلمي والتقني لخدمة الجميع وليس لزيادة ثروات البعض.

علينا أن نحلم بهذه المجتمعات، سواء سميناها "حكم الله" أو المجتمعات الاشتراكية، أو الاثنين معاً، لأنها حتي لو كانت بعيدة عن التحقق حيث نعيش، فإن لها من قوة الجذب ما يسمح بتعبئة النفوس والقلوب لتحقيقها. ولكن هذه المجتمعات المثالية ستبقى في نطاق الأفكار إن هي لم تبدأ من الاقتناع بأنه من الممكن بناء نظام اجتماعي بديل، ويمكن الاقتراب، بذلك، من الوضع المثالي.

٢) بعض الاتجاهات العامة

ويمر البحث عن البدائل عبر اتجاهات عامة، أقرب إلى الواقع، وإن كانت تستوحي، في نفس الوقت، الاتجاهات المثالية.

المحاور الجديدة للفكر والتحرك

بعد تفكك اشتراكية الشرق، وانتصار اللبرالية الجديدة، حدث ارتباك عميق بالنسبة للفكر البديل. وقد انساق البعض وراء فكرة هروب اللبرالية الجديدة للأمام بأمل أن تحقق بعض المكاسب الاقتصادية، وبذلك تخلق ثروة يمكن أن يعاد توزيعها بعد ذلك، أو فكرة عدم تجزئة الحريات، بحيث تؤدي حرية السوق إلى تحقيق بقية الحريات.

كذلك تطورت فكرة ما بعد الحداثة، في الفلسفة، والعلوم الإنسانية، وعلى الأخص علم الاجتماع أو السوسيولوجيا. وبناء على النقد الصحيح للحداثة، والعلمية، والشمولية في جميع تنويعاتها، يصل هذا التيار إلى رفض تحليل المواقف بشكلها الكلي، أو كأنظمة، ويغالي في تقديره للفرد بصفته الموضوع الوحيد للتاريخ المباشر أو الحالي في الوقت الذي حصلت فيه الرأسمالية على الأسس المادية والتقنية لنظام عالمي حقيقي. ويجب أن نضيف هنا، أنه يجري، في نفس الوقت، إضعاف للقوى المعارضة للنظام كالنقابات والمنظمات الشعبية، والحركات الثورية.

ومع ذلك، تظهر بالتدريج محاور جديدة للفكر والتحرك، وذلك في أماكن كثيرة في جميع القارات، ويظهر ذلك على مستوى الفكر أولاً. ويتطور كذلك، تحليل انتقادي للفكر الماركسي ولتطبيقاته، كما يعاد التفكير في اليسار السياسي، وهكذا انتقل منتدى ساو باولو في أمريكا اللاتينية، من انتقاد اللبرالية الجديدة، ومن النقد الذاتي لليسار الأمريكي اللاتيني، إلى وضع البدائل، وجعل من ذلك الموضوع الرئيسي لاجتماع بورتو أليجري،

عام ١٩٩٧. وفي آسيا كذلك، قامت حركة "قوة الشعب من أجل القرن الحادي والعشرين"، التي تضم أجهزة تحرك اجتماعي، وحركات شعبية من كل آسيا، بتطور مشابه.

وتظهر في كل مكان ضغوط اجتماعية تطالب بالديمقراطية بوصفها نمطاً متكاملاً وليس مجرد عملية الانتخاب، وهذه إحدى الدروس المهمة من نضال الزاباتيين في المكسيك. كذلك توجد محاولات لعولمة المقاومة، في مجال الفكر، مثل تأسيس المنتدى العالمي للبدائل، ومقره المؤقت في داكار، وفي مجال النضال كذلك، مثل إضراب عمال رينو تضامناً مع عمال مصنع فيلفورد في بلجيكا الذي أُغلق.

إعادة تعريف العولمة

فبدلاً من العولمة في الاتجاه الذي يخدم احتياجات التراكم الرأسمالي، يجري توجيهها من أجل تجميع التكتلات الإقليمية لمصلحة الجماهير. وهذه التكتلات مثل الاتحاد الأوروبي، والميركوسور في أمريكا اللاتينية، والآسيان، هي في الأصل امتداد للسوق بهدف زيادة حجمه، ولكنها يمكن أن تعطي سلطة حقيقية لمجموعات من الدول على اقتصادها، وهذه السلطة يمكن اقتسامها في وقت لاحق. وهذا يعطيها وسائل أكثر فعالية لحماية نفسها ضد الشركات عابرة الجنسية، ووضعاً أقوى عند التفاوض مع التكتلات الأخرى. وتسمح هذه التكتلات كذلك، للاقتصادات الأضعف بأن تتخذ مواقف أقوى في المفاوضات الدولية، وأخيراً يمكن أن تكون هذه التكتلات قاعدة لتنظيم الأمن الجماعي.

وسيصحب إعادة التنظيم بهذا الشكل، إنشاء آليات ومؤسسات الرقابة على المستوى العالمي، بشكل يضمن المساواة في التعاملات الاقتصادية، والتعاون السياسي، والأمن على المستوى الدولي. وهكذا تعود أجهزة بريتون وودز إلى أداء وظائف جديدة تبعدها عن أن تكون أدوات الليبرالية الجديدة. وهنا نعود إلى عالم متعدد المراكز، تحكمه فلسفة تعارض العولمة بشكلها الحالي التي تسيطر عليها الشركات عابرة الجنسية ورأس المال. ولا مجال هنا لفكرة الاكتفاء الذاتي، أو الانعزالية، وإنما تفكيك للعولمة في شكلها الحالي، لبناء نظام عالمي آخر على أسس مختلفة.

الاستجابة الإقليمية للاحتياجات الحقيقية للشعوب

من الممكن، في إطار التكتلات الإقليمية التي تحدثنا عنها أعلاه، تصور حدوث تنمية مرتكزة ذاتياً، أي تنمية مبنية على إشباع الاحتياجات المحلية، في إطار التعاون المتبادل،

وليس على "التوجه الكامل للتصدير"، كما هو الحال الآن. وبذلك، لا تكون هذه التكتلات مجرد أدوات للعولمة الرأسمالية مثل منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وإنما محاور للتنمية تستجيب للاحتياجات الحقيقية لشعوبها، وفي أفريقيا، على سبيل المثال، سيسمح هذا بتشجيع بناء زراعة توفر المحاصيل الغذائية مستندة إلى عملية التصنيع.

وهذا يفترض، كذلك، بناءً سياسياً إقليمياً قادراً على اتخاذ إجراءات التوازن الاقتصادي والاجتماعي في داخل كل من التجمعات، وهذا يعني، بالأخص، تفعيل آليات لتدعيم مواقف الأطراف الأضعف، سواء أكانت بلداناً أو مجموعات اجتماعية.

التنمية البيئية البديلة

تستعمل كلمة "مستدامة" في الخطاب الرسمي اليوم، كما لو كانت مفتاحاً سحرياً، بعيداً عن إطار علاقات القوى، وكان هذا هو الثمن لكي تُقبل هذه الفكرة في عالم تسيطر عليه اللبرالية الجديدة. ولهذا السبب، نفضل الحديث عن التنمية البيئية البديلة. والأمر يعني خلق علاقات إنتاج اجتماعية جديدة، تستجيب لأزمة تدمير الموارد الطبيعية غير المتجددة، والتلوث، وإزالة القيود البيئية، في وقت واحد.

تحالفات اجتماعية جديدة، شعبية، وديمقراطية

ولخلق توازنات قوى قادرة على تحقيق هذه السياسات، يجب إقامة تحالفات اجتماعية جديدة بديلة لتلك القائمة حتى اليوم. ففي البلدان المصنعة، حان الوقت لرسم استراتيجيات مشتركة بين الطبقة العاملة، والطبقات المتوسطة التي تدهورت أوضاعها، والمثقفين، والمهاجرين، والحركات التي تعمل من أجل أهداف محددة مثل المدافعين عن البيئة أو المرأة، أو حقوق الطفل، الخ. أما في بلدان الجنوب، فالبديل لمواجهة التحالف الذي يضم رأس المال الدولي، والبرجوازية الكومبرادورية، وجزء من الطبقات المتوسطة، يعني إيجاد برامج عمل وتحركات مشتركة تضم الجماعات الشعبية: أي العمال، والفلاحين، والقطاع غير الرسمي، وحركات فقراء المدن، والتعاونيات، والأقليات العرقية، ومعها الطبقات المتوسطة المعرضة للهجوم، والطلبة، وغيرهم. وقد ظهرت مبادرات وتجارب في هذا الاتجاه تثبت أن هذا أمر ممكن، وإن كانت الأمور لم تتحدد بعد نهائياً في هذا الاتجاه.

إعادة توجيه السلطات السياسية الدولية

يحتاج الانتقال إلى قيام الكيانات الإقليمية بلا شك، إلى إعادة تحديد سياسية على هذا المستوى، وخبرة أوروبا تثبت أن غياب التحديد السياسي للسلطات الإقليمية كان أحد العوائق الأساسية أمام فاعليتها. وهذا يعني بالطبع، إعادة النظر في سيادة الدول القائمة، ولكنه يعطيها بالمقابل سلطة أكثر فاعلية في مواجهة السلطة الاقتصادية للشركات عابرة الجنسية، التي تضعف سيادتها فعلاً بأكثر من أي تكتل إقليمي.

وعلاوة على ذلك، فقد حان الوقت لإعادة تنظيم سياسي للأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، وقد تعرضت بعضها لإجراءات متعسفة من جانب الدول الأكثر تمسكاً بسياسات اللبرالية الجديدة. وهذا ما حدث لليونسكو، التي انسحبت منها الولايات المتحدة وبريطانيا، وسنغافورة، بعد اتهامها باتخاذ توجه ممالئ لبلدان الجنوب. وهذا ما يحدث اليوم لمنظمة العمل الدولية، التي يطعن الكونجرس الأمريكي في فائدتها، بحجة أن انهيار الكتلة الاشتراكية يجعلها بلا فائدة. وفي الواقع، فإن المبدأ اللبرالي الجديد الذي يطلب رفع جميع القيود عن العمل، لا ينسجم مع جهاز يحافظ على الاتفاقيات الاجتماعية. والمطلوب الآن، هو التوجه بالتدريج نحو حكومة عالمية، مروراً باتحاد كونفدرالي حقيقي للدول.

ولهذا يصبح مطلب مقرطة الأجهزة الدولية جزءً لا يتجزأ من البدائل المطروحة، وخاصة مجلس الأمن الذي تسيطر عليه المصالح الغربية. أما بشأن مؤسسات بريتون وودز، وهي البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فهي محتاجة إلى تغيير كامل وفقاً لفلسفة تتمشى مع الأهداف الحقيقية للاقتصاد، ألا وهي إشباع الاحتياجات البشرية، بدلاً من اعتبارات التراكم الرأسمالي.

أشكال التنظيم الديمقراطي على جميع المستويات

يعاد اليوم النظر في مفهوم الديمقراطية بهدف تعميقه، فالخطاب اللبرالي الجديد يقصره في أغلب الأحيان، على تعدد الأحزاب، وعمليات الانتخاب (وليس في التطبيق العملي)، ولكنه يتخذ معاني جديدة لدى الحركات الاجتماعية الجديدة، وردود الأفعال السياسية المعاصرة. فعلي المستوى السياسي، يقتضي الأمر تعميق أساليب العمل الديمقراطي للسلطات العامة، وتوسيعها، وبالأخص على المستوى فوق الدول أو فيما بينها. ومن جهة أخرى، تعتبر اللامركزية الإدارية، وإعطاء الأهمية لدور المجالس

المحلية (كالبنشايات في الهند، والكاسيكس في هايتي)، يعتبر خطوة إلى الأمام ، بشرط ألا يكون الهدف منها مجرد تفكيك الدولة.

وعلى المستوى الاقتصادي، تعطى أهمية لأشكال الإدارة الذاتية الديمقراطية، خاصة في مجال المبادرات المحلية، أو للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أما بالنسبة للإنتاج الكبير، فيجب البحث عن أشكال أخرى، أي عن أشكال جديدة للعلاقات الاجتماعية بين العمال، تتجاوز نظم الإدارة المشتركة، التي كان المقصود منها إشراك العمال في منطق التراكم الرأسمالي.

وفيما يتعلق بالديمقراطية، يحسن أن نضيف فكرتين بشأن العبارات المستخدمة كثيراً اليوم، والتي يعمد الخطاب اللبرالي الجديد إلى تشويهها كثيراً، سواء في الحديث أو التطبيق. والعبارة المعنية، هي "المجتمع المدني"، وكثيراً ما تستخدمها المنظمات الديمقراطية بنفس المعنى كما في الخطاب السائد. إن المجتمع المدني هو، في الواقع، حلبة الصراعات الاجتماعية، والفكرة لا تتوقف عند المنظمات الديمقراطية والحركات الاجتماعية، فجماعات كسب التأييد (اللوبي) التي تخصصها الشركات عابرة الجنسية للتأثير على البرلمانات الوطنية أو الإقليمية، هي جزء من المجتمع المدني، هي الأخرى.

فمن المهم، إذن، استخدام التعبير بالمعنى الواضح، وفي الواقع، فإن تدعيم المجتمع المدني، من وجهة نظر لبرالية جديدة، قد يعني تحطيم الدولة، بحجة خصخصتها لتقويتها. ومع أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم القطاع العام، إلا أنه لا يمكن فصله عن حقائق العلاقات الاجتماعية الملموسة القائمة في مجتمع ما، وبالتالي عن الصراعات الاجتماعية. وبناءً عليه، فتدعيم المجتمع المدني ليس العلاج الشامل الذي يتجنب الصراعات. وإنما المهم هو تدعيم قدرات الفئات الأضعف، من أجل إقامة مجتمع أكثر عدالة، وقلب توازن القوى القائم.

والموضوع الثاني، هو الاهتمام المُعطى حالياً لدور المنظمات غير الحكومية (وقد خصصت مجلة بدائل الجنوب عددا لهذا الموضوع عام ١٩٩٧)، التي يعتبرها الفكر اللبرالي الجديد منظمات قادرة على حل المشاكل الاجتماعية. ولكن هذه النظرة الإيجابية تدخل ضمن فكر الإحسان في مجال محاربة الفقر، أو سد الاحتياجات التي لا يكفلها المجتمع، وبمجرد أن تتخطى بعض المنظمات غير الحكومية هذه النظرة، وتعبرْ عن التأييد للحركات الاجتماعية، يُنظر إليها بعين الشك، وتحاول السلطات السياسية أو الاقتصادية أن تتحكم فيها، أو أن تستخدمها لمصلحتها.

وفي الواقع، تتعرض المنظمات غير الحكومية لخطرين في هذا الإطار، الأول هو أن تصبح مجرد ملطف لأوضاع ينتجها النظام الاقتصادي بطبيعته الجوهرية، كما كان الحال مع مؤتمرات سان فانسان دي بول في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أي مجموعة من الناس الممتازين، ولكن ليس بيدهم إحداث أي تغيير في العلاقات الاجتماعية. والثاني، هو أن تصبح مؤسسات بيروقراطية، في الأغلب، تحت تأثير السلطات القائمة، وتتحول إلى مراكز للسلطة، تحتاج، لكي تحافظ على وضعها اجتماعياً، أن تدخل ضمن المنطق السائد.

دور الثقافة في التحرر الاجتماعي

أنتجت جميع الحركات الاجتماعية الكبرى خطابها الثقافي، لكي تعبر عن قيمها وتوجهاتها في الأشكال الأدبية، وبهذه الطريقة تمد جذورها في ثقافة الشعب، التي تتجدد، هي الأخرى، عن طريق ارتباطاتها الاجتماعية. وتعبر الحركات الاجتماعية عن نفسها بالشعر، والموسيقى، والرسم، والأغاني، والأفكار الدينية، وأحد الأمثلة الملفتة للنظر في هذا الشأن، كانت ثورة الساندينستا في نيكاراجوا. ولكن هذه التعبيرات لا تكون صادقة إلا إذا تحققت في إطار ديمقراطي، فهي لا تفرض من الخارج، وهذا هو الدليل على صدقها في نظر الشعب.

٣) وسائل تحقيق ذلك

الحديث عن المجتمعات المثالية ضروري وجميل، وأجمل منه رسم بعض الخطوط العامة لبرنامج بديل، حتى وإن كانت مؤقتة. ولكن السؤال الأهم هو معرفة الوسيلة لتحقيق ذلك، كيف نحدد الوسائل؟

بداية النظرة المستقبلية الجديدة

ويجب أن نعترف بأن النقاش في هذا المجال قد بدأ للتو، وما زال يتبع العادات المؤسسية للماضي، التي تعتمد على تكرار المؤسسات (الأحزاب السياسية، والنقابات، وأشكال الدولة)، وضم الأفراد والمنظمات من الأوساط الشعبية إلى داخل النظام السائد (بعض النقابات، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات الزراعية)، الروابط المغلقة لبعض المجموعات الاجتماعية التي تهدد بالقيام بمعارك خاصة، دون إدراج أهدافها ضمن

الأهداف العامة، السياسة البراجماتية لليسار في السلطة، الذي ينسى هدف المجتمع المثالي، أو يكتفي بالحفاظ على مجتمعه الخاص. وباختصار، فالماضي ينوء بأثقاله، ولكن خطورة الهدف تفرض إعادة التفكير، وتظهر في كل مكان، أفكار، واقتراحات، وخبرات جديدة،

وتُقدم اليوم، سلسلة من الإجراءات الملموسة، وأغلبها في مجال التنظيم، وسنتحدث عنها فيما بعد بالتفصيل، ولكنها لا يمكن أن تنجح إلا في إطار تحرك اجتماعي يعتمد على القوى الديمقراطية والشعبية على أوسع نطاق. ويرى البعض، أن هذه الإجراءات لا تعدو أن تكون الوسيلة لإنقاذ نظام أضعفه الحماس الزائد لبعض عملائه (الماليين أساساً)، وفقد قيمته بسبب عيوبه، وتعرض للخطر بسبب التشققات الاجتماعية (الداخلية، أو بين الشمال والجنوب). ويرى فيها آخرون، على العكس، الوسيلة لبناء الخطوات المؤدية لتغيير أساسي للنظام الاقتصادي، ولتعبيراته السياسية. أي بعبارة أخرى، يرى البعض أنها نوع من الكينزية الجديدة، في حين يرى الآخرون، أنها نقطة البدء لبديل غير رأسمالي للبرالية الجديدة.

المجالات الملموسة للتنظيم والرقابة

تتعدد المجالات المقترح تنظيمها، وهي تغطي بالطبع، المجالات الكبرى التي ذكرناها أعلاه. وسنذكرها دون الدخول في التفاصيل، حيث إنها جميعاً، تحتاج إلى تحليلات تفصيلية، وهي محل جدل كذلك، نظراً لأنها تحتمل تفسيرات مختلفة، كما وضحنا من قبل، فضلاً عن اختلاف الخبراء حول الآليات اللازمة لتحقيقها. لذلك، سنكتفي في هذه الدراسة بتسميتها فحسب.

١) التنظيمات الاقتصادية

والاقتراحات الأساسية تتركز في هذا المجال، بالطبع:

■ الرقابة على التعاملات المالية الدولية، وفرض الضريبة عليها

- تنظيم فرض الضرائب على المستوى الإقليمي والدولي
- إلغاء الجنات الضريبية
- تخفيض الديون الخارجية على البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة
- التركيز على المستوى الإقليمي كقاعدة المقاومة الاقتصادية

- إعادة تشكيل الوظيفة التنظيمية لمؤسسات بريتون وودز
- المشاركة العالمية في إنجازات التقنية الحديثة
- معايير جديدة للاقتصاد السياسي، واشتراكية السوق

٢) التنظيم في مجال البيئة (الإيكولوجيا)

- حماية فعالة للموارد غير المتجددة
- قواعد لحماية الثروة البيولوجية
- تدعيم برنامج أجندا ٢١ للأمم المتحدة

٣) التنظيم في المجالات الاجتماعية

- وضع قوانين العمل على المستويين الإقليمي والدولي
- مشاركة المنظمات الاجتماعية والشعبية في سلطات اتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، إقليمية ودولية

٤) التنظيم في المجالات السياسية

- تدعيم سلطة الدولة لضمان تنفيذ إجراءات التنظيم والرقابة
- إنشاء سلطات إقليمية لها سلطات تنظيمية ورقابية
- إعادة تنظيم المنظمات الدولية، ومقرطة الأمم المتحدة، وإنشاء أجهزة تنظيمية ورقابية في هذا المستوى
- إدارة عالمية للموارد الطبيعية
- برلمان عالمي

٥) تنظيم المجالات الثقافية

- وضع نماذج ثقافية جديدة لتوجيه الاستهلاك، تحترم البيئة، وتضمن التوزيع العادل للموارد العالمية
- نماذج جديدة للإنتاج الزراعي تحافظ على التربة وطبقات المياه الجوفية
- نماذج جديدة للإنتاج الصناعي تضع التكنولوجيا في خدمة الإنسان العامل، وليس في خدمة التراكم الرأسمالي فحسب

■ مبدأ أخلاقي اجتماعي مؤسس على تحليل العلاقات الاجتماعية على المستوى المحلي، والإقليمي، والعالمي

٣. تحالفات اجتماعية عالمية أو جزئية

ولا يعتقد أحد أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها، أو حتى السير فيها، سواء في المدى القصير أو المتوسط، دون الدخول في صراعات اجتماعية قاسية. وإذا كانت هناك بعض قطاعات عالم الاقتصاد المسيطرة، تقدر أنه من الضروري وجود بعض أشكال التنظيم لتجنب انهيار النظام، فإن الأغلبية تتمسك بالدفاع عنه كاملاً، معتبرين أن مصلحتهم في استمراره كما هو. وبناءً عليه، فخطة العمل تقتضي إقامة تحالفات بين القوى الاجتماعية، التي تعمل بعضها بنظرة بعيدة المدى، في حين تسير بعضها بشكل مؤقت، لتحقيق أهداف معينة. أي أن الطريقة هي خلق علاقات قوى تسمح بتحقيق أهداف محددة، والمثل الحالي لهذا الخط، هو حركة الزاباتيين في تشياباس، فهي لا تطمع في الوصول إلى السلطة، ولكنها تطالب بتحالف جميع القوى الاجتماعية في البلاد لتحقيق الديمقراطية.

ويجب ألا تفقد هذه التحالفات أبداً، رؤية الهدف النهائي، أو المجتمع المثالي، وإلا تتعرض للغرق في الدروب الجانبية للثورة، أو تكتفي بالإجراءات الإصلاحية. والنتيجة التي نخرج بها من تأملاتنا الحالية، وكذلك من الخبرات المعاصرة، هي وضع استراتيجيات متعددة الاتجاهات، آخذين في الاعتبار الحاجة لسرعة إيجاد الحلول للأوضاع المأساوية لمئات الملايين من الأفراد في أنحاء العالم، والتي تكاد تقترب من حالة انتحار جماعي.

النتائج

يسير التاريخ وفقا لمسار جدلي وليس خطياً، فعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي، يتحدد كنتيجة لتناقضين يؤثران على أساليب الإنتاج، وهما أولاً، الحدود المادية التي تفرضها البيئة الطبيعية، وثانياً، حدود الاستغلال الإنساني. وتقوم الصراعات الاجتماعية حول هاتين النقطتين معاً، من أجل بناء نظام مختلف للإنتاج، وللتنظيم الجماعي للبشرية. وستطول مرحلة الانتقال الحالية، التي تتميز بالتشكيك في الأشكال الاجتماعية للاقتصاد التي تجد صعوبة متزايدة في الاستمرار، وبظهور صراعات اجتماعية تمتد تأثيراتها إلى أبعد من أماكن ظهورها، وبظهور أشكال جديدة للتنظيم، ولكنها بدأت فعلاً.

ولا يمكن التخلي عن ما ورثناه من الماضي في مجال التحليلات الاجتماعية، وتحديد الأهداف الجماعية، وشدة الصراعات، ولكن النظرة الانتقادية لها تسمح بالوصول إلى دروس جديدة، تُبرز اليوم طول فترة الانتقال المتوقعة، وتنوع الاستراتيجيات، والديمقراطية بوصفها وسيلة وليست مجرد هدف. وقد يكون في هذا، "النفس الثاني" للاشتراكية.

ثالثا. ما بعد اللبرالية الجديدة

(بقية دراسة بيري آندرسون: تاريخ اللبرالية الجديدة والدروس المستفادة)

استكمالاً لمنطقه، يشرح لنا الأستاذ آندرسون كيف أن سيطرة اللبرالية الجديدة ليست شيئاً لا مهرب منه، ما دام معارضوها لديهم التصميم الحقيقي على ذلك.

١. ثلاث دروس مستفادة من اللبرالية الجديدة

لقد أبرزت في الجزء الأول، بشكل مقصود، القوة الاقتصادية وكذلك الثقافية للبرالية الجديدة، أي ما لها من طاقة، وتشدد نظري، وكذلك ديناميتها الاستراتيجية التي لم تستنفد بعد. وأعتقد أنه علينا أن نؤكد هذه الصفات إذا كنا نريد أن نرد عليها بفاعلية في المدى القصير، إذ من الخطير أن نتخيل أن اللبرالية الجديدة ظاهرة هشة، أو عفا عليها الزمن، إنها خصم عنيد حقق الكثير من الانتصارات في السنوات الأخيرة، ولكنه ليس ممن لا يقهر. فإذا ما أردنا أن نستشرف صورة المستقبل فيما بعد اللبرالية الجديدة، وإذا ما حاولنا اكتشاف الطريق نحو الصراع الإيديولوجي، والسياسي، والثقافي ضدها، فإن علينا ألا ننسى دروساً ثلاثة تعلمنا إياها اللبرالية الجديدة.

عدم الخوف من الوقوف ضد التيار السياسي السائد في مرحلة ما. لقد كان لـــ ف. أ. فون هايك وملتون فريدمان وأصدقائهما، الفضل ــ في نظر أي برجوازي ذكي اليوم ــ أن يتقدموا بانتقاد جذري للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المؤسساتية السائدة في مرحلة كان التقدم فيها بمثل هذا الانتقاد أمراً غير محبب. ومع ذلك فقد تمسكوا بموقف المعارضة الهامشية لفترة طويلة، في حين كانت "الحكمة"، و "العلم" المعترف بهما تعاملهم كأشخاص غير أسوياء إن لم نقل مجانين. وقد ثابروا على ذلك، إلى ان تغيرت الظروف، وحانت الإمكانيات التاريخية لتحقيق برنامجهم.

عدم التساهل في الأفكار، وعدم قبول أي تخفيف للمبادئ. لقد كانت نظريات الليبرالية الجديدة متطرفة للغاية، ولا تقبل الحلول الوسط، وكانت تعبيراً عن تحطيم كل ما هو مقدس في نظر المحافظين في تلك المرحلة. ومع ذلك لم تفقد فاعليتها، بل بالعكس، كانت راديكالية البرنامج الليبرالي الجديد هي التي حققت له الاستمرار والتأثير الساحق. والليبرالية الجديدة تعارض أي فكر ضعيف، باستخدام التعبيرات الشائعة على لسان بعض التيارات لما بعد ـــ الحداثة.المستعدة لقبول النظريات الانتقائية.

وعدم قيام أي نظام سياسي بتحقيق برنامج الليبرالية الجديدة بالكامل ليس دليلاً على عدم فاعليته في التطبيق العملي، بل بالعكس، فإن تشدد النظرية الليبرالية الجديدة هو الذي مكن حكومات اليمين من اتخاذ سياسات بهذه المغالاة. إن هذه النظرية تحمل في جوهرها برنامج حد أقصى تستطيع الحكومات أن تختار منه العناصر التي تناسب الظروف القائمة، بل حتى الإطار المؤسساتي. والليبرالية الجديدة، بهذا المعنى، عملية جداً، فهي توفر مجموعة كبيرة من الإجراءات الجذرية، قابلة للتطبيق والتوفيق مع الظروف القائمة. وهي، في نفس الوقت، تكشف المدى الواسع لإيديولوجيتها، وقدرتها على الإحاطة بكل جوانب المجتمع، والعمل كموجه لرؤية سائدة على العالم.

عدم التسليم بأن أية مؤسسة قائمة غير قابلة للتغيير. عندما كانت الليبرالية الجديدة تياراً هامشياً وغير محترم في أعوام الخمسينيات والستينيات، لم تكن الدوائر البرجوازية المسيطرة آنذاك تتخيل أنه من الممكن خلق بطالة مقدارها ٤٠ مليون عاطل في البلدان الغنية، دون إثارة انفجار اجتماعي. كذلك لم يكن من المعقول التحدث صراحة، عن إعادة توزيع الثروة بنقلها من الفقراء إلى الأغنياء عن طريق القيمة الإيجابية لعدم المساواة، من أجل بعث النشاط في المجتمع. كذلك لم يكن من المتصور، خصخصة كل شيء من البترول إلى الماء، والبريد، والمستشفيات، والمدارس، بل حتى السجون.

ومع ذلك، فقد تبين أن كل ذلك ممكن عندما تغيرت العلاقات بين القوى الاجتماعية والسياسية خلال فترة الركود الطويلة. لقد هزت رسالة الليبراليين الجدد، بشكل ما، المجتمعات الرأسمالية، فلم تعد أية مؤسسة، مهما كانت مقدسة أو مألوفة، عصية على التغيير، وتبين أن الهياكل المؤسسية أكثر قابلية للتشكيل بكثير مما كان متصوراً.

٢. ما بعد اللبرالية الجديدة

بعد أن تعلمنا الدروس المستفادة من اللبرالية الجديدة، كيف نتخطاها؟ والموضوع واسع جداً، وسأستعرض هنا فقط، ثلاثة عناصر من صورة ممكنة لما بعد اللبرالية الجديدة.

القيم

من المهم القيام بهجوم قوي وجريء في مجال القيم، بإبراز مبدأ المساواة بصفته من المعايير المركزية لأي مجتمع حر، والمساواة لا تعني التطابق كما يدعي اللبراليون الجدد، وإنما هي، بالعكس، تضمن التنوع الحقيقي.

وتحتفظ مقولة ماركس بكل صدقها المتعدد، حين يقول: "...**عندما تزداد قوى الإنتاج، مع التطور العام لجميع الأفراد، وتبزغ بوفرة جميع مصادر الثروة التعاونية، فعندها فقط، يمكن الإفلات من القانون البرجوازي، ويستطيع المجتمع أن يكتب على أعلامه الشعار: من كل حسب قدراته، ولكل حسب حاجاته!**" وهذا التصور لمجتمع المساواة والعدالة، يعبر بكل صراحة ووضوح عن الاختلاف في المطالب، والمواهب، والأمزجة، بين الأفراد.

فماذا يعني هذا اليوم؟ إنه يعني المساواة الحقيقية في الفرص لكل مواطن ومواطنة أن يعيشوا الحياة التي يختارونها، دون التأثر بالمصاعب الناتجة من المزايا التي يتمتع بها الآخرون. وتبدأ هذه المساواة ، طبعاً بالفرص المتساوية في الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، والسكن المناسب، والعمل. ومن الواضح أن السوق لا يستطيع أن يوفر، في أي من هذه المجالات، حتى الحد الأدنى من التحقق الكامل لهذه الخدمات الأساسية، فالسلطة العامة هي وحدها التي تستطيع ضمان حصول الجميع على خدمات جيدة، وتنمية المعارف، وضمان العمل، إلى جانب الحماية الاجتماعية للجميع.

وفي هذا الاتجاه، لا مناص من الدفاع عن مبدأ دولة الرفاهية، ومع ذلك، لا يكفي الدفاع عن الحقوق المكتسبة، وإنما يجب توسيع شبكة الحماية الاجتماعية، ولا يعني هذا ترك إدارتها بالضرورة، لحكومة مركزية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تغيير النظام الضريبي، لا في البلدان المتقدمة وحسب، وإنما في البلدان النامية كذلك، فالفضائح على المستوى المالي والأخلاقي في قطاع الضرائب في البرازيل، والأرجنتين، والمكسيك معروفة. ولكن التهرب الضريبي ليس ظاهرة مقصورة على بلدان العالم الثالث، وإنما هو

أمر شائع بين الطبقات الغنية في بلدان العالم الأول، كذلك. وإذا لم يكن من المرغوب فيه دائماً إسناد توفير الخدمات للدولة المركزية، فإنه من الضروري أن يبقى توفير الموارد لأداء هذه الخدمات ، من مسئولياتها، ولهذا، يجب ان تكون الدولة قادرة على التغلب على مقاومة الأغنياء، ومنع هروب رؤوس الأموال التي قد يدفع إليها الإصلاح الضريبي. وأي خطاب معادٍ للدولة، يتجاهل هذه الضرورة، هو، في الواقع ديماجوجي مضلل.

الملكية

لعل أخطر ما نجحت فيه اللبرالية الجديدة تاريخياً هو خصخصة الصناعات والخدمات المملوكة للدولة، والغريب، أن هذه الحملة الصليبية ضد الاشتراكية، اضطرت، لكي تنجح، أن تبتدع أشكالاً جديدة من الملكية الخاصة. ومن هذه الأشكال، على سبيل المثال، توزيع كوبونات مجانية على المواطنين، في تشيكيا وروسيا، تسمح لهم بالحصول على أسهم في شركات خاصة جديدة. وكانت هذه العمليات مهزلة بالطبع، فهذه الكوبونات الموزعة على المواطنين بالتساوي، تسربت إلى أيدي المضاربين الأجانب، أو رجال المافيا المحليين. ومع ذلك، فهذه العمليات تثبت، أن الشكل التقليدي للملكية البرجوازية، كما نعرفه في بلادنا، لا يتمتع بالثبات والاستقرار، وأنه من الممكن، إذن، اختراع أشكال جديدة للملكية الشعبية، تفصل بين الوظائف المرتبطة بالتركيز الشديد للسلطة في المؤسسة الرأسمالية النمطية.

ويثور الجدل حالياً، في صفوف اليسار في البلدان الغربية، حول موضوع الأشكال الجديدة للملكية الشعبية، ولكن هذا الموضوع لا يقتصر على البلدان المتقدمة، ولكنه قائم كذلك، في الصين، وفي بلدان العالم الثالث.

الديمقراطية

واللبرالية الجديدة لديها الجرأة أن تعلن صراحة، أن الديمقراطية النيابية التي ننعم بها، ليست إحدى القيم العليا، بل إنها، بالعكس، أداة قاصرة بطبيعتها، والتي من الممكن بسهولة، أن تتجاوز حدودها، بل إنها تتجاوزها فعلاً، وهكذا فالرسالة الاستفزازية للبرالية الجديدة هي: نحن محتاجون لجرعة أقل من الديمقراطية! ومن هنا،مثلاً، إصرارهم على أن يكون البنك المركزي مستقلاً تماماً، قانونياً وفعلياً، عن الدولة مهما كان شكلها، وكذلك، الإصرار على النص في الدستور، على منع العجز في الميزانية.

وهنا يجب علينا استيعاب هذا الدرس "التحرري"، وعكس اتجاهه، فالديمقراطية كما نعرفها، ليست صنماً نتعبد إليه كما لو كانت التعبير عن الكمال المطلق للحرية البشرية. إنها مجرد شكل مؤقت ومعيب، يحتاج إلى إعادة تشكيل، ولكن في عكس الاتجاه الذي تنادي به الليبرالية الجديدة، فنحن نحتاج إلى المزيد من الديمقراطية. وهذا لا يعني، تبسيط الديمقراطية، مثلاً، بإلغاء التمثيل النسبي، والرجوع إلى نظام الأغلبية الفردية، كما لا يعني، الاحتفاظ بالديمقراطية الرئاسية، أو تدعيمها.

إن تعميق الديمقراطية، يقتضي البحث بتوسع في أشكال الديمقراطية المباشرة، وشبه المباشرة، كما يقتضي مقرطة وسائط الاتصال، التي تتركز في أيدي المجموعات الرأسمالية بالغة القوة، وتتعارض بذلك، مع الفرص المتكافئة في الانتخابات، أو السيادة الديمقراطية الحقيقية.

أو بعبارة أخرى، يمكن التعبير عن هذه الموضوعات الثلاثة بالعبارات الكلاسيكية، فهي التعبير الحديث عن "الحرية، والمساواة، والتضامن" ـــ ولا نقول الإخاء، لأن هذه العبارة قد تستبعد أحد الجنسين. ولتحقيق هذه الاختيارات، نحتاج إلى موقف واثق بالنفس، وجريء، ولا يقل في عدوانيته عن موقف الليبرالية الجديدة في أول أيامها. ولعله سيأتي يوم يطلق فيه على هذه الأفكار "الاشتراكية الجديدة".

رابعاً. عولمة الصراعات الاجتماعية (بقية دراسة سمير أمين)

لقد حذرنا الأستاذ سمير أمين من الأخطار المترتبة على عمليات إزالة القيود الزائفة، ورفع قيود الديمقراطية، ومن اتجاه الأزمات المختلفة في عصرنا الحالي، وهو يقدم هنا، دفاعاً عن عولمة الصراعات الاجتماعية.

صعود موجة المعارك والصراعات الاجتماعية

لقد دخلنا مرحلة جديدة في هذا التاريخ الذي لا نهاية له، مرحلة اشتدت فيها حدة المعارك، والصراعات الاجتماعية والسياسية. وتزيد الأزمة من حدة التناقضات داخل جبهة الطبقات الحاكمة، في بلدان الاتحاد الأوروبي، كما في روسيا، وغيرها من البلدان التي أصابتها الأزمات المتنامية (في كوريا، وبلدان جنوب شرق آسيا، وقريباً في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والبلدان العربية، والهند). وليس هناك ضمان أن تحل هذه التناقضات بوسائل ديمقراطية، فالطبقات الحاكمة، الواقعة تحت الضغط، تعمل بصفة عامة، على

استبعاد تدخل الجماهير في الجدل الدائر، إما عن طريق التلاعب بالرأي العام (وتحافظ بذلك على مظاهر الديمقراطية)، وإما باستخدام العنف صراحة.

وتتخذ هذه المعارك طابعاً دولياً أكثر فأكثر احتداماً، ويترتب عليها لذلك، التصادم بين بعض الدول، أو مجموعات الدول فيما بينها. وقد بدأ الصراع يظهر بين الولايات المتحدة واليابان، وحليفهما التابع أستراليا من جهة، وبين الصين وبقية البلدان الآسيوية من الجهة الأخرى، وكان الاستقبال العدائي الذي استقبل به نائب الرئيس الأمريكي آل جور في اجتماع قمة الآبيك في كوالا لمبور مظهراً لذلك. وليس من المستبعد قيام صراع بين الولايات المتحدة وروسيا، إذا تمكنت هذه الأخيرة من الإفلات من المستنقع الذي أغرقها فيه بوريس يلتسين. كذلك، ينتظر أن تزداد الصراعات، المكتومة حالياً، بين الاتحاد الأوروبي (أو بعض بلدانه)، وبين اليابان والولايات المتحدة ظهوراً، وأن تصبح أكثر ترابطاً، بل وأن تسبق تلك المحتدمة بين المجموعة الثلاثية من جهة، وبين روسيا، والصين، والهند، وقارات العالم الثالث بصفة عامة. إن العولمة على الطريقة اللبرالية الجديدة، قد زادت كثيراً من حدة التناقضات القومية الشوفينية، بدلاً من تخفيفها.

وفي نفس الوقت، تتميز المرحلة الحالية بتصاعد الصراعات التي تشترك فيها الطبقات الشعبية، ضحايا النظام، سواء أكانت هذه الصراعات محدودة ببعض قطاعات هذه الطبقات، أو تشملها بالكامل. فهناك الفلاحون المعدمون في البرازيل، أو العمال والعاطلون المتضامنون في بعض البلدان الأوروبية، أو النقابات التي تمثل الأغلبية الساحقة من العاملين (كما في كوريا أو أفريقيا الجنوبية)، أو الشباب والطلبة ومن ورائهم فقراء المدن (كما حدث في إندونيسيا)، وتتسع قائمة الصراعات كل يوم.

ونمو هذه الصراعات أمر أكيد، وهي تتميز بالتعددية الكبيرة، وهي صفة مميزة لمرحلتنا هذه (وهي صفة إيجابية في رأي البعض). ومصدر هذه التعددية، هو تراكم النتائج التي حققتها "الحركات الاجتماعية الجديدة" ـ النسائية، وأصدقاء البيئة، والديمقراطية. وتتعدد التحديات التي تواجهها هذه التطورات، وتختلف، حسب المكان والزمان، ولكن من الممكن تصنيفها ضمن عدد من الاتجاهات العامة.

وهناك حاجة لتحديد عناصر البديل القادر على توحيد هذه الصراعات على المستوى الوطني، حيث تتفاعل الخيارات السياسية للدولة. ولعل المحور الموحد الذي يمكن أن تدور حوله جميع هذه الصراعات، هو الربط بين التطلعات نحو ديمقراطية المجتمع، وتلك التي ترمي إلى إضفاء اجتماعي إيجابي على إدارة الاقتصاد. والأهمية العظمى لهذا

الهدف ستدفع، ولا شك، القوى المعادية، وهي المدافعة عن اللبرالية الجديدة، إلى بذل الجهد لحرف غضب الشعوب، ودفعها في اتجاهات مسدودة، مثل العنصرية أو بعض الاتجاهات الأصولية.

وهنالك حاجة كذلك، لتحديد عناصر دولية شعبية تمنح هذه الصراعات الاجتماعية بعداً عالمياً، وتساهم بذلك، بشكل إيجابي، في رسم عولمة تختلف عن تلك التي تدعو إليها اللبرالية. ويتحدد إطار البدائل المقترحة، بالدفاع عن استقلالية الأمم، وتوسيع مجال تطورها، وتجنب الوقوع في فخ القومية الشوفينية. ولعل المجال الإقليمي هو الأنسب لتحقيق هذه الكيانات الضرورية بأقل درجة من الصعوبة، مثل الجامعة الأفريقية، أو الوحدة العربية، أو الجبهة الأمريكية اللاتينية، أو الوحدة الأوروبية بشرط إعطائها محتوى اجتماعياً تقدمياً، أو غيرها من التكتلات الإقليمية.

ولا يجب إغفال المستوى العالمي للصراع، ولكن المعارك هنا تجري على عدة مستويات، فعلى المستوى السياسي، يجب أن تتجه إلى النضال ضد السيطرة الأمريكية وصلفها العسكري. ومن هذا المنظور، يمكن أن يكون الهدف المشترك للقوى السياسية الديمقراطية على نطاق العالم، هو تدعيم دور الأمم المتحدة والوظائف التي تؤديها. أما على مستوى إعادة تنظيم النظم الاقتصادية، وإقامة تعاون متبادل متفق عليه، وتحت السيطرة، فالواجب هو الخروج من المسارات المطروقة، والقيود التي تفرضها أجهزة العولمة اللبرالية (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). والتحدي هنا، يكمن في تجميع علاقات التعاون المتبادل، بأشكال مبتكرة، في مجال التجارة (بإعطاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، [الأونكتاد]، مثلاً دوراً متزايداً عند التفاوض الدولي بشأن هذه الأمور)، ومجالات النقد والمال (بهدف توجيه رؤوس الأموال المتوفرة في اتجاه التوسع في المجالات الإنتاجية).

وفي هذا الإطار،يمكن أن تساهم أنظمة التعاون المتبادل الخاصة، مثل تلك المتعلقة بمنطقة أوروبا ـــ العالم العربي ـــ أفريقيا، في إقامة عالم متعدد المراكز غير إمبريالي، يفتح لمناطق الجنوب فيه، هوامش تسمح بالنمو، طبعاً بشرط أن تقوي التطورات السياسية شمال وجنوب البحر المتوسط، وفي الصحراء، إمكانيات تدعيم الديمقراطية للشعوب المعنية.

إن الهدف من تجمعنا في دافوس هذه، وهو عولمة الصراعات الاجتماعية، ليس وضع برامج للتحرك من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية الديمقراطية، والاجتماعية، على قدم

المساواة للشعوب، بل إن إقامة ورش عمل لمناقشة كل من هذه الموضوعات، تضم محللين ومسئولين اجتماعيين وسياسيين، على أكبر درجة من التنوع، هو في حد ذاته، الهدف الأسمى لمنتدانا العالمي للبدائل، ولكل المنظمات والأفراد التي تشترك معنا.

خامساً. عولمة مختلفة (بقية دراسة ريكاردو بتريللا، وكرستوف آجيتون، وشارل آندريه أودري)

ما هي خطوط القوة للمشروع البديل الذي يقترحه ريكاردو بتريللا، وشارل أندريه أودري، وكرستوف أجيتون؟ هذا ما سيرد في الجزء الثاني من دراستهم.

لنتولَ مصيرنا بأنفسنا. إن العالم، والحياة، ملك لجميع سكان الأرض، وفي مواجهة قوة الفئات الاجتماعية المسيطرة على الأرخبيل الرأسمالي العالمي، لن تكون سيطرة سكان العالم على مصائرهم سهلة، ولن تحدث في المدى القريب.

يكتسب فاقدو الملكية في هذا العالم الخبرة، ويعون بالتدريج أن عليهم أن يركزوا صراعهم، وخبراتهم، وأفكارهم الجديدة، على جدول للأولويات، أو "جدول أعمال"، يختلف عن ذلك الذي يختاره "قوم دافوس". وهم يكتشفون أن عليهم أن يمارسوا طريقتهم المستقلة في التأمل، والتفكير، والتحرك، التي تمكنهم من تبني نظرة أخرى للعالم، والمجتمع، والمبادئ الأخلاقية، والاقتصاد، والمؤسسات الاجتماعية، والدفاع عنها. وهم أخيراً، يكتشفون أن عليهم أن يرتبوا نظاماً لتحركهم بتحديد مجالات العمل (والأهداف المطلوب تحقيقها)، في المدى القصير، والمتوسط، والبعيد. والسلطات المسيطرة لا تحتاج إلى هذا، فالأمر بالنسبة إليهم أبسط من ذلك، إذ لكي يحافظوا على استمرار امتيازاتهم، يكفيهم تنظيم أنفسهم للاستمرار في البقاء.

١. الأولوية: الحق في الحياة للثمانية مليارات من البشر من سكان الأرض بعد عشرين عاماً، ومن أجل بيئة عالمية مستدامة عن طريق رفاهية اجتماعية عالمية.

بالنظر إلى الحالة الفعلية لسكان الأرض الحاليين، وعددهم ٥،٨ مليار نسمة، وطبقاً للتقارير التي نشرت في السنوات الأخيرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الزراعة والأغذية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك العالمي، ومنظمة العفو الدولية، وجرين بيس، وأوكسفام، ومنظمة العمل الدولية، يتأكد أن الصراعات الاجتماعية الأكثر مغزى، والأكثر ضراوة، في جميع أنحاء العالم، هي تلك

التي جرت من أجل الحق في الحياة، ومن أجل إشباع الاحتياجات الأساسية للحياة للأفراد والجماعات.

كذلك تدور هذه الصراعات من أجل الحق في احتلال الأرض، واستخدامها وتوزيعها، ومن أجل الحق في الحصول على الطعام، وماء الشرب النظيف، والتدفئة. وهي تدور من أجل الحق في المسكن اللائق بالبشر، وهي تدور من أجل الحق في العمل، وظروف العمل، ومستوى الأجور، وبصفة عامة من أجل الحق في دخل مناسب "للمواطن"، ومن أجل حقوق الطفل (الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٨)، وبصفة خاصة، من أجل الحق في التنظيم والتعليم للأطفال الذين يعملون، ومن أجل الحريات النقابية، وحق الإضراب، وضد إغلاق المنشئات من أجل تعظيم أرباح رأس المال. وهي تدور من أجل الحق في الحصول على العناية الصحية، والتعليم الأساسي للجميع. وهي تدور من أجل الحق في البقاء، والحد الأدنى من الضمان في حالة المرض، والحوادث، وتوفير الظروف لشيخوخة مناسبة.

وهي تدور كذلك، من أجل الحق في الديمقراطية، والحياة المشتركة، والاعتراف بالحقوق الإنسانية الأولية للمهاجرين، واللاجئين. ويجب أن تدور من أجل الحق في تحرر المرأة من أشكال التمييز المتعددة بين الجنسين، والمرتبطة بتقسيم العمل والواجبات بين الجنسين، ومن أجل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. وهي تدور أخيراً، من أجل الدفاع عن البيئة، وحق الأجيال القادمة في أن ترث كوكباً يصلح للحياة.

وباختصار، فالقائمة أعلاه ليست جامعة مانعة، والأولوية في جدول الأعمال هي للحياة، للحق في الحياة، وحق الحياة. ومن المعروف أن عدد سكان العالم سيزداد خلال العشرين عاماً القادمة بمقدار ملياري نسمة، إذ سنصبح ٨ مليارات، ولن يزيد سكان جزر الأرخبيل العالمي، فالملياران الزائدان من البشر، سينضمان إلى السكان خارج الأرخبيل، أي إلى المناطق المتروكة والمعزولة. ومنذ الآن تحصل العشرون بالمائة من سكان العالم الأكثر غنى على ٨٦ بالمائة من الاستهلاك العالمي، وكانت تلك النسبة ٧٢ %، عام ١٩٧٠، فماذا ستكون النسبة التي يحصلون عليها بعد ٢٠ عاماً، إذا بقيت الغلبة لأولويات "قوم دافوس"؟

يحدد فاقدو الملكية في العالم، بالصراعات التي يخوضونها، التعريف لأنثروبولوجيا جديدة للحياة في القرن الحادي والعشرين، والرمز القريب والواضح لهذا، هو الاعتراف بالماء كملكية عامة للإنسانية، وهو الحلقة الأساسية الملموسة الأولى في هذه المعركة.

وبنفس المنطق، يلعب نفس الدور، الصراع الكبير من أجل وضع الموارد المالية في خدمة الرفاهية الاجتماعية المعولمة، وخلق ثروات مشتركة، من السلع والخدمات، الضرورية لإشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات.

ومن هنا الأهمية الاستراتيجية لإعادة نظر بعمق في حقوق الملكية الفكرية (البيوتكنولوجي، والبذور الجديدة، والمعلوماتية)، التي أصبحت، في الثلاثين سنة الأخيرة، الأداة الرئيسية في يد ملاك رأس المال، خاصة المالي، لتملك أو السيطرة على الأغلبية الساحقة من الموارد المادية وغير المادية، المتوفرة. وهناك أهمية عاجلة لتحديد جيل جديد من حقوق الإرث العام للبشرية بشأن السلع والخدمات التي تعتبر أساسية للحياة، ومن أجل حسن سير المجتمع، والنظام الإيكولوجي للأرض.

أي أن هناك أولوية مؤسسة على ثلاث مكونات وثيقة الارتباط، وهي: الحصول على السلع والخدمات الضرورية لسد الاحتياجات الأساسية للحياة (كالماء)، والمال لخدمة الرفاهية الاجتماعية العالمية، ومراجعة حق الملكية الفكرية، وتحديد حقوق الإرث العام.

الوسيلة: البدء من تحديد شبكات الخبرات المجددة، والصراعات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، من أجل "عولمة مختلفة"

إن المعارك الناجحة من أجل استعادة الأرض لفلاحي البرازيل، وتلك التي قامت بها نساء السنغال من أجل التعليم وإحياء الريف؛ والمعارك العظيمة لعمال كوريا الجنوبية التي أثبتت إمكانية تكوين نقابات مهنية مشتركة وفعالة في البلدان الصاعدة؛ والاستخدام الفعال للإنترنت بمعرفة الحركة الزاباتية في تشياباس، ومن منظمة العفو الدولية، وكذلك من زوجات/أمهات/بنات "المختفين" تحت حكم بينوشيه في شيلي، وأمهات ميدان مايو بالأرجنتين؛ ووقف خصخصة المياه في مونريال، وكذا تأسيس مدينة يسكنها ٣٠ ألف شخص في ضواحي ليما (فيلا سان سالفادور)، تحت شعار العمل للجميع، والسكن للجميع، والأولوية للمواصلات العامة؛ والمعارك ضد الاتفاق متعدد الأطراف لحماية الاستثمارات، ومن أجل إلغاء ديون العالم الثالث، وضد المقاطعة التي تفرضها الولايات المتحدة الإمبريالية ضد شعوب بكاملها، وتسبب لها المعاناة الشديدة؛ والمعارك لإلغاء الجنات الضريبية، ومن أجل تغيير حقيقي في دور البنوك (بنوك البيئة، والبنوك التضامنية)، هذه جميعها وغيرها، يجب أن تتوحد معا في تضامن. يجب أن نتعلم منها

كيف نعيد صياغة العولمة بمعرفة فاقدي الملكية، أي أولئك الذين يعيدون بناء المستقبل المتضامن والقادر على الاستمرار.

والشبكات التي تعمل في هذا الاتجاه كثيرة ومتعددة في طبيعتها، تبدأ من النضال السياسي الجذري، وحتى الحركات التعاونية المدنية المعتدلة، أو الإصلاحية، أو الإنسانية. ولكل من هذه الشبكات دوره المهم، ولكن الوقت قد حان لتدعيم الروابط، وتركيز نقط الالتقاء، وتقوية الأهداف المشتركة، وترتيب الأولويات ووسائل التحرك. وتنمية حركة نقابية عالمية فعالة وديمقراطية، هي أحد العناصر المركزية في عملية التقارب هذه.

وعلينا أن نعطي الأولوية، في مجال الأسلوب، لتبادل الخبرات الجديدة في الصراع الموجه لتجاوز الأرخبيل الرأسمالي العالمي، ووضع نظام عالمي للتنظيم السياسي، تختلف طبيعته تماماً عن النظام الحالي للتعامل بين الدول في نطاق الأمم المتحدة، ويتجاوز المنطق الاقتصادي والتكنوقراطي لمؤسسات بريتون وودز (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، والجات ـ منظمة التجارة العالمية).

وبفضل هذا التعاون ـ ودافوس الأخرى هي الخطوة الأولى فيه ـ يمكن تحقيق الهدف، وهو تحديد تصور العولمة الجديدة المختلفة، ووضعها على طريق الحركة، في وقت قريب. ولعله يصبح من الممكن، خلال فترة ثلاثة أعوام أو أربعة، تفعيل "التجمع العالمي الأول" بقوة سياسية متزايدة.

٣. التحرك: مجالات العمل على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد

١. طبقاً لأولويات "جدول الأعمال المختلف"، فإن مجالات العمل الرئيسية التي علينا أن نتابع العمل فيها في المدى القصير، مع تدعيم التعاون بشأنها، هي:

■ **مجال المالية**، ويتضمن التعبئة حول مشروعات الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين؛ واستمرار النضال ضد أية محاولة للعودة لاتفاقية حماية الاستثمارات تحت أية مسميات جديدة؛ وتدعيم التحرك لإلغاء ديون العالم الثالث؛ والمعركة ضد الاستقلالية السياسية للبنوك المركزية، واستقلالية السياسة المالية؛ والتحرك لإنشاء "بنك جديد"، وأنظمة محلية للمبادلات؛ وضد إعفاء التركيزات الكبيرة للثروة من الضرائب.

■ **مجال العمل والوظائف:** متابعة النضال لمصلحة الأطفال، والنساء العاملات في آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وكذلك لمصلحة المهاجرين والعاطلين عن العمل لمدد

طويلة في جزر الأرخبيل العالمي. وفي هذا المجال، يبقى الهدف الرئيسي هو العمالة الكاملة على المستوى العالمي، مع العمل على تخفيض ساعات العمل بشكل جذري.

■ **مجال الخصخصة:** وهو مجال لم يأخذ حقه من النضال بعد، ويجب أن تعطى الأولوية للنضال ضد خصخصة المواصلات العامة، والكهرباء، والغاز، وخصوصاً الماء. كذلك، يجب تدعيم المقاومة لخصخصة التعليم، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية. وتدل الخبرات الكثيرة على نطاق العالم، على أن التعبئة من أجل تأكيد الاعتراف بأن خدمات الماء والكهرباء والغاز، والتعليم، والرعاية الصحية، والمواصلات العامة داخل المدن، والسكك الحديدية، هي ممتلكات وخدمات عامة ويجب ان تبقى كذلك، تحقق، في نهاية المطاف، النتيجة المرجوة.

٢. والمجالات الرئيسية، في المدى المتوسط والبعيد هي:

_ **مجال التنظيم السياسي العالمي، أو عولمة السياسة،** أو الدولة: وهو الامتداد الطبيعي لمجالي المالية والخصخصة، والعمل في هذه المجالات يعني التركيز على الأمم المتحدة (الإصلاحات وإعادة البناء)، ودور التجمعات السياسية فوق القومية في القارات المختلفة، وأشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي استجابة لاحتياجات الشعوب. وفي هذا السياق، هناك خطر أن يفقد التكتل فوق الأممي الحقيقي الوحيد، وهو الاتحاد الأوروبي، طبيعته الديمقراطية خلال العشرين عاماً القادمة. وسيكون موضوع سيادة الدولة ــ الأمة أساسي في هذا المجال، ويرتبط بمشكلة السيادة، مشكلتان أخريان، وهما مشكلة المواطنة (فيما وراء القومية)، ومشكلة الملكية (النضال ضد التملك الفردي للموارد المادية والفكرية تحت ستار "حقوق الملكية الفكرية"؛ وإعادة تعريف ملكية الدولة؛ وتطوير أشكال جديدة للملكية الاشتراكية والجماعية والتعاونية على المستوى الدولي، وفوق الأممي، والعالمي).

–**مجال الضمان الاجتماعي الجماعي العالمي،** أي مجال الفصل بين الدخل والعمل، مجال النظام الضريبي على نطاق العالم، أو ضمان حد أدنى للدخل للجماعة، أو التوزيع العادل للدخل: وهي مجموعة من المفاهيم، تنصب على نفس نوعية المشاكل، إلا أنها تعبر عن حقائق وحلول مختلفة، بل ربما متعارضة. ويفرض تنوع الأوضاع التاريخية المحلية، احترام التعددية، ولكنه يفرض على دعاة العولمة المختلفة الوضوح الكامل، فضبابية الرؤية، لا تصلح قاعدة لتحرك متماسك وفعال.

- **مجال وسائل الإعلام والتعليم:** ففيما يتعلق بوسائل الإعلام، نجد القوات المسيطرة تحقق انتصاراً بعد انتصار (سواء عن طريق الخصخصة، أو السيطرة على برامج التلفزيون، أو شراء العناوين المختلفة وتجميعها تحت ملكية واحدة، وتغلب الطبيعة التجارية على الإنترنت). لقد حان الوقت لتنظيم المقاومة، ويثبت نجاح عملية ضمان استقلالية خط التحرير لصحيفتي "الموند دبلوماتيك"، و "ألترناتيف إيكونوميك"، في فرنسا عن طريق تأسيس رابطتين، أن هناك حلولاً ممكنة. ومن المفيد تشجيع إنشاء روابط مماثلة لعدد من الصحف في بقية أنحاء العالم. أما بخصوص الارتباط بين وسائل الإعلام والتعليم، فيجب الاستعداد لتوقع التغيرات المنتظر حدوثها خلال الخمس سنوات أو العشر القادمة، وتوجيهها، فليس من المقبول ترك التفكير الصناعي التجاري السائد، و/أو العقلية القومية للدولة تسيطر عليها وتوجهها. فلا مندوحة عن تحقيق تحالف للتحرك الجماهيري بين عالمي التعليم ووسائل الإعلام، فنجاح التنمية المستدامة يتوقف على هذا التحالف إلى حد كبير.

- **مجال إلغاء التسلح النووي، والتسلح بصفة عامة، وضمان السلام:** فقد فقدت حركات السلام لأعوام السبعينيات والثمانينيات زخمها، ويظهر اليوم جيل جديد من أنصار السلام، في الوقت الذي تخصص فيه الولايات المتحدة استثمارات طائلة للتسلح.

والواجب هو تشجيع التحركات التي تعمل على إلغاء التسلح النووي، والتسلح بصفة عامة، وتدعيمها. وفي هذا السبيل، يجب التركيز على وضع قواعد للسلوك الاقتصادي ذات طابع سلمي، تعارض العقلية التنافسية أو التصارعية من أجل الاستيلاء على الأسواق كوسيلة للبقاء، أي بعبارة أخرى، إلغاء عسكرة الاقتصاد كأساس لإلغاء عسكرة الدولة والمجتمع.:

سادساً. أن نمسك معاً بمستقبل عالمنا

لا بد من السيطرة على حالة انسداد شرايين النظام المالي العالمي كما شرحها عضوا اللجنة العلمية للاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين. والاتحاد يدرس الموضوع، وهناك حلول مناسبة وواقعية، تتلخص في ضرورة ضغط الحركات السياسية للمواطنين على السلطات الحاكمة لتفرض على النظام المالي احترام القواعد الأولية للتنمية الاقتصادية المتناغمة. وهذا هو ما يشرحه برنامج الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين.

تزيد العولمة المالية من حالة انعدام الأمان الاقتصادي، وعدم المساواة الاجتماعية، فهي تقلل من مدى الاختيار أمام الشعوب، والمؤسسات الديمقراطية، والدول ذات السيادة، وتتخطاه. وهي تضع بدلاً منه قواعد مبنية على المضاربة، لا تخدم إلا مصالح الشركات عابرة الجنسية، والأسواق المالية.

وباسم التحولات العالمية التي يدعون أنها القانون الطبيعي، يُحرم المواطنون وممثلوهم من سلطة تقرير مصيرهم، وهذا التقليل من السلطة، وهذا الشعور بالعجز، يساعد على ازدياد قوة الأحزاب المعادية للديمقراطية. ومن الضروري وضع حد لهذه العملية، عن طريق خلق أدوات جديدة للتنظيم والرقابة على المستوى القومي، والأوروبي، والدولي. وتدل الخبرة على أن الحكومات لن تقوم بهذه المهمة إلا تحت الضغط، بناءً عليه، فمواجهة التحدي المزدوج لانفجار اجتماعي، وحالة اليأس السياسي، تقتضي هزة مدنية نضالية عنيفة.

وتدفع الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال، والتوسع في الجنات الضريبية، وانفجار حجم التعاملات المالية بهدف المضاربة، الحكومات إلى السباق المحموم وراء كبار المستثمرين. ويتحرك أكثر من ٢،٠٠٠ مليار دولار يومياً ذهاباً وإياباً بين أسواق صرف العملات جرياً وراء تحقيق الأرباح الوقتية، دون أن يكون لها أي علاقة بحالة الإنتاج، أو تجارة السلع والخدمات. ويؤدي هذا التطور إلى زيادة دائمة لدخل رأس المال على حساب دخل العمل، وإلى تزايد أوضاع عدم الاستقرار، وزيادة الفقر.

ونتائج هذه التطورات أسوأ وقعاً على البلدان التابعة في الجنوب، أو علي بلدان شرق أوروبا، التي تتعرض لأشد المتاعب بسبب الأزمة المالية، وتقع تحت ضغط خطط التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. ولدفع أقساط الديون، تضطر الحكومات لضغط ميزانيات الخدمات الاجتماعية إلى الحد الأدنى، وتفرض على المجتمعات الاستمرار في حالة التخلف. وتعمل معدلات الفائدة التي تزيد كثيراً عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة، على إفلاس الكثير من المشروعات القومية، وتسير خطط الخصخصة للمشروعات المؤممة بسرعة وضراوة لتوفير الموارد اللازمة للمستثمرين.

وتتعرض كل المكتسبات الاجتماعية للخطر، فحيث يوجد نظام للمعاشات، يُطلب من العاملين استبداله بصناديق خاصة، لا تهدف إلا إلى جعل مؤسساتهم أكثر تعرضاً للضغوط من أجل تحقيق الأرباح العاجلة، وإلى توسيع مدى نفوذ الدوائر المالية، وإقناع المواطنين بإنهاء عهد الشعور بالتضامن بين الأمم، والشعوب، والأجيال. يحدث ذلك في

الوقت الذي تفرض فيه أزمات البيئة، تدعيم هذا الشعور بالتضامن. وتُفرض الحرية المطلقة على سوق العمل، والنتيجة تدهور ظروف العمل، وازدياد فقدان الاستقرار، والبطالة، وتفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية.

وبحجة التنمية الاقتصادية، وزيادة العمالة، تتمسك الدول العظمى بالتوقيع على اتفاقية لحماية الاستثمارات، تعطي كل الحقوق للمستثمرين، وتلقي بكل الأعباء على الحكومات. وتحت ضغط الرأي العام، والتعبئة النضالية، اضطروا إلى التخلي عن التوقيع على الاتفاقية في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية، ولكن المناقشة ستجري في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي نفس الوقت، تتابع الولايات المتحدة، وكذلك المجلس الأوروبي، حملتها الصليبية من أجل حرية التبادل، بالعمل على خلق مناطق للتجارة الحرة على مستوى القارات، أو بين القارات.

ويمكن تعطيل أغلب مكونات آلة عدم المساواة هذه، بين الأجزاء المختلفة من العالم، أو في داخل البلدان، فالسبب الرئيسي في اقتناع الناس بحتمية هذه الأوضاع، تنبع من التعتيم المقصود على البدائل الممكنة. وهكذا قابلت المؤسسات المالية الدولية، ووسائل الإعلام الكبرى (التي يمتلكها غالباً المنتفعون من العولمة)، بالصمت التام اقتراح الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، بفرض ضريبة على التعاملات في أسواق تبادل العملات بهدف المضاربة. فحتى لو فرضت ضريبة توبين بمعدل منخفض للغاية قدره ٠،١ %، فإنها ستحقق دخلاً مقداره ١٠٠ مليار دولار في العام. وستجمع هذه الضريبة بالدرجة الأولى في البلدان المتقدمة حيث توجد الأسواق المالية الكبرى، ويمكن استخدامها في النضال ضد كل أشكال عدم المساواة بما فيها عدم المساواة بين الجنسين، ولتحسين أحوال التعليم والصحة العامة في البلدان الفقيرة، ولتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية المستدامة. وهذه الضريبة تعبر عن المواقف المعادية للمضاربة، وتدعم فكرة المقاومة، وتسمح بهامش من حرية التصرف للمواطنين وللدول، وهي تعني قبل كل شيء، أن السياسة لها اليد العليا.

ولهذا الهدف، ينوي الموقعون أن يشاركوا الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، في النضال المشترك، وفي إعداد ونشر المعلومات، والعمل المشترك، سواء في بلدانهم المختلفة أو على المستوى القاري أو الدولي. وهدف هذا النشاط المشترك هو الحد من المضاربة الدولية، وفرض الضريبة على دخول رأس المال، ومنع الجنات الضريبية، ومنع خصخصة صناديق المعاشات، وتشجيع شفافية

الاستثمارات في البلدان التابعة، ووضع إطار قانوني للمعاملات البنكية والمالية دون أن يقع العبء على المواطنين والمستهلكين (ويستطيع العاملون في البنوك أن يلعبوا دوراً هاماً في الرقابة على هذه المعاملات)، وتدعيم المطالبة بإلغاء ديون البلدان التابعة واستخدام الموارد الناتجة عن ذلك لمصلحة الشعوب ومن أجل التنمية المستدامة. وهذه الأهداف جميعها، هي ما يطلق عليه البعض تسديد "الدين الاجتماعي والبيئي".

وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بكسب الأرض التي فقدتها الديمقراطية لصالح دوائر المال، وبمقاومة أي تنازل جديد عن سيادة الدول لصالح ما يسمى "بحقوق" المستثمرين والتجار، أي خلق مجال ديمقراطي على مستوى العالم.

أي أن الأمر يعني ببساطة أن نمسك معا بمستقبل عالمنا.

سابعاً. إلغاء الديون (بقية دراسة إريك توسان)

لقد بلغ عبء الديون على الاقتصادات الهشة حداً يدعو حركات المواطنين للتضامن على نطاق العالم إلى القول: "كفى! لن نسمح بعد الآن لحكوماتنا أن توفر الشرعية والدعم لنظام، ولمؤسسات فقدت القدرة على احترام الحقوق الاجتماعية، والاعتراف بالمعاناة الجماعية.

لقد أصبحت السياسات التقدمية الجذرية ضرورية، وهي ممكنة كذلك. لقد بدأ جزء من شعوب العالم في تغيير رأيهم ابتداءً من عامي ١٩٩٧ــ٩٨، على أثر فشل السياسات التي فرضت بالتعاون بين الحكام الذين يطبقون تعاليم اللبرالية الجديدة، وأصحاب رؤوس الأموال الوطنيين والأجانب، والمؤسسات المالية الدولية. فقد تعرض الكثير من مواطني جنوب شرق آسيا، والروس، والبرازيليين، والمكسيكيين، والفنزويليين، والأرجنتينيين، ومن أمريكا الوسطى، ومن الأفريقيين، تدهوراً في مستويات معيشتهم، بسبب آثار العاصفة اللبرالية الجديدة. ويعتبر الأربعمائة مليون من شعوب النمور الآسيوية السابقة أن الحروف "IMF"، التي ترمز إلى صندوق النقد الدولي باللغة الإنجليزية، إنما تعني، بالنسبة لهم : "I'm Fired"، أي لقد فُصلت أو فقدت مورد الحياة! وقد أصبح الكثير من سكان العالم (بما فيهم أوروبيون)، يشكون في مصداقية سياسات اللبرالية الجديدة.

ولكن هذا الوعي يتميز بالكثير من التناقض وعدم الوضوح لدى البعض، وذلك بسبب ضعف اليسار الراديكالي من جهة، وخضوع اليسار التقليدي لمتطلبات المحافظة على صحة السوق (أي على مصالح أصحاب رؤوس الأموال). وهذا يفتح المجال في أغلب

البلدان لظهور أحزاب أو حركات تحرف وعي الجماهير وتحركها إلى البحث عن كبش فداء أجنبي، أو من المواطنين من ديانات مختلفة.

والنجاح في مقاومة هجوم الليبرالية الجديدة المستمر ليس سهلاً ولا شك، ولكن من يتقدمون لهذه المقاومة لديهم الكثير من نقاط المساندة، والنجاحات الجزئية. ويرجع قرار حكومة ليونيل جوسبان في فرنسا للانسحاب من مفاوضات اتفاقية حماية الاستثمارات في أكتوبر ١٩٩٨، إلى معركة المقاومة الكبيرة التي دعت إليها الكثير من الحركات والنقابات والأحزاب في فرنسا، بل وفي الولايات المتحدة، والعالم الثالث، وأوروبا بصفة عامة.

وستعود الشركات عابرة الجنسية، وحكومة الولايات المتحدة إلى الهجوم مرة أخرى لتمرير إجراءات مشابهة تمنح الحرية الكاملة لتحركات أصحاب رؤوس الأموال، ولكن الهزيمة التي لحقت بهم هامة، فهي تثبت أن التعبئة يمكن أن تنجح في فرض التراجع على الحكام.

ومثل آخر على التحول الذي حدث بعد ١٩٩٧ــ٩٨، هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجماعة الــ ٢٢، الذي أقر في سبتمبر ١٩٩٨، بحق الدول في إعلان التوقف عن سداد الديون الخارجية. فقد أعلن "الأنكتاد" : "من حق الدول التي تتعرض للهجوم أن تعلن التوقف عن خدمة الدين، بهدف وضع حد لهجوم "المعتدين"، وإعطائها "نفحة من الأكسجين" تسمح لها بوضع خطة لجدولة الدين. وتعطي المادة ٨ من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي الأساس القانوني لإعلان التوقف عن خدمة الدين. ويمكن اتخاذ القرار بالتوقف عن خدمة الدين بشكل منفرد من الدولة التي تتعرض لهجوم على عملتها" (بلاغ الأنكتاد للصحف بتاريخ ٩٨/٨/٢٨). وليس للأنكتاد ومجموعة الــ ٢٢، نفس وزن مجموعة السبعة الكبار ولا شك، ولا وزن صندوق النقد الدولي، ولا البنك العالمي، ولا منظمة التجارة العالمية، ولكنهما بإدارة ظهرهما للحقوق التي توصف بأنها غير قابلة للتنازل للدائنين، إنما تثبتان أن حكومات بلدان الأطراف تجد صعوبة متزايدة في تبرير قبولها للعولمة الليبرالية الجديدة.

لقد أظهر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨، أن فرض ضريبة مقدارها ٤% على ثروة الأفراد المائتين وخمسة وعشرين الأكثر غنى في العالم تحقق مبلغ ٤٠ مليار دولار. وهذا المبلغ الصغير، يكفي إذا استثمر كل عام لمدة عشرة أعوام في المجال "الاجتماعي"، لتحقيق الآتي: حصول جميع سكان العالم على الماء الصالح للشرب (كان عدد المحرومين من ماء الشرب ١،٣٠٠ مليون نسمة عام ١٩٩٧)، وحصول جميع سكان العالم على التعليم الأساسي (هناك ألف مليون أمي حالياً)، وحصول جميع سكان العالم

على الخدمات الصحية الأساسية (يموت ١٧ مليون طفل سنوياً نتيجة لأمراض يمكن علاجها بسهولة)، وحصول جميع سكان العالم على تغذية كافية (يعاني ألفا مليون إنسان حالياً من الأنيميا)، وحصول جميع سكان العالم على خدمات الصرف الصحي، وحصول جميع نساء العالم على الخدمات الصحية المرتبطة بمشاكل الحمل والولادة.

وتحقيق هذا البرنامج الجبار على نطاق العالم بأكمله لا يحتاج لأكثر من استثمار المبلغ الضئيل وقدره ٤٠ مليار لمدة عشر سنوات(تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨،٣٣).

ويمكن مقارنة هذا المبلغ بمبالغ أخرى أنفقتها الإنسانية عام ١٩٩٧، وكان الاستغناء عنها يحقق فوائد أكثر من إنفاقها، وهي: ١٧ مليار دولار أنفقتها أوروبا والولايات المتحدة ثمناً لأطعمة الحيوانات الأليفة؛ و٥٠ مليار دولار ثمن السجائر التي استهلكتها أوروبا؛ و ١٠٥ مليار ثمن المشروبات الكحولية التي استهلكتها أوروبا؛ و٤٠٠ مليار دولار ثمن المخدرات التي استهلكت في جميع أنحاء العالم؛ و٧٨٠ مليار دولار قيمة النفقات العسكرية على نطاق العالم؛ و١،٠٠٠ مليار دولار أنفقت على الدعاية والإعلان (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨، ٤١، و٧٠).

يعتبر العام ١٩٩٩ــ٢٠٠٠، عام اليوبيل طبقاً للتقاليد اليهودية والمسيحية التي تنبع منها ثقافة المجموعة الصغيرة من قادة السبعة الكبار، وطبقاً لتقليد اليوبيل، تلغى جميع الديون المتجمعة في السنوات السابقة، خلال عام اليوبيل. وفي الوقت الذي تشتد فيه أزمة الديون، فكم يكون الوقت مناسباً للعمل من أجل الإلغاء الكامل لديون بلدان الأطراف.

ومن الواجب أيضاً، أن تتخذ فوراً الإجراءات الآتية: فرض ضريبة على التعاملات المالية الدولية (كما يطالب بذلك الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين)؛ التحقيق في الثروات المملوكة لأغنياء بلدان الأطراف في الخارج، ومصادرتها إذا ما ثبت أنها منتزعة بدون وجه حق من شعوب بلدان الأطراف (على أن تعاد هذه الممتلكات إلى الشعوب صاحبة الحق فيها)؛ فرض ضريبة استثنائية قدرها ١٠ % على ثروات عشرة بالمائة من الأسر الأكثر غنى في كل بلد؛ تطبيق قواعد صارمة للرقابة على تحركات رؤوس الأموال؛ تخفيض عام لساعات العمل مع ضمان الأجور، وتعيين عمالة إضافية لملء الفراغ؛ ضمان حصول جميع الفلاحين على الأرض؛ تحقيق المساواة بين الرجال والنساء. تلك بعض الإجراءات غير المكتملة وغير الكافية، ولكنها ضرورية إذا أراد المرء إحداث تغيير يشبع بعض الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

الفصل الثالث

من أجل
دافوس مختلفة

تعرفنا في الفصلين الأولين من هذا الكتيب على موقف معين، هو عدم الاكتفاء بالنظر بعين الريبة إلى المسار الذي تتخذه الرأسمالية العالمية، وإنما محاولة تفهمه، والبحث عن حلول، وبدائل ذات مصداقية، وبصفة خاصة مشاركة الآخرين في معرفتها، والتعريف بها على أوسع نطاق بهدف منافسة الخطاب السائد، المتفق عليه بصفة عامة، وهزه من الأعماق. ولن يكون لرسالتنا أي مغزى إلا إذا أوصلها المقتنعون بها إلى العالم اجمع، وستكون الحملات المشتركة، والتجمعات، والمسيرات، والقمم المضادة، هي الوسيلة المؤدية لشحذ سلاح الشعوب للقيام بهجوم مضاد متماسك. وعلينا، في نفس الوقت، نشر التصريح الأساسي، وهو: "آن الأوان لقيام عولمة مختلفة، عولمة المقاومة والنضال".

وبهذه الروح تم التحضير لاجتماع دافوس الأخرى وتحقيقه، وسنقدم فيما يلي بعض الدراسات التي تسمح بفهم طبيعة هذه القمة المختلفة، وتطلعاتها.

وسنرجع قليلاً للوراء لنرى كيف كان التصور لدافوس الأخرى هذه قبل تحقيقها، وذلك على يد فرانسوا أوتار الذي قام بالتنسيق للاجتماع.

أولاً. عولمة المقاومات والنضالات: دافوس مختلفة

تكثر حركات المقاومة والنضال على نطاق العالم، ضد عولمة الاقتصاد الرأسمالي وما ترتب عليها من نتائج اجتماعية وثقافية، ولكنها منقطعة الصلة بعضها بالبعض، في أغلب الأحيان. ولذلك فمن الضروري توحيد الجهود سواء على مستوى الفكر أو التحرك، ولهذا السبب، جرى التنسيق في أنحاء كثيرة من العالم في مجالات شديدة التنوع لتجميع مبادرات دولية كانت قائمة بالفعل.

ومع أن أشكال المقاومة متعددة (ضد اتفاقية حماية الاستثمارات، أو من أجل عام يوبيل سنة ٢٠٠٠، أو من أجل ضريبة توبين، أو من أجل البحث عن بدائل)، ومع أن النضال يمس قضاياً محددة (الفلاحون، والعمال، والشعوب الأصلية أو الملونة، والمواطنون، والبيئة، والنساء، وفقراء المدن، وغيرها)، ومع أن محاولات التنسيق كثيرة (سلطة الشعب من أجل القرن الواحد والعشرون في آسيا، ومنتدى ساو باولو في أمريكا اللاتينية، وغيرها)، فإنها تتفق جميعاً في إبراز الطبيعة المرفوضة للنظام الاقتصادي الحالي.

كذلك يجب القول إن قادة الاقتصاد العالمي قد بدأ يساورهم القلق في مواجهة الأزمة، خاصة أزمة النمور الآسيوية، وفي مواجهة التضخم غير المنطقي للبالونة المالية (تضخم أسعار الأسهم في البورصات العالمية)، وفي مواجهة أوضاع الفقر المتزايد. وبدأ البعض منهم يشعر بضرورة التحرك لمنع الأزمات، والتحكم في حركة التعاملات النقدية واقتصاد ألعاب القمار، ومقاومة الفقر المتزايد. ولكن المبادرات التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية، أو المتحدثون باسم القوى الاقتصادية الكبرى، أبعد ما يكون الدافع إليها هو الشواغل الإنسانية، وإنما هو الحاجة إلى خلق ظروف جديدة تسمح بتراكم رأس المال.

وبعد عشرين عاماً من اللبرالية الجديدة، التي قدمت سياسات إزالة القيود، والخصخصة لأقصى مدى، وبرامج التكيف الهيكلي، وإضعاف سلطة الدولة، ومحاربة الحلول الاشتراكية، واستئصال الحركات الشعبية التي نتجت كضرورة لتعديل شروط التراكم الرأسمالي، أو تهميشها، يتجه النظام الاقتصادي حالياً، لإحداث تحول نحو شكل من الكينزية الجديدة. وفي نفس الوقت، يلجأ النظام إلى استخدام المنظمات الطوعية (المنظمات غير الحكومية، والكنيسة، وغيرها)، لمعالجة أثر النتائج الاجتماعية الصارخة السوء.

ولكن أحداً لا يفكر في المساس بجوهر النظام نفسه، وهو تحرير السوق بلا حدود، بتصور أن ذلك سيشجع المبادلات ويضاعف الثروة. ولكن هذا التصور لا يأخذ في الاعتبار أن الشركاء في التعامل ليسوا متساوين، وأن الأضعف هم عادة الذين يخسرون في هذه المعاملات. وهذا يحدث سواء أكان هذا الضعف سببه وضعهم الطبقي، أو أصلهم العرقي، أو الجنس (رجل أو امرأة)، أو عدم امتلاكهم للسلطة السياسية، أو لتدني ثقافتهم. ويعني المبدأ الأساسي للنظام الذي يقول بأن "النجاح للأفضل"، في حقيقة الأمر، أن "النجاح للأقوى"، وهذا يؤدي بالضرورة إلى الكثير من المقاومة والصراع.

ونحن لسنا هنا بصدد تأسيس دولية جديدة، ولكننا نعمل على استخدام الآليات التي طورها النظام نفسه ويستخدمها لتأكيد سلطته، وهي المعارف والمعلومات التي تسمح التقنيات المعاصرة بمشاركة الجميع فيها. ومن هنا الالتجاء لتكوين الشبكات، أو التدخل المشترك في موضوعات محددة، أو في الاجتماعات، أو عند اتخاذ القرارات.

وهذا ما دفع مجموعة من أربعة شبكات حديثة النشأة نسبياً، إلى تنظيم هذا الاجتماع، وهذه الشبكات هي: المنتدى العالمي للبدائل، والاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، والتنسيق ضد استنساخ الاتفاق متعدد الأطراف

بشأن الاستثمار، والقسم الأمريكي اللاتيني من الشبكة الدولية لمراجعة المشاركة الهيكلية (للمنظمات غير الحكومية). وموضوع المناقشة هو: "عولمة المقاومات والنضالات: دافوس مختلفة"، وذلك بمناسبة الانعقاد السنوي في دافوس بسويسرا للمنتدى العالمي للاقتصاد، الذي يضم أقوياء هذا العالم ومؤسساتهم الاقتصادية (الشركات عابرة الجنسية، والمؤسسات المالية الدولية). وليس الهدف أن ننغمس في جدول أعمال هذا المنتدى، وإنما ببساطة أن نستفيد من وجوده، ومن الاهتمام الذي يحظى به من وسائل الإعلام، لإسماع صوت آخر، صوت حركات المقاومة الاجتماعية، وصوت المثقفين المنتقدين، الذين يبحثون عن بدائل للبرالية الجديدة، والوتائر الجديدة لتراكم رأس المال.

واشتركت خمس حركات اجتماعية في المبادرة، وهي: حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل كممثل لمنطقة جغرافية، و مركز المعلومات والسياسات من أجل التضامن الدولي في كوريا الجنوبية المنسق لعدد من النقابات العمالية، و الاتحاد الوطني لمنظمات الفلاحين في بوركينا فاسو المنسق لحركات فلاحية، وحركة النساء في كيبيك، و حركة العاطلين عن العمل في فرنسا. ولم يكن الهدف هو تمثيل جميع الحركات المماثلة في العالم، وإنما مجرد إعلان الحاضرين بصوت عالٍ لوجهة نظر يتبناها مئات الملايين من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم. وهي وجهة النظر القائلة: إن توزيع الدخول في العالم الذي يتخذ شكل كأس الشمبانيا، حيث يستحوذ العشرون بالمائة الأكثر غنى في العالم، على ٨٢،٧ % من الدخل، في حين يتقاسم الستون بالمائة الأكثر فقراً ٤،٥ % من الدخل (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٢)، لا يمكن أن يستمر بهذا الشكل. لا بد من تغيير هذه الأوضاع، ولن يكون الخاتم السحري للسوق هو الذي سيغيرها.

وإلى جانب هذه الحركات، شارك كذلك بعض المثقفين القريبين منها، الذين يقومون بتحليل الأوضاع، إذ لا غنى عن تشخيص صحيح يسمح بعولمة المشاكل والتوجيه إلى الحلول، واقتراح البدائل. ومع عدم تجاهل المشاكل المحدودة التي تفضل بعض الحركات والمنظمات غير الحكومية الاقتصار عليها، إلا أنه من الضروري دراسة هذه المشاكل في إطار المستويات الكلية، والتمكن من اقتراح الحلول في المستويات المختلفة. ومع أخذ العوامل الاقتصادية في الاعتبار، لا يمكن تجاهل الآثار البيئية التي يجب أن توجه التصرفات في المستقبل، كما لا يمكن تجاهل الدور المركزي للظواهر الثقافية، التي تلعب ولا شك، دورها في تثبيت سيادة الرأسمالية، ولكنها في نفس الوقت، الأساس لكل مقاومة، والشرط الضروري للبدائل الممكنة.

وهكذا فدافوس الأخرى لها عدة أهداف، أولها إسماع صوت المحتجين على المظالم الداخلة في صلب هيكل النظام الاقتصادي الحالي، والثاني التعريف بأنه من الممكن تصور مستقبل مختلف، وأخيراً إتاحة بعض المجالات لإقامة شبكات لتبادل المعلومات المشتركة، وتحركات التضامن.

ثانياً. دافوس الأخرى في التطبيق

وللإلمام بمضمون هذا الاجتماع، ومعرفة المشاركين فيه، وفهم مغزاه، ندعو القارئ للإطلاع على ما تم تبادله من أفكار خلال أيام الانعقاد. وقد جرى الاجتماع، الذي أشرف على تنظيمه شارل أندريه أودري وفريقه، على عدة مراحل، وسنقدم فيما يلي المناقشات التي جرت بين القوى الاجتماعية، والمثقفين، والمواطنين المعارضين "لزعماء العالم" المشاركين في المنتدى الدولي للاقتصاد في دافوس. وتتضمن الأجزاء الأربعة الأولي مقتطفات من المداخلات والمناقشات التي جرت في زيورخ يومي ٢٨ و٢٩ يناير ١٩٩٩، في حين يتضمن الجزء الأخير التصريحات المعلنة في المؤتمر الصحفي الذي عقد في مدينة دافوس يوم ٣٠ يناير والرد على أسئلة الصحفيين. والمادة أدناه هي نسخة منقولة عن تسجيل الفديو الذي قام به فرانك ميلو وفكتور كوهين هادريا أثناء الاجتماعات التي جرت في المدينتين السويسريتين.

١. التعريف بالمشاركين

ـ **فرانسوا أوتار** (رئيس الجلسة): معنا هنا ممثلو المنظمات الأربعة التي اتخذت مبادرة دافوس الأخرى، وهم: سوزان جورج مع اللجنة ضد اتفاقية حماية الاستثمار، ودوج هلنجر من الشبكة الدولية لمراجعة المشاركة الهيكلية (للمنظمات غير الحكومية)، وسمير أمين من المنتدى العالمي للبدائل، وكرستوف أجيتون من الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين. وهم تحت تصرفكم، وعلى استعداد للإجابة عن أسئلتكم، وأعتقد أن الجو المفتوح للاجتماع سيسمح بالمناقشة الجادة المنظمة، ولكنها تجري في جو من الألفة والبعد عن الرسميات. ويمكننا الآن التعارف فيما بيننا."

– **سوزان جورج**: "أشكر فرانسوا على التقديم الجيد. اسمي سوزان جورج، وأعمل كاتبة، وامثل التنسيق ضد اتفاقية حماية الاستثمارات واستنساخاتها، ومعي من الأصدقاء المشاركين في نفس التنسيق، جان كلود أمارا، وجوليين لوسون، وآنييس برتران،

وفرانسوا شينيه، وقد شعرنا فوراً بضرورة الانضمام إلى هذه المبادرة. وأنا شخصياً رئيسة "مرصد العولمة"، وهو أحد الجهات المشاركة في التحالف ضد اتفاقية حماية الاستثمارات، الذي يضم حالياً أكثر من ٧٠ عضواً في فرنسا. وقد نشطنا بقوة في النضال ضد هذه الاتفاقية، وحققنا انتصاراً أولياً، ولكن علينا متابعة النضال، لأن الاتفاقية تحاول العودة تحت أشكال جديدة."

ـ **دوج هلنجر**: "اسمي دوج هلنجر وأعمل ضمن فريق يسمى "معسكر التنمية" في واشنطن، والفريق يعمل منذ ٢٥ عاماً في تعاون مع شركاء من الجنوب."

ـ **كرستوف أجيتون**: "اسمي كرستوف أجيتون، وأنا نقابي فرنسي، ولكنني أنشط في الوقت الحالي ضد البطالة في فرنسا مع منظمة "التحرك ضد البطالة"، ومع شبكة المسيرات ضد البطالة على المستوى الأوروبي، وكذلك ضد التهميش والاستبعاد. وبصفتي هذه أشارك مع الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، ومعي عدد من المشاركين الذين سيقدمون أنفسهم الآن، وهي رابطة جديدة، نشأت أولاً في فرنسا، وتضم بعض الصحف (الموند دبلوماتيك، وألتيرناتيف إيكونوميك)، وبعض النقابات، والروابط الاجتماعية، وبعض المنظمات غير الحكومية، وتحظى برد فعل قوي بين المناضلين. وأنوه هنا بأن هذه الرابطة مترابطة مع روابط أخرى كثيرة في فرنسا كما في بلدان أخرى، وخاصة مع التنسيق ضد اتفاقية حماية الاستثمارات المشاركة هنا في الاجتماع. وما يحدث في فرنسا، يحدث مثله في بلدان أخرى، وهو نشاط مشترك يعطينا الثقة فيما ينتظر حدوثه في المستقبل القريب على المستوى الدولي. ونحن نأمل أن تكون هذه الخطوة الأولى نحو التنسيق بين هذه الشبكات على المستوى الدولي.

ـ **أحمد بن بللا**: "اسمي أحمد بن بللا، وأنا هنا لأنني على اتصال بمنظمي هذا اللقاء منذ بعض الوقت، وأنا رئيس المؤتمر العربي الذي يضم الأحزاب العربية، ضمن نشاطات أخرى. وأتابع باهتمام المشاكل العربية، والعالمية، وكذلك العلاقات بين الشمال والجنوب. وأعتقد آن نشاطي يسمح لي بمتابعة المشاكل بين الشمال والجنوب بكفاءة، خاصة بعد أن توفى الحوار بين الطرفين ودفن. ويقع عبء الاتصال بين الطرفين الآن على المنظمات غير الحكومية في الشمال وفي الجنوب، لدراسة مشاكل النظام العالمي. وأنا ممن يعتقدون بضرورة وجود دافوس مختلفة، فأنا أعيش في سويسرا كل الوقت تقريباً، وأشاهد كل عام قداس الرأسمالية الكبير ينعقد هنا. فكل عام يحضر ٢٥٠٠ من كبار رجال البنوك ومتخذي القرار، ليتغنوا أمامنا بفضائل الرأسمالية، ولذلك كنت أشعر

بضرورة قيام دافوس مضادة....والآن، ونحن على وشك أن نقيمها، يسعدني كثيراً أن أكون بينكم."

ـ **ماريو لويس ليل:** "اسمي ماريو لويس ليل وأمثل حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل،

ويسعدني أن أقف هنا لأن هذا الاجتماع ينعقد في لحظة ملائمة، ولأنه من الواجب الطعن في نموذج معين للعولمة، سائد حالياً، ولكنه نموذج مدمر للأصغر والأضعف، وخاصة لصغار الفلاحين. وبصفتي ممثلاً لرابطة الفلاحين بلا أرض، أرجو أن نصل إلى أن ننجح في رسم بعض خطط التحرك لوضع حد لعملية التدمير التي تؤدي إليها ظاهرة العولمة..."

ـ **فانسان إسباني:** "من الرابطة الفرنسية "الحقوق أولاً"، عضو التنسيق ضد استنساخ الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار. وأشترك مع منظمة "مرصد العولمة"، أي مع سوزان جورج وآنييس برتران في سكرتارية هذه المنظمة. ونحن نشارك هنا، كذلك، لنسمع صوت من لا حقوق لهم، أي أولئك الذين بدون أوراق هوية، أو بدون موارد، أو بدون مأوى، الذين يتزايد عددهم باستمرار. ويسعدنا أن نلتقي حول هذه الطاولة مع نساء المغرب، والفلاحين بلا أرض من البرازيل."

ـ **سمير أمين:** "اسمي سمير أمين، وأمثل هنا أكثر من منظمة، فمن جهة أمثل المنتدى العالمي للبدائل الذي تمنى من أول الأمر قيام دافوس مضادة. وهناك كذلك "منتدى العالم الثالث"، وهو منظمة أقدم بكثير، وهي لا تعتقد أن العولمة أو الإمبريالية ظواهر جديدة تماماً، وقد شاركت دوماً في النضال ضد الإمبريالية. ولهذا نعتقد أن النقاش حول العولمة، يجب ألا يقتصر على الاستعمار الاقتصادي الجديد، وإنما أن يشمل الجوانب السياسية للعولمة. وقد أسعدني أن محمد سيد أحمد قد أثار بعض مشاكل السيطرة، وخاصة العنجهية العسكرية الأمريكية، بصفتها من الظواهر المميزة للعولمة الحالية.

أوسيني أويدراوجو: "اسمي أوسيني أويدراوجو، وهو اسم لم يسمع به أغلبكم من قبل، ولكنني الأسهل في التعرف عليه بينكم! وأنا من بوركينا فاسو في قلب غرب أفريقيا، وأمثل هنا منظمة فلاحية تأسست عام ١٩٩٦، بهدف خلق القدرة على تمثيل الفلاحين والتفاوض باسمهم. وهدفنا الدفاع عن مصالح الفلاحين في مواجهة بعض التيارات، وبعض البرامج، وبعض السياسات التي تنهال على رؤوسهم. وتعتقد منظمتنا أن الفلاح ليس مجرد آلة للإنتاج، وإنما هو مواطن، وأحد العاملين من أجل التنمية. وأن الزراعة

ليست لها مجرد وظيفة اقتصادية، وإنما لها وظيفة اجتماعية ووظيفة بيئية كذلك، ولهذا فنحن نهتم كثيراً بظروف الإنتاج. ونحن ندرس الأطر التشريعية، والمسائل المالية، ونُعرّف المنتجين في القاعدة بالبرامج والسياسات التي تتقرر في القمة، ونساعدهم على التعامل معها. ويتضمن دورنا، كذلك، نقل وجهات نظرهم بشأن البيئة إلى شركاء آخرين (....)، والدفاع عن وجهات النظر هذه. ولذلك فعندما دعينا لهذا المنتدى، شعرنا أننا نعبر عن نفس التوجهات، حتى إن كنا نعمل على مستوى صغير. ويسعدنا أن نكون معكم لنشارك في تبادل الخبرات، وأن نجرب ، في نفس الوقت، أوضاعاً مناخية مختلفة (سويسرا في الشتاء)! شكراً..."

ـ **ريكاردو بتريللا**: "حتى هذه اللحظة لا زلت مستشاراً باللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وأعمل أستاذاً بالجامعة الكاثوليكية بلوفان، وأشترك في بعض الأنشطة النضالية، منها أصدقاء الموند دبلوماتيك. وأعمل كذلك، كمنظم لمنتديات القرى الصغيرة في العالم، ولمجموعة لشبونة."

فرانسوا أوتار: "أدير مركز القارات الثلاث في لوفان لا نيف، وهو مركز للتوثيق والدراسات بشأن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو ينشر مجلة "ألتيرناتيف سود" . وتخصصي هو سوسيولوجيا الدين، وبهذه الصفة قمت بالتدريس في الجامعة الكاثوليكية بلوفان. وقد سافرت كثيراً خارج أوروبا، حيث زرت الولايات المتحدة، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا، واشتركت في حركات التضامن مع نضال الجنوب، كما تعاونت مع الكثير من الحركات الاجتماعية."

ثم قدم بقية المشاركين أنفسهم، وبعدها ختم رئيس الجلسة قائلاً:

– **فرانسوا أوتار**: "...لقد أحصيت أننا نجمع هنا ١٩ جنسية مختلفة، من القارات المختلفة، وللأسف فالأقيانوسية غير ممثلة، ونـــأمل أن تكون معنا بالفكر، وهذا يسمح بالقول إن هناك تنوع حقيقي. ويسمح استعراض الآراء الذي قمنا به برؤية وجهات النظر المختلفة، في المواقع المختلفة التي تحدثنا عنها، وهذا يثبت الثراء الفكري لهذه المجموعة. وإن كنا نتحدث عن مواقع مختلفة، إلا أنها، في النهاية متكاملة، وهذا يعطي، كذلك، الضمان لنجاح ما ننوي القيام به في هذه الأيام الثلاث، وما سنتعلمه من بعضنا البعض. ومن الواضح أن ما نفكر فيه ليس الوصول إلى نوع من الاتفاق الإجماعي على عدد من المواقف، وإنما أن نحقق قدراً من التقاربات التي قد تصل، في المدى الطويل، إلى الالتقاء."

٢. استعراض المواقف

_ **فكتور كوهين هادريا**: "كيف يمكن تفسير الالتقاء بين كل هؤلاء القوم المختلفين اليوم بما لهم من خبرات متنوعة كثيراً؟"

_ **أحمد بن بللا**: "يشعر جميع هؤلاء القوم، على الرغم من الاختلافات، بأن النظام العالمي بحالته اليوم، لا يعمل بالشكل المرضي، وهم يجدون أنفسهم لذلك، على نفس طول الموجة. وكمواطن من أحد بلدان العالم الثالث، أشعر بأن عملية التنمية فيه قد غرقت، ونرى هذا بوضوح مما حدث مؤخراً في آسيا. لقد قالوا لنا اتبعوا نموذج النمور الآسيوية، ولكن هذا ليس أمراً ممكناً، فهناك أولاً الحدود الطبيعية للكوكب، ولو استهلكنا هذه المعدلات العالية من الطاقة، فما الذي سيحدث للكوكب؟ وبعد ذلك، انهار هؤلاء النمور المزعومون. وهذا التوجيه يتعلق بـ ٨٥ % من السكان في الجنوب، والذين سيصبحون ٩٠ % من سكان العالم بعد عشرين سنة، حسب تقديرات الأمم المتحدة.

وأمام هذا المستقبل، لا بد من عمل شيء ما، لا بد من تغيير هذا النظام الاقتصادي. وهناك موضوع الحروب، والحصار الاقتصادي المستمر، والأمم المتحدة التي تهترئ، ونرى الدول تضرب بعضها بالقنابل بدلاً من أن تتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة. وجميع هذه المشاكل المتعلقة بالتنمية وبالمستقبل التي تشغلنا، فكوكبنا أصبح قرية صغيرة، وليس بصحة جيدة. وتزداد البطالة، ويعاني الجنوب من الفقر الدائم، والهجرة منه في موجات متلاحقة، والأمر يشبه الأواني المستطرقة. فالعالم الثالث أصبح عالما كاملاً من عشش الصفيح العشوائية، وأمامه حديقة جميلة منسقة، ففي لحظة معينة يجتاح الحديقة! والسبب حالة اليأس التي تسود العالم الثالث، وخاصة الشباب، وهم الأغلبية فيه. ويتبين أن المشكلات مشتركة بين الشمال والجنوب، ويحاولون وقف الاجتياح ولكن بدون نجاح. إن الجيش يرابط اليوم على حدود سويسرا، ولكن هل ستعتقل شخصاً جائعاً يعتقد أنه ينجو بنفسه؟"

_ **فكتور كوهين هادريا**: "هل تعتقد أنه من الممكن وجود وحدة في الهدف بين من يسكنون المنطقة الضيقة جداً التي تسود فيها الأحوال الطيبة والصحية وبين سكان الغشش الصفيح في العالم الثالث؟"

_ **أحمد بن بللا**: "الدليل على ذلك، وجودنا معاً هنا، وأعتقد أننا لم نكتشف بعضنا البعض جيداً حتى الآن (مع أنني أعرف بعض الأصدقاء هنا منذ عام ١٩٨٣). نعم، اعتقد أن هناك تقارب، ووجهة نظر مشتركة لمحاولة الوصول إلى نتائج معينة، ولا أعتقد أن

لدينا حلولاً نهائية، ولكننا سنصل إليها بالعمل المشترك. ولكنني لا أتردد في القول بأننا قد وصلنا إلى حدود النظام اللبرالي النهائية، فقد انتهى زمنه، فهذا النظام لم يعد قادراً على إدارة الاقتصاد العالمي... وتسير الأحوال في الجنوب من سيئ لأسوأ، فحسب تقارير الأمم المتحدة، يموت ٣٥ مليون شخص من الجوع كل عام. وتزداد الديون، ولا تستطيع البلدان حتى دفع فوائد الدين. وتفتك الأمراض في المناطق الاستوائية بمليون ونصف المليون، ولكن أبحاث الدواء لا تهتم بها لأن الأمر يتعلق بالأموال التي يمكن جنيها، وشركة روش للدواء لا تهتم بأبحاث مقاومة الملاريا، لأن المرضى بها مفلسون. ثم هناك المضاربات العالمية في بورصات العملات، ويتم تبادل أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار يومياً، وبالكاد تقابل ٥ % منها نعاملات حقيقية، أو بعبارة أخرى، الوضع يمثل كازينو ضخم للقمار. وهناك قواعد تحكم عمل الكازينوهات الصغيرة، ولكن هذا الكازينو العالمي لا تحكمه قواعد بفضل الإنترنت. واليوم نسمع أن البرازيل قد انهارت، وغداً ربما يأتي الدور على الصين. وتوجد اليوم بدائل، وليس موت ٣٥ مليون شخص قدراً محتوماً.

يصدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم ١٥ سبتمبر من كل عام، ويكشف التقرير الأخير، ضمن أشياء أخرى، أن ٤٠٠ مليادرير من الشركات عابرة الجنسية يمتلكون نصف ثروة العالم، وتتجاوز ثروة ٨٥ منهم إنتاج الصين التي تضم ١٢٠٠ مليون نسمة. ويقول التقرير إن فرض ضريبة مقدارها أربعة بالمائة على هؤلاء المليارديرات الأربعمائة يكفي للقضاء على الفقر في العالم، وعلى المشاكل الصحية، وهذا يعني أنه ليس صحيحاً أن الأرض لا تستطيع إطعام جميع سكانها، وإنما أسلوب الإدارة هو سبب الكوارث. يتوقف هذا النظام أكثر فأكثر على المال، والأدهى أنه لم يعد هناك جمارك أو شرطة، فالإنترنت تتحدى جميع أشكال الرقابة، لا شك أننا بلغنا النهاية. ويتزايد سكان العالم الثالث وفقاً للمبدأ القائل إن البؤس يخلق مزيداً من السكان، وهناك مقولة فرنسية إن سرير الفقر عالي الخصوبة، وأنا من العالم الثالث، وأشترك كثيراً في مؤتمرات حول هذا الموضوع.

لقد حصل العالم الثالث على علم ونشيد وطني، ولكن الشمال ما زال يتحكم في كل شيء، ابتداءً من الأشياء البسيطة ولكنها جوهرية. وعلى سبيل المثال، فعندما يبيع لنا الشمال، فهو الذي يحدد الأسعار، وعندما نبيعه نحن، فهو أيضاً الذي يحدد الأسعار، فالقمح تتحدد أسعاره في شيكاغو، والنحاس في لندن، ..الخ. وقد انهارت أسعار المواد الخام هذه الأيام بشكل خطير، وتقطع هذه الهوة الطريق أمامنا. وهكذا نجد ٢٠٠٠ من

رجال البنوك ومديري الاقتصاد العالمي يحضرون إلى دافوس لحضور قداس الرأسمالية الكبير. ولكن الأمور يجب أن تتغير، مثل قواعد اللعبة في الأمم المتحدة، وبصفتي من العالم الثالث، ألاحظ أن جل الأمور مثل الحصار ضد ليبيا، وحرب العراق تتقرر في الشمال! لقد ضربوا ليبيا بالقنابل، وبعد ذلك يجرءون على الحديث عن الإرهاب، وتقرر ٣ بلدان (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) فرض مناطق حظر الطيران على حكومة العراق، وذلك دون استشارة الأمم المتحدة."

ـ **جان بيير بابار**: "أريد أن أضيف شيئاً، فقد عشت في نيكاراجوا خلال أعوام الثمانينيات. لقد أدانت محكمة العدل الدولية سياسة الولايات المتحدة العسكرية، التي تنفذها عن طريق وكالة المخابرات المركزية، وحكمت علي الـ سي آي إيه بدفع ١١ مليار و ٢٠٠ مليون دولار كتعويض عن أعمال الإرهاب التي ارتكبوها، وإن كانوا لم يدفعوا منها مليماً واحداً. وهكذا نرى أن شرطي العالم يستخدم الأمم المتحدة، ولكنه لا يحترم أحكامها عندما تدينه." **فكتور كوهين هادريا**: "إنهم حتى لا يدفعون اشتراكهم فيها..."

جان بيير بابار: "هذا على أي حال أمر ثانوي، وهم وحدهم الذين يفعلون ذلك، وقد أدانهم الجميع. إنهم لم يحترموا أحكام محكمة العدل الدولية بلاهاي، وخاصة بالنسبة لاستخدام الألغام ضد الأفراد... وأود إضافة أني كنت يوماً أول من دعي إلى إحدى المدارس حيث أصيب طفل بلغم أرضي (وقد بثت الألغام في كثير من المناطق بنيكاراجوا، بل كان من بينها ألغام ضد الأفراد على شكل لعبة ميكي ماوس). وكانت هذه هدية السي آي إيه لشعب نيكاراجوا، تحت حجة مقاومة الشيوعية...."

٣. الحركات الاجتماعية من القارات المختلفة تتقدم بشهاداتها

ـ **أوسيني أويدراوجو** من اتحاد تعاونيات الفلاحين في بوركينا فاسو: "...من المعروف أن بوركينا فاسو هي من بلدان أفريقيا الغربية ذات التقاليد القديمة في التنظيمات الفلاحية، ففيها في الواقع، ٢٢ ألف منظمة للفلاحين على مستوى القرى، وهي تحاول منذ عام ١٩٦٧ أن تحقق التنمية على أساس الثقافة المحلية، وفي تعارض مع النماذج المستوردة. واستكمالاً لهذا التطور، نشأت الكثير من الاتحادات على مستويات أعلى، واستمرت هذه العملية حتى عام ١٩٩٠ حيث حدثت تغيرات كبرى على المستوى السياسي والاقتصادي. فقد حدث تخفيض كبير لقيمة العملة (الفرنك الأفريقي)، وبدأ

برنامج التكيف الهيكلي، وانسحاب الدولة من مسئولياتها، وعملية اللامركزية. وكانت هذه التغيرات تمثل تحديات للمنظمات الفلاحية تتجاوز فعلاً قدراتها الذاتية.

وكانت هناك الرغبة، بل الضرورة، للتجمع معا لتدعيم القدرات الجماعية والفردية لمواجهة التحديات. وفي نفس الوقت قامت مؤسسة دولية بعمل دراسة بشأن الحركة الفلاحية في بوركينا فاسو وثلاث بلدان أخرى في غرب أفريقيا، وركزت هذه الدراسة على قوة الحركة التعاونية ونقط ضعفها والتحديات التي تواجهها، وفرص النجاح في إطار الأوضاع الجديدة. ولتحقيق الدراسة، اشتركت بعض المنظمات الفلاحية في مجموعة استشارية، وكانت النتيجة إيجابية تماماً للفلاحين. وقد رأت المجموعة الاستشارية أنه من الضروري مشاركة بقية المنظمات الفلاحية في نتائج الدراسة، واتخذت خمس من هذه المنظمات مبادرة مشاركة الآخرين في نتائج هذه الدراسة، وعبئوا الجهود والمساندة التقنية.

وفي أحد الاجتماعات التي عقدت عام ١٩٩٤ للبحث في نتائج الدراسة، أُبلغ الحاضرون ببرامج التكيف الهيكلي التي اقترحها صندوق النقد الدولي في المجال الزراعي. وفي النهاية توصلوا إلى النتيجة: "لنخلق جهازاً ليبلغنا بشكل منتظم بالسياسات الوطنية ذات المساس بمصالحنا." وهكذا ظهرت فكرة خلق كيان، ولكن هناك من اعترضوا قائلين بأنه ليس لديهم تفويض من القاعدة، وفضلوا عقد لجنة لتعميق دراسة الموضوع. وقالوا إنه من الواجب تحديد وظائف هذا الكيان ، وكذلك الشكل الذي يمكن أن يتخذه، وهكذا تكونت لجنة قامت بالدراسة لمدة عامين، فزارت المناطق الجغرافية، ومناطق الإنتاج المختلفة، كما زارت مناطق أفريقية أخرى لدراسة خبرتها، قبل أن تتقدم باقتراحاتها بالنسبة لوظائف هذا الكيان، والمشاكل التنظيمية. وكانت نتائج هذه الدراسة هي أساس عمل الجمعية التأسيسية للاتحاد الذي أمثله أمامكم الآن، وجرى ذلك عام ١٩٩٦، أي بعد عامين من البداية.

والاتحاد الذي تكون له دور تمثيلي، فهو يدافع عن مصالح الفلاحين في المفاوضات، وهو يحاول التأثير على السياسات، والأوضاع القانونية، وبيئة الإنتاج. ونحن نعمل على توفير الكثير من المعلومات لنستفيد من "قوة المعلومات"! والسياسات تُبلغ للقاعدة بانتظام، ونحاول أن نعبر عن تطلعاتهم ورؤاهم على المستوى الوطني. وهكذا نحاول التأثير على بعض السياسات، وبعض البرامج التي تتخذ على المستوى الوطني، ومن بينها برنامج لرفع المستوى المهني في الزراعة يموله الاتحاد الأوروبي، وبفضل تدخل الاتحاد، أمكن

إجراء بعض التعديلات لنظرة البرنامج، وكيفية إدارته. كذلك نقوم بدور في التدريب في المجالين الاقتصادي والتقني.

وحالياً، يتدخل الاتحاد كثيراً في الشئون الاقتصادية، ونحاول أن ندفع المنتجين في جميع الفروع أن يحسبوا تكاليف الإنتاج، كم يكلف إنتاج البطاطا، وكم يكلف إنتاج الحبوب في بوركنا فاسة؟ وهذا يمكنهم من اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والتمكن من الاختيار. أستمر في إنتاج هذا المحصول، أو أغيره لمحصول آخر، أستمر في التسويق مع هذا التاجر، أو أبحث عن شريك تجاري آخر. وأدى نشاطنا عام ١٩٩٧، إلى دفع المنتجين إلى رفض بيع الأرز الذي ينتجونه إلى الشركة الحكومية المشترية التي كانت تدفع أقل من ثمن التكلفة وهو ١١٢ فرنك أفريقي، حتى لا يبيعونه بالخسارة. وهذا شجع منتجي القطن على وقف بيع إنتاجهم لحين التفاوض على شروط أفضل.

وأدت هذه الحملة إلى تفاوض منجي الفاصوليا على أسعار البيع مع التجار، وعندما لم يصلوا إلى نتيجة مرضية، امتنع البعض عن زراعة الفاصوليا للتصدير إلى فرنسا، ولذلك لن ننتج الكثير من الفاصوليا الخضراء هذا العام. فقد قرر البعض عدم البيع بالخسارة، وفضلوا زراعة البطاطس أو الطماطم أو غيرها. هذه هي بعض أشكال النضال الذي نقوم به، وهي ليست بدون مخاطرة كما هو واضح.

وعندما بدأ الاتحاد، كانت الدولة تحت ضغط من مانحي الأموال الذين قالوا: "لا بد من وجود ممثلين للمجتمع المدني لاعتماد البرامج إن كنتم تريدوننا آن ندفع". فكانت الدولة تستخدم المنظمات الفلاحية لملء الخانات. فكانت تدعوهم للاشتراك في لجان التوجيه، وتقدمهم للصحافة، والتلفزيون، مع أنهم لم يعوا شيئاً من الموضوع. وفي نهاية يوم من الاجتماعات تُقدم لهم وثيقة من ١٢٠ صفحة لقراءتها واتخاذ موقف بشأنها، وهو أمر مستحيل.

وقد حاولنا تصحيح هذا التوريط السياسي بالتحضير الجيد للاجتماعات، وبدأنا بإبداء وجهات نظر معارضة، ولكن الدولة رفضت ذلك بالطبع. ومن الجهة الأخرى، كانت الجهات المانحة الأجنبية تريد تأكيد وجهات نظرها، والتسليم بها بسهولة، ولكنها وجدت أننا لا نساير هذا المنطق. فنحن لم نكن نريد أن نُستخدم كأحزاب للمعارضة، فنحن ندافع عن مصالح، وإذا دافعت الدولة عن مصالح الفلاحين فسنتفق مع الدولة، أما إذا وقفت الدولة ضد مصالحنا، فلن نعارض الدولة، ولكننا سنتفاوض.

وكمثال: تحدد موعد لقاء لمناقشة أحد البرامج، وقبل الموعد بقليل اتصلت إحدى وكالات التعاون قائلة: "نحن نعلم أنكم أقوى المنظمات الفلاحية، ونريد مقابلتكم". وكان ذلك يوم الأحد، ولكننا جمعنا أعضاء المكتب على عجل للمقابلة، وتقابلنا. وفتحوا الملفات قائلين: "سيدور النقاش غداً حول كذا وكذا وكذا، وقد تناقشنا مع وزيركم، وهذا هو موقفه، ولكننا لا نعتقد أنه الصحيح، وهذا هو الاتجاه الذي يجب أن تتخذوه."وكان ردنا: "لا! كذا وكذا غير مقبول، وسنرى غداً، إذا اتخذ الوزير موقفاً لا يتفق مع تطلعات العمال فسنعارضه، أما المعارضة أوتوماتيكيا فلا!" والرد: "أيها السادة لقد حضرنا لمساعدتكم." ونحن قلنا لا ولكننا ننتظر. ولكنهم أغلقوا حقائبهم قائلين: "كنا نعتقد أنكم على درجة أعلى من الفهم، ولكن مع الأسف..." ولكننا لا نقبل أن نُستخدم لإرغام الدولة على قبول قرارات الخارج، فهذه الممارسات هي التي تضعف دولنا أمام أجهزة التمويل.

وأقول أن هناك مخاطر، لأنه من وقت لآخر تتخذ بعض الإجراءات ضد المنظمة، بتعطيل تحركها، وغير ذلك. ويوجد لدينا مثل يقول: "إذا كان الثعبان يكبر حجماً وسناً، فذلك لأنه يختبئ"، ونحن واعون بضعفنا، فنحن كيان حديث، ويجب أن نتقوى. نحن واعون بما يمكن التفاوض حوله اليوم، وما لا يمكن التفاوض بشأنه حالياً، فنحن واعون بهشاشتنا. ونحاول الآن أن نقيم تحالفات على المستوى الإقليمي في أفريقيا، وعلى المستوى الدولي، وهكذا اشتركنا في منتدى فلاحي يضم ١٠ بلدان من غرب أفريقيا. وقد حققنا مؤخراً اتصالات مع "التنسيق الفلاحي الأوروبي"، وذلك عن طريق "تبادل المساعدة والإخاء" في بلجيكا.

وبالحضور إلى هنا آمل في تحقيق اتصالات،وآمل أن ينشأ إطار لتبادل المعلومات حتى نتمكن من الحصول على المعلومات بشأن ما يجري على المستويات الكبرى ثم يتحول إلى برامج تنفيذية في مستوياتنا، وكذلك بالطبع، حتى نتمكن من توصيل المعلومات بشأن ما يحدث على المستوى المحلي إلى الأفراد، والمحللين، ومتخذي القرار، بما قد يغذي تفكيرهم. هذا باختصار شديد، ما أردت أن أقوله بشأن اتحادنا. شكراً لكم."

ـ **ماريو لويس ليل** من حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل: "إن حركتنا هي حركة من لا يملكون الأرض، أي صغار الفلاحين في البرازيل الذين يكافحون أساساً للحصول على الأرض. والبرازيل ما زالت بلد الإقطاعيات الكبيرة، ولم تنجح أية حكومة حتى الآن في تحقيق إصلاح زراعي حقيقي، ومنذ مرحلة اللبرالية الجديدة ازدادت حالة الفلاحين بلا أرض سوءً لأن الملكيات الكبيرة بدأت تستعيد شرعيتها.

وحركتنا عمرها اليوم ١٥ عاماً، وقد بدأت بتحركات نضالية لاحتلال أراضي الإقطاعيات الكبيرة. وقد نشأت الحركة في أول الأمر في جنوب البرازيل، وبعد آن تدعمت في الجنوب، امتدت إلى بقية البلاد، واليوم، توجد الحركة في ٢٣ من ولايات البلاد الخمس والعشرين. والشكل الرئيسي لنضالنا هو احتلال أراضي الإقطاعيات الكبيرة، ولكن هناك أشكال أخرى للنضال وبالأخص المسيرات. وفي عام ١٩٩٧اشترك ١٠٠ ألف فلاح بلا أرض في مسيرة كبرى في عاصمة البرازيل.

وحركة الفلاحين بلا أرض هي حركة نقابية وسياسية وشعبية في وقت معاً، فهي شعبية لأنها بلا ارتباطات، أي أن كائناً من كان يستطيع الانضمام إليها. وهي نقابية لأنها تحاول التأثير على سياسات الحكومة على المستوى الوطني. والحركة لا تكتفي بمحاولة حصول الفلاحين المعدمين على الأرض، ولكنها بالأساس حركة تهتم بالعائلة، أي بالرجل والمرأة والطفل، وتعمل على تشجيع التطور المتكامل للشخصية. وبمجرد احتلال الأرض، نعمل على تشجيع الحركة عن طريق التعاونيات الريفية، كما نعمل على تطوير تقنيات بديلة. وهذه الأشكال من طرق الإنتاج والتقنيات البديلة لا تستهلك الكثير من الطاقة، وبهذا تعمل الحركة على تشجيع عملية إنتاج صديقة للبيئة.

وهذا الشكل الجديد للإنتاج البديل لم يُعمم بعد في كل الحركة، فهناك بعض المعارضة الداخلية، أي أن الأمر ما زال في بداياته. وأحد مجالات النشاط الأخرى للحركة هو تعليم الفلاحين، أي محو الأمية والتعليم، فمن المعروف أن معدلات الأمية في ريف البرازيل تتراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمائة. وقد أنشأنا المدارس في معسكرات الفلاحين، ولدينا الآن ١٥٠٠ مدرسة بها ٧٠ ألف طالب، وقد اتفقنا مع بعض الجامعات على تنظيم دراسات على المستوى الجامعي للفلاحين وأعضاء الحركة الذين يرغبون في ذلك. كذلك تهتم حركة الفلاحين بلا أرض بالجانب الصحي، فلدينا مراكز صحية، ومشرفين صحيين، وممرضين، وأطباء، وكذلك صيدليات، كما اتفقنا مع إحدى شركات صناعة الدواء البرازيلية.

ــ **روبير كريمييه** من روابط العاطلين الفرنسيين: "أود أولاً أن أبلغكم أنه منذ بداية الشتاء قد مات عدد ممن بلا مأوى في شوارع فرنسا، وهذا شيء يحدث منذ عدة أعوام. أبدأ بهذا القول لأني لا أشعر بأني أمثل هنا بلداً غنياً ــ وفرنسا تعتبر بلداً غنياً ــ ولكنني بالعكس، أتحدث باسم البؤس الموجود، والذي كان حتى وقت قريب، أمراً مخفياً تماماً.

وأنا هنا أتحدث باسم حركة للعاطلين، لا منظمة غير حكومية، أو جمعية خيرية، وإنما حركة تناضل من أجل تحقيق مطالبها.

وأخيراً، أود أن أوضح أنني هنا أتحدث باسم ثلاثة روابط للعاطلين، حيث قد نجحنا منذ بعض الأعوام في تطوير تحرك موحد، أدى في رأيي، إلى تحقيق بعض النجاح النسبي. وقد تحدثت عن حركة العاطلين في فرنسا، ويحتاج الأمر إلى توضيح ما هي هذه الحركات. لقد تكونت روابطنا في أوائل سنوات الثمانينيات عندما أصبحت البطالة الواسعة ظاهرة هامة ودائمة في حياة المجتمع. وتميزت روابطنا بأنها نشأت مستقلة عن الحركة النقابية، ولعل هذه صفة فرنسية خاصة، والروابط الثلاث التي أشرت إليها، والتي أمثلها ليس لها أي ارتباط بأية نقابة. وقد حققت الروابط الثلاث، مؤخراً، وحدة نضالية مع الرابطة الرابعة للعاطلين في فرنسا وهي لجنة العاطلين بالاتحاد العام للعمال، التابعة لأكبر نقابة فرنسية (CGT).

وهذه الاستقلالية التي تميز الحركة، لا تعني أننا مستقلون عن بقية الحركة الاجتماعية، فنشاطنا التوحيدي، خارج نطاق حركة العاطلين، يمتد إلى الحركة النقابية وغيرها من الحركات، ولم يكن ممكناً أن تنمو حركتنا لو لم تكن جزءً من تجمع أكبر، ولو لم تساندنا بعض النقابات، حتى وإن كانت صغيرة، مثل نقابة المعلمين، وFSU، ونقابة SUD ، والاتحاد الفلاحي، الذي وقف إلى جانبنا من البداية، وهي إحدى المميزات الخاصة بالحركة الفرنسية. كذلك حصلنا منذ بعض الوقت، على تأييد الاتحاد العام للعمال .(CGT)

وإلى جانب الحركة النقابية، فإن الحركة الاجتماعية في فرنسا حركة ناشئة تتجمع في غالب الأحيان حول مطالب محددة مثل الحق في المأوى، أو مطالب الذين بدون أوراق هوية، وتدافع عنها حركات مثل "الحقوق أولاً"، و "لجنة الذين بلا أوراق". وحركتنا تعمل على التوحيد، وتتميز كذلك، بأنها قد اكتسبت بسرعة طابعاً أوروبياً ثم دولياً.

وحركة "MNCP" عضو منذ الثمانينيات في شبكة اسمها "شبكة المدينة للعاطلين"، وهي ليست شبكة نضالية، ولكنها لعبت دوراً رائعاً في بناء شبكة على المستوى الأوروبي. ومنذ عام ١٩٩٦ قادت روابط العاطلين المسيرات الأوروبية ضد البطالة، في فرنسا وبقية أوروبا، التي كشفت للعالم عن وجود حركة العاطلين الأوروبيين. وفي عام ١٩٩٧ انتهت المسيرات الأوروبية ضد البطالة بمظاهرة في أمستردام شارك فيها ٥٠ ألف شخص، وكانت أول مظاهرة اجتماعية لمجموع البلدان الأوروبية، وكانت كذلك،

نقطة البداية لحركة امتدت فيما بعد لعدة بلدان أوروبية. والواقع أن الحركة التي بدأت في شتاء ١٩٩٧ ــ ٩٨، والمسماة حركة العاطلين، بدأت في فرنسا وتتابعت حلقاتها في ألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، واكتسبت شرعيتها وتنظيمها جزئياً من شبكة التحركات الأوروبية ضد البطالة.

لماذا نشترك في هذا اللقاء؟ إن المنطق وراء نقلنا لمعارضتنا للأوضاع إلى المستوى الأوروبي هو شعورنا بأن البطالة ليست مشكلة قومية فحسب وإنما تكمن أسبابها في السياسة الاقتصادية الأوروبية، كما أن لها أبعاد عالمية. وإذا كان الفقر، كأحد نتائج البطالة، حقيقة عالمية اليوم، إلا أنه ليس قدراً محتوماً. يجتمع اليوم في دافوس الكثير من المسئولين السياسيين في المنتدى الدولي للاقتصاد، ومن المؤسف أنه يشارك من بينهم بعض الحكام الذين يعلنون أنهم يتبنون سياسات كان من المفترض أنها بديلة لسياسات البطالة والبؤس التي تسود حالياً في العالم. ونحن، روابط وحركات العاطلين، نشارك بنشاط في شبكة النضال ضد اتفاقية حماية الاستثمارات، كما أننا من المؤسسين للاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين. ونحن نشارك كذلك، في المسيرة العالمية للنساء لعام ٢٠٠٠ التي يجري التحضير لها، وستشارك مسيرة النساء هذه في ٢٩ مايو القادم في المظاهرة التي ستجري في كولونيا، بمناسبة انعقاد القمة الأوروبية، على غرار المظاهرة التي جرت في أمستردام، تحت قيادة شبكة المسيرات الأوروبية.

وأعتقد أننا هنا لمناقشة البدائل، وهي مجرد بداية، فنحن لسنا في وضع يسمح بالتقدم ببرنامج. وبالعكس، فبقدر ما حدث تأخر من جانب الحركة الاجتماعية في الرد على البناء الليبرالي لأوروبا، فإن هناك تأخر أكبر بكثير في الرد على العولمة، وقد تركنا المجال مفتوحاً أمامها أكثر كثيراً مما يجب. واليوم علينا أن نبدأ بالمقاومة، وكذا بإيجاد البديل، فكيف سنوجده؟ أعتقد أن علينا أن نبدأ من خبرتنا على المستوى الأوروبي، وهذا يقتضي، ولا شك، تلاقي الأهداف. كذلك علينا أن نكتشف المطالب المشتركة، وهذا ممكن على الرغم من الاختلافات بيننا، فقد وجدنا أنه من السهل الوصول إلى لغة مشتركة على المستوى الأوروبي. وأعتقد، أخيراً، أنه لا بد من الحوار أولاً، لإيجاد النقاط المشتركة، حتى يمكن إيجاد البديل."

ــ **سانجو كانج** من مركز المعلومات والسياسات من أجل التضامن الدولي في كوريا الجنوبية

"أنا اعمل في مركز المعلومات والسياسات من أجل التضامن الدولي، ونحن نؤيد اتحاد نقابات كوريا الجنوبية، وغيرها من المنظمات النقابية من أجل دعم التضامن الدولي. ولذلك سأشرح لكم تحركنا ضد سياسات التكيف اللبرالي في كوريا الجنوبية. وكان المفروض أن يمثل اتحاد نقابات كوريا هنا، ولكنهم مشغولون جداً بسبب إجراء الانتخابات لديهم في شهر مارس المقبل، فضلاً عن أن لديهم مسئولاً واحداً عن التضامن الدولي، ولكنني متأكد من اهتمامكم الشديد بمشاكل العمال الكوريين. وهناك عدة أهداف للنضال خلال العام الذي بدأ، وإليكم بعض التوضيحات عن الأوضاع.

ابتداءً من عام ١٩٩٦، بدأت الحكومة، وخاصة ثلاثة من أعضائها، محاولة تقنين برنامج لبرالي جديد متشدد، على أساس الخصخصة وإزالة القيود بالنسبة للسوق المالية. وقد حاولت الحكومة استصدار تشريع لهذا الغرض من الجمعية الوطنية، ولكن العمال الكوريين ناضلوا ضد هذا التشريع، مما أدى لتأجيله حتى عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من هذا القرار الذي اتخذ عام ١٩٩٧، وخروج أحد الوزراء، إلا أنه لم يتم التخلي تماماً عن السياسة اللبرالية، فالحكومة ما زالت تركز على ضرورة الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية كالسبيل الوحيد لاستمرار الحياة الاقتصادية، وهو ما تدعيه باستمرار. ولذلك فقد اقترحت الحكومة إصلاحاً اقتصادياً مبنياً على تشريع لبرالي يؤدي إلى ازدياد البطالة وتسريح العمال، وقد أقرت إحدى لجان الجمعية الوطنية هذا التشريع.

وكان اتحاد عمال كوريا يؤيد الحكومة، ومع ذلك فقد جري تسريح العمال على نطاق واسع في الصناعة الكورية. وقد ناضلت بعض النقابات بضراوة ضد هذا التسريح، واستمر الإضراب في بعض المصانع لمدة ٣ شهور، ولكن الشرطة قمعت هذا الإضراب بعنف، فقد اجتاح ١٧ ألف شرطي المصانع واعتقلوا الكثير من العمال. وتركزت أهداف النضال في العام الماضي على النضال ضد سياسة فصل العمال، ومن أجل الضمان الاجتماعي، فالعمال الكوريون يعيشون من دخل الأجور فقط، ولا يوجد أي ضمان اجتماعي، فهم يحتاجون، لذلك، إلى ضمان الحق في حد أدنى لمستوى المعيشة.

يعتقد الكثير من العمال وغيرهم أن المعارك التي خاضتها المنظمات العمالية لم تحقق النجاح المرجو، بل إننا نعتقد أن النتيجة الضئيلة التي تحققت كانت مجرد إعطاء المزيد من الوقود للرأسمالية، ولم يمكن منع تسريح العمال، وهذا يقتضي استمرار الاحتجاج ضد زيادة البطالة، ومن أجل الحاجة للضمان الاجتماعي، وهو ما تحقق في الفترة الأخيرة.

وبالنسبة للجزء الثاني من التشريع وعملية الخصخصة، فقد أعلنت الحكومة خططاً لخصخصة الشركات الكبرى الحكومية، وتغيير إدارات الشركات الأخرى. وقد جرى هذا في شهري يوليو وأكتوبر، وتضمنت المرحلة الأولى ١١ شركة كبرى، و٢١ شركة تابعة، تمثل ٣٠% من إجمالي شركات القطاع العام، و٧٠ % من عدد العمال والمبيعات. وضمت هذه المرحلة شركات قطاع عام أساسية مثل شركة بوهان، وشركة الحديد والصلب، وشركة غاز كوريا، وكوريا للمقاولات، وكوريا تليكوم ...ويجد العمال صعوبة في مكافحة هذه الخطة، لأنهم يعانون من الفساد المتفشي في هذه الشركات بسبب العلاقات الفاسدة بين الحكومة والرأسماليين من أيام الدكتاتورية العسكرية. ولذلك يعتقد الكثيرون أن شركات القطاع العام في حالة سيئة وأن الوسيلة الوحيدة لإصلاحها هي خصخصتها. وهذا هو رأي الحكومة ويؤيد الكثيرون هذا الرأي، ولهذا يجد العمال صعوبة في مكافحة هذه الإجراءات.

والقانون الثالث هو المتعلق بإزالة القيود على أسواق المال، وقد أسرعت الحكومة بإزالة القيود على ملكية الأسهم والسندات، وهكذا تقدم الكثير من المستثمرين لعقد الصفقات، وكان هذا الإجراء يتمشى مع توجيهات صندوق النقد الدولي، ويشعر الكثيرون بأن فتح هذا المجال ذو أهمية كبيرة. ويعترض الكثير من العمال الكوريين، وكذلك بعض النقابات، على هذا التكيف الهيكلي من جانب حكومة تتبنى سياسة لبرالية جديدة، ولكن الكثير من المشاكل المتراكمة معاً، تواجههم.

وقد تقرر تأجيل الإضراب العام، ثم تقرر القيام به، واستغرقت هذه العملية طوال العام تقريباً، لأن البرلمان أعطى الإيحاء بقوة بأنه يسير في الطريق الصحيح. وكان اتحاد النقابات يصر على ضرورة الحوار نظراً لأنه حقق انتصاراً على الحكومة. وفي نفس العام اتخذت الحكومة قراراً باستكمال التكيف الهيكلي في كوريا الجنوبية بتطبيقه على الكثير من الشركات مثل مياه سامسونج، التي اضطرت إلى التخلي عن قسم السيارات لشركة دايوو، في مقابل قسم الإلكترونيات في دايوو الذي أخذته سامسونج. وفي جميع هذه التغيرات، لم يؤخذ رأي العمال، الذين قاوموها بقوة، وأيدهم اتحاد نقابات العمال. ويناضل العمال حالياً من أجل الحصول على الضمان الاجتماعي، وثبات العمالة، وهذا يعني، في رأيهم، النضال ضد البطالة. والهدف هو تدعيم التضامن مع المجموعات الاجتماعية في الخارج، وإضفاء المزيد من الطابع السياسي على هذه العلاقات. ولهذا

السبب تفكر النقابات في عقد اجتماعات للتضامن مع جماعات أخرى والوقوف معاً ضد اتفاقيات الاستثمار وانتقال رأس المال، خلال النصف الأول من هذا العام.

_ **فرانسوا أوتار**: "بعد الاستماع إلى هذه الشهادات، نلاحظ شيئين بارزين، الأول هو أن الانقسام بين الشمال والجنوب، هو شيء حقيقي تماماً في الشكل، ولكنه مصطنع في المنطق الذي يحكمه، فنحن فعلاً نواجه نظاماً عالمياً. والأمر الهام الثاني الذي ألاحظه، هو أنه يوجد من الآن التقاء في الأهداف، وبين الحركات المتنوعة، وأن هناك تفاعلات ملفتة للنظر."

٤. أوضاع النضال وتطور الرأسمالية

_ **كرستوف أجيتون**: "أود أن أقدم بعض الاقتراحات باسم الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، مع العلم أنه قد بُدئ في مناقشتها في تجمعات أخرى. والبداية هي تقرير حقيقتين: الأولى هي وجود بداية جنينيه، ولكن حقيقية، للتنسيق بين الحركات والنضال على مستوى القارات، وعلى المستوى الدولي. ففيما يتعلق بالمستوى الأوروبي، رأينا ذلك منذ قليل عند الحديث عن المسيرات الأوروبية، وكذا على مستوى النضال العمالي مثلما حدث مع عمال رينو في فيلفورد، أو المظاهرات النقابية، كتلك التي نظمها الاتحاد الأوروبي للنقابات.

وفي أمريكا تحدث اجتماعات بانتظام كلما حاول رؤساء الدول التجمع لتحرير الأسواق من ألاسكا إلى تيرا ديل فويجو (في أقصى جنوب قارة أمريكا الجنوبية). وتحدث عملية مشابهة في آسيا، كما بدأ تنسيق على المستوى الدولي كذلك، وأخذ يكسب التأييد، وآخر مثل على ذلك هو التنسيق ضد اتفاقية حماية الاستثمارات، الذي حقق انتصاراً أولياً، وإن كان مؤقتاً، ولكنه يكتسب مغزى هاماً في نظرنا.

والحقيقة الثانية، هي أن هناك ارتباط، وإن لم يكن مباشراً، بين بداية التنسيق بين الحركات والنضالات هذه، وبين التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية في السنوات الأخيرة. وهذه التطورات في المدى المتوسط، تتعلق بالانفتاح العام للأسواق، سواء أكانت التجارية أو الخدمات، وخاصة الخدمات المالية، والآن سوق العمل، وهي تعجل بتغيير النظام الرأسمالي، وتؤدي إلى آثار اجتماعية خطيرة جداً في جميع أنحاء العالم.

وتظهر هذه الآثار في الجنوب، ولا شك، حيث تدور معركة الفلاحين ضد فرض براءة الاختراع على الأحياء ومنجزات الهندسة الوراثية، وتغيرات في الشرق، حيث

تنهار بلدان بأكملها مثل روسيا اليوم. وهناك آثار سلبية حتى في البلدان المتقدمة ذاتها مع بروز ظاهرة مزدوجة، وهي انتهاء عقد العمل، أو على الأقل، هشاشة عقد العمل الثابت والمجدد، والذي كان يمثل القاعدة السائدة في البلدان الغنية، مع ازدياد البطالة. وفي حالة من يعملون، تدهور ظروف العمل مع التوسع في ما يطلق عليه: المرونة.

ولعل هذه الجذور الاجتماعية هي أساس هذه التحركات المنسقة، أو هذه الإرادة التي تظهر لدى الحركات الاجتماعية، لأخذ أمورها بيدها والبدء في التحرك على المستوى المحلي، وكذلك الإقليمي والدولي. ويضاف إلى هذه التطورات متوسطة المدى، تغيرات أخرى في المدى القصير، وفي رأيي أن هذا هو التفسير لاجتماعنا اليوم. فبدأ الأزمة منذ عام، كان له آثار عاجلة، وعلى سبيل المثال، لم ينشأ الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، إلا عندما فكر البعض، وكانت "الموند دبلوماتيك" من أولهم، أنه في مواجهة الأزمة الاقتصادية والسياسية والمالية، لا بد من الإمساك بزمام الأمور.

وبعبارة أخرى، هناك أزمة كبرى مالية واقتصادية، تبدو ماثلة للعيان مع بداية انكماش في اليابان، وآثار كبيرة في بلدان مثل كوريا الجنوبية والبرازيل، بل وفي البلدان المتقدمة، كما في مجموع بلدان الشمال والجنوب حيث تدخل في مرحلة ركود. وفي مواجهة هاتين الحقيقتين، ألم يحن الوقت، للبدء في تنسيق نضالنا ومقاومتنا، على المستوى الدولي، في مواجهة هذه الآثار الاجتماعية للأزمة؟ ونحن نعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال هي بالإيجاب. هذا هو ما نريد مناقشته اليوم، ونعتقد أن دافوس المختلفة هي الإشارة الأولى إليه. ولكننا نريد كذلك، تثبيت هذه البداية للتنسيق، وضمان استمرارها،، فنحن نعتقد أن الجانب الاجتماعي هو الحاسم، حتى بأكثر من إعادة تحديد العالم سياسياً. وذلك رغم علمنا جميعاً بأن التحديد السياسي حاسم، وأنه لولا الانتصار في حرب الخليج عام ١٩٩١، لما وصل العالم إلى ما وصل إليه. فقد استغلوا ذلك الانتصار العسكري لفرض إعادة رسم خريطة السوق العالمي في المستوى الزراعي، وفي مستوى ما يسمونه "مجتمع المعلومات".

فنحن نعرف إذن، أن السياسة تقف في خلفية كل الأمور، ولكن الحركات التي نشأت على المستوى الدولي، بدأت من المشاكل الاجتماعية، ونحن نرى أنه من المهم أن نبدأ من هذا الطريق. وهذا يسمح لنا بأن نحدد فوراً ما نعتقد أنه مستحيل التحقيق، أو ما لا نريد فعله، فنحن لا نريد إقامة "دولية" مبنية على إيديولوجية محددة، ذات طبيعة سياسية، فهذا

سيضيق من صفوفنا ويجعلنا أقلية، وهو ما لا نريده. كذلك لا نهدف لإقامة اتحادات كبرى مثل الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، والذي نعمل جميعاً على تكوين اتحادات مماثلة له على المستويين القومي والدولي، ولكننا نعتقد أنه من غير المجدي بل والضار محاولة منافسة ما هو قائم حالياً أو الحلول محله.

وتوجد منظمات غير حكومية تقوم بعمل مفيد، كما أن هناك كيانات دولية فعالة حتى لو كانت هناك تحفظات على توجهاتها وأعمالها. وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة "فيا كامبيزينا" في المجال الريفي، أو في المجال النقابي الدولي، بغض النظر عن الانتقاد الذي يمكن أن يوجه لهذا الكيان أو ذاك. وبعض هذه الكيانات تحتاج إلى تعديل أو تحسين، وبعضها يحتاج إلى إعادة تنشيط، ولكن ليس هناك مجال لمنافستها أو استبدالها، وعلى ذلك فما نقترحه نحن هو التنسيق الذي سيؤدي إلى شيئين. الأول هو أن نتفهم بعضنا البعض، وأن نفهم ما حدث في كل من بلادنا، لماذا حدث نضال، وما هي عوامل النجاح أو الفشل، وأن نتعلم من هذه الخبرات. والثاني نريد محاولة العمل معاً، ونعتقد أن العمل المشترك هو الذي سيثبت، على المدى الطويل، التنسيق الذي نرجوه بين الشبكات. ونقترح عليكم التحرك في أربع مجالات نعتبرها أساسية، وقابلة للتحرك.

المجال الأول: كل ما له علاقة بالاتفاقيات الدولية، ومنها بالطبع، اتفاقية حماية الاستثمارات في مرحلتها الثانية المنتظرة. وكذلك ال [PET]، ومنظمة التجارة العالمية، وأية اتفاقيات إقليمية أو دولية تظهر في المستقبل، وتهدد بتدهور ظروف المعيشة أو العمل لشعوب العالم.

المجال الثاني: ديون العالم الثالث، وهو موضوع جرى الحديث عنه منذ عقود، ولكنه أصبح موضوع الحديث اليوم بفضل حملات قام بها آخرون. وأذكر هنا حملة يوبيل ٢٠٠٠، التي بدأتها بعض الكنائس المسيحية، وإن كانت في حدود يرى أكثرنا أنها أضيق من اللازم، حيث يطالبون بها بالنسبة للدول الأكثر فقراً وليس بالنسبة لدول مثل البرازيل وغيرها من نفس الحجم الاقتصادي. وهذا مجال نعتبر التحرك فيه هاماً للغاية.

المجال الثالث: كل ما يتعلق بنشاط المؤسسات الدولية، وأولها صندوق النقد الدولي، وكلنا يعرف نتائج سياساته في كوريا الجنوبية، والبرازيل، وغيرها من البلدان، حيث نرى أن التأييد الدولي سيكون له أثر كبير في دعم نضال تلك البلدان.

المجال الرابع: وهو مجالنا نحن في الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، وهو كل ما يتعلق بإزالة القيود المالية، إلى جانب فكرة فرض

الضريبة على رؤوس الأموال سريعة الحركة، وكذلك معارضة التوسع في صناديق الادخار الخاصة، وكذا معارضة الجنات الضريبية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي. والفكرة الأساسية هنا بالطبع، هي أن تؤدي هذه الإجراءات المفيدة في مواجهة إزالة القيود المالية، لتحقيق موارد يمكن توجيهها، قبل كل شيء، لمساعدة ضحايا النظام من دول الجنوب، وكذلك لمساعدة المعدمين، أو العاطلين في البلدان الغنية.

وهناك مجال خامس، ولكنه يقتصر، في المرحلة الحالية، على مجرد تعريف عام، ولكنه يعطي فكرة لا عن المستقبل فحسب، وإنما عما نرجو أن نركز عليه، ألا وهي فكرة الدفاع عن أي توجه تقدمي اجتماعي أو ديمقراطي. وهذا مجال على درجة من الشمول يجعله، كما أعتقد، محلاً للاتفاق العام، ولكنه يعبر عن فكرة قريبة إلى قلوبنا، وهي أنه لكي ينجح التنسيق بين الشبكات، وتنجح المجالات الأربعة أعلاه، فإنه لا بد من الاعتماد على القوى الاجتماعية.

ولا شك أن العمل على كسب التأييد والإقناع هام، ولا شك أن الكثير من المنظمات غير الحكومية تقوم بعمل جيد يجب الدفاع عنه وتدعيمه، ولكن قوتنا الأساسية تأتي من نقابات الفلاحين، ونقابات العاملين، وحركات العاطلين، وحركات الذين بلا مأوى أو بلا أوراق، فهؤلاء هم الذين يناضلون في جميع القارات. ونعتقد أن هذا هو المفتاح لما نستطيع القيام به معاً، وأشير إلى هذه المشكلة من الآن، لأن هناك صعوبة أولى علينا التصدي لحلها. ونحن هنا نمثل اتجاهين: المنظمات غير الحكومية والروابط، ولكن القوى الاجتماعية كذلك. ونحن نعلم جميعاً انه في شمال أوروبا وفي الولايات المتحدة، لا تشارك النقابات كثيراً في التجمعات من هذا النوع، وهذا يبدو لنا من الأشياء التي يجب العمل على تغييرها، ومن التحديات التي يجب أن نتغلب عليها. لا بد من تجميع جميع القوى الاجتماعية، بما فيها تلك الموجودة في بلدان جرت التقاليد فيها على تعبئة الروابط والمنظمات غير الحكومية دون النقابات التي تحصر نشاطها في المجالات المهنية دون المجالات الأكثر عمومية.

والنتيجة: ماذا علينا أن نقوم به عملياً؟ نعتقد أنه من الواجب الإعلان عن بدء هذا التنسيق بين الحركات غداً في المؤتمر الصحفي، وأن الإعلان الرسمي بميلاد حركتنا يجري غداً في ذلك المؤتمر في دافوس، ويجب أن يسير مضمون الإعلان الذي سيقرأ غداً في هذا الاتجاه. ثم علينا بعد ذلك، تحديد موعد للقاءات أخرى، وعلينا أولاً، الاعتماد على ما هو قائم، فهناك مبادرات أخرى أعتقد أنها ستوافق على العمل معنا، وفي ذهني

"المحكمة الدائمة للشعوب"، التي ستقوم بمحاكمة بعض الشركات عابرة الجنسية، وتبدأ بشركة إلف للبترول، وغيرها من المبادرات، وأذكر هنا الحركة ضد السبعة الكبار التي ستنظم في كولونيا في يونيو المقبل. وهذا معناه أنه من الممكن ربط تحركنا مع مبادرات قائمة بالفعل.

سمير أمين: "إن الأمل الذي عبر عنه كرستوف بأن يكون هدفنا المساهمة في التنسيق بين حركات النضال الاجتماعي على المستوى العالمي، هو بوضوح، هدف طموح جداً وبعيد المدى، ولكن الوقت لم يفت للبدء فيه، ولا بأس من البدء اليوم، وإن كنت لا أتوقع تحقيق الكثير في هذا الاتجاه اليوم أو غداً. فالمشكلة أكثر تعقيداً مما نتصور، لأن المرحلة التي ندخلها ليست فقط مرحلة تنامي الصراع الاجتماعي، ولا حتى الصراع الطبقي في الكثير من بلدان العالم، وإنما هي أيضاً، مرحلة تزايد الصراعات بين الطبقات الحاكمة، أي بين الدول. وبالتالي فإن التعبير عن التدخل في هذه الصراعات التي تجتذبنا، والدعم للصراعات الاجتماعية والتنسيق بينها في نهاية المطاف، إنما تتم عبر البعد السياسي.

ولهذا السبب أعتقد أنه علينا إدخال هذا البعد السياسي من الغد في دافوس، لأن القوم المجتمعين في دافوس، والصحفيين هناك، يمثلون السلطات ، وهم يتصارعون فعلاً. وهذا الصراع المتنامي داخل المعسكر المعادي يؤدي إلى قدر من الاضطراب، وإلى بعض التنازلات التي بدأ التفكير فيها فعلاً. وعلى هذا الأساس وجدت أنه من المناسب أن أتقدم إليكم بوثيقة للمناقشة وللعرض على لجنة الصياغة، وآمل أن تنعكس على الوثيقة النهائية، وهي تنص على الآتي: إن النظام العالمي الذي نحاربه، ليس مجرد نظام اقتصادي لبرالي جديد يعمل على إخضاع جميع المصالح الاجتماعية لقانون رأس المال الأحادي التوجه، وإنما له توجه سياسي كذلك. إن سياسات الاقتصاد اللبرالي تعمل على الإبقاء على أقصى تحكم للثلاثي الكبير على بقية العالم، وهذا التحكم يجب أن يستند إلى السيطرة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة. كذلك يجب الإبقاء على صراعات المصالح بين بلدان الثلاثي في إطار الخلافات التجارية العادية، دون المساس بالاتفاقات الأساسية.

وتعمل هذه الاستراتيجيات السياسية على تدمير أي جهد في أي مجتمع خارج مجموعة الثلاث الكبار، لتطوير أية قدرة تنافسية مستقلة، سواء في المجال الاقتصادي، أو السياسي، أو العسكري، أو حتى الإيديولوجي. وهذا لا يسمح بأية تنمية إلا إذا كانت تحت السيطرة الكاملة، أو الأساسية للمجموعات الثلاث.وهذا الوجه للسياسة يلقي الضوء على كثير من الأحداث الكبرى في الأيام الأخيرة، وأولها محاولة الولايات المتحدة، والقوى

الأخرى من الثلاثي، انتهاز الأزمة المالية الأخيرة في كوريا الجنوبية، لمحاولة تفكيك اقتصادها والسيطرة عليه. والثانية هي الاستراتيجية تجاه الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا، وهي تعمل على تدمير القدرات الصناعية لتلك البلاد، وفي النهاية تفكيك روسيا ذاتها. والثالثة هي التنازلات التي يفكر السبعة الكبار في القيام بها للإبقاء على تحكمها العام فى النظام المالي العالمي، خوفاً من انسحاب دول شرق آسيا، وجنوبها وجنوب شرقها من هذا النظام، واحتمال أن تقوم بلدان أخرى بهذا الانسحاب، مثل روسيا، وبلدان أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وغرب آسيا. ولهذا تعلن بعض التنازلات مثل فرض بعض القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية، وهو ما يجب اعتباره بمثابة هزيمة لمشروع السيطرة العالمية لرأس المال."*

ـ **سوزان جورج:** "لقد حقق التنسيق ضد استنساخ الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، ولا شك، انتصاراً أولياً، فقد ماتت اتفاقية حماية الاستثمارات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية، وذلك بفضل تحرك منسق، لا على مستوى فرنسا وحدها، وإنما دولياً كذلك، فقد اشترك معنا في اجتماع فانسان في نهاية أكتوبر ١٩٩٨، ممثلون لـــ ٢٣ قومية. وقد تأسست بعض هذه الحركات في وقت قصير جداً، حيث إن تحركنا لم يبدأ إلا في فبراير من العام الماضي. وأعتقد أن هذا النجاح قد حقق شيئين، فهو من جهة قد خرق الاتفاق العام على السياسات اللبرالية الجديدة، فقد كانت تلك "لحظة رعب" لبعض الناس، أن يجدوا أنفسهم عاجزين عن الاتفاق على معاهدة بشكل سري ثم يحصلون على موافقة البرلمان عليها بعد ذلك. ومن جهة أخرى كشف لنا ذلك عن مجال كامل من الإمكانيات أمام"الحركات الاجتماعية.

وعلى ذلك فالأولوية لدينا في الوقت الحاضر الذي ننتظر فيه الرد من جانب اللبراليين، (وقد بدأ هذا الرد فعلاً)، هي مقاومة مستنسخات اتفاقية حماية الاستثمارات التي في سبيلها للظهور. وذلك في منظمة التجارة العالمية أولاً، أي عملية نقل المفاوضات بشأن الاستثمارات إلى منظمة التجارة العالمية، في دورة الألفية، وهو أمر لا يقوم على أي أساس قانوني ــ وإن كان يحقق حلم السير ليون بريتان ــ ويجري في إطار ما يسمى بالشراكة الاقتصادية عبر الأطلنطي. ونحن نعطي هذا الموضوع أولوية لأنه لو تحقق هذان الأمران، فسيزيد ذلك من صعوبة النضال، إذ سوف يقرون عدداً من القوانين التي

* عند انعقاد هذا الاجتماع، لم تكن حرب يوغوسلافيا قد قامت بعد.

ستجعل النضال ضدها أكثر صعوبة. وما ننتظره من الاجتماع الحالي، هو نوع من تقسيم العمل، فإنه أصبح من الصعب متابعة موضوعات شديدة التعقيد تقنياً بشكل يومي، ولا بد من توافر التحليلات بلغة يفهمها عامة الناس. ولا يكفي التقوقع داخل المجال الإيديولوجي، وإنما يجب الربط بين الأبحاث والدراسات، وبين الحركات الاجتماعية.

ونحن مهتمون جداً بهذا البعد، أي تقسيم العمل، بين الباحثين والمحللين، وبين الحركات الاجتماعية، مع الحوار الجدلي المتواصل بين الجانبين. ونحتاج كذلك إلى أدوات لتحقيق ما نطلق عليه "بيداجوجيا الممكن"، لأن الكثير من الأشياء قد أصبحت ممكنة اليوم، ولكننا نحتاج للأدوات التي تمكننا من وضعها في التطبيق. وقد بدأنا بتحرير وثيقة تجمع بين التحليل وعدد من الاقتراحات، وقد تعرفنا، عن طريق موقعنا على الإنترنت، أنها تحظى بالاهتمام. ومن جهة أخرى، فنحن نعول كثيراً على علاقاتنا بحركات ال "بدون"، أي من هم بدون أوراق، أو بدون مأوى، أو بدون حقوق. وفي هذا تكمن قوة ما حققناه، وهو أن نكشف كيف أن معاهدة دولية، تبدو في الظاهر مجردة وصعبة على الفهم، هي في الحقيقة، ضد مصلحة الجماهير التي تعاني في القاعدة. وقد تأخرنا كثيراً في هذا المجال، ولكننا نستطيع تعويض هذا التأخير بأقصى سرعة.

لقد تعودنا على العمل سوياً، والتهديد الذي نواجهه عالمي، ولذلك يجب أن يكون الرد عالمياً، ومن هنا نتوقع من هذا الاجتماع تحقيق توافق في الآراء كالذي يحققه الجانب الآخر من قوم دافوس في مجال اللبرالية الجديدة. ونحن نأمل أن ندعم نضال بعضنا البعض، وأن نبلور هذا التضامن المشترك. فعندما نقول بأننا ضد مستنسخات اتفاقية حماية الاستثمارات، فإنه يكون من المفيد أن نعلم أن البرازيليين والكوريين الجنوبيين وغيرهم، هم أيضا، ضمن هذا التحالف، وهنا أيضا يظهر تقسيم العمل، فنحن لا نتوقع أن ينغمس الجميع في جميع المعارك. ونحن نؤيد لقاء باريس في شهر يونيو ١٩٩٩، كفرصة للتنسيق في فرنسا، وهكذا تجتمع الآليات، والاتفاق العام، والدعم المتبادل، واللقاء من أجل التحرك المقبل، مع عدم نسيان أن الأمر ممكن. لقد حققنا انتصاراً كبيراً، ويمكننا البناء على ذلك.

داريو لوبرينو من هيئة الكنائس السويسرية لاستقبال المهاجرين: "لدي ملاحظة هامشية ولكني أعتقد أنها هامة، وهي أنه يجب توخي الحذر، مع أني أؤيد تماماً ما قاله كرستوف أجيتون منذ قليل. وأنا شخصياً أشك كثيراً، بصراحة، أن اتفاقية حماية الاستثمارات سقطت بسبب المعارضة الشعبية، فأنا أعتقد أن هذه المقاومة الشعبية كانت

سبباً جزئياً وهامشياً، وإن يكن هاماً، لسقوط الاتفاقية، ولكن السبب الرئيسي لسقوطها هو أن الحكومات والطبقات الحاكمة، والشركات عابرة الجنسية ليست ناضجة بما فيه الكفاية للوصول لهذه الدرجة من تعدي القومية. وهذا هو سبب فشلها، وعلينا ألا ننكفئ على ذواتنا لهذه الدرجة، ونخدع أنفسنا بالمبالغة في تقدير قوتنا.

والمشكلة الثانية، وهي ليست تعبيراً عن حالة من المرض المسّي الانقباضي المرتبط بمهنتي، فأنا أعمل في الملجأ وهو جهاز يعنى بالمهاجرين، وأود أن أضيف إلى مشاغلنا المركزية، مشكلة الملجأ، وهي مشكلة تأخذ أبعاداً كبيرة في أوروبا. فعندما ينزل ٢٠٠٠ مهاجر كردي على الشاطئ في إيطاليا، يبدو لنا أن الملايين يهبطون في كل مكان مرة واحدة، ولكن هذه تعتبر لا شيء بالنسبة لمشكلة اللاجئين في العالم الثالث. وهي جزء صغير مما تتلقاه أوروبا، وعلينا أن نواجه هنا مشكلة في غاية الحساسية... فاللاجئ العراقي الذي يصل إلى سويسرا، يواجه من الجماهير الشعبية السويسرية، بنفس درجة الكراهية التي يواجهون بها ممثل الحكومة العراقية.

والملاحظة الأخيرة، هي أني أعتقد أنه من الهام جداً الوصول إلى اتفاق حول النقاط الخمس التي اقترحها كرستوف أجيتون، ولكني لا أعتقد أننا سنتفق جميعاً بكل سهولة على النقطة الخامسة المتعلقة بالدفاع عن كل توجه تقدمي اجتماعي وديمقراطي، بل أظن أنه ستظهر بسهولة اختلافات وانشقا قات. فهناك أناس يدافعون عن بعض الأنظمة التي تتسم بعدم الوضوح بنفس درجة الأنظمة التي يهاجمونها، ولذلك أعتقد أننا يجب أن نناقش هذه الأمور بنفس الدرجة من الاهتمام. وفي رأيي أن مشكلة التجميع هي تلك التي أثارها ريكاردو بتريللا بشأن الصالح العام، فهي تمثل الفكرة الجامعة لهذه النقاط الخمس. وفي رأيي أن الكلمة التي عبرت عن ذلك بأفضل شكل كانت تلك التي ألقاها ممثل الفلاحين بلا أرض، حيث عبر عن حقيقة أن الصالح العام كان الدافع وراء كل نشاطهم الذي عرضه، لقد كان عرضاً رائعاً، وأقترح أن بيان الغد يعكس هذه الطبيعة، وأعطي هذا الأولوية.

ـ **ريكاردو بتريللا**: "أعتقد أن هذا اللقاء هام، لأننا نكتشف بالتدريج، كل في مجاله، ومن خلال نشاطه اليومي، أنه من الممكن الخروج بصورة تختلف عن تلك التي يرسمها النظام السائد. وأعتقد أن قوتنا تنبع من هذا، وسنقويها أكثر بترتيب لقاءات تالية من نفس النوع. أما النظام المسيطر، فيمتلك قو تين بارزتين، الأولى هي السيطرة على اللغة، أو على القدرة على التحليل، فهو يعرفنا بالواقع أو ما يحدث، وكذلك القدرة على وضع القواعد، فهو يعرفنا بما يجب عمله. والمثال على ذلك: الكل مقتنع بأننا نعيش عصر

المعرفة، ويقال لنا إننا في مجتمع المعلومات، ويقال لنا إننا في الاقتصاد الرقمي، وأغلب الناس، ونحن منهم، قبلنا هذا، ونستخدم نفس اللغة. لقد سقطنا في الفخ، وسيطر علينا هذا الخطاب.

والقوة الثانية تنبع من السيطرة على الوسائل، فبفضل حقوق الملكية الفكرية، يستولون بالتدريج على كل شيء. فقد استولوا على المحصول، ثم استولوا على الأرض، والآن ميكروسوفت في طريقها للاستيلاء على مجموع الصور في العالم. وبالتدريج يستولون على جيناتنا، على الجينوم البشري، والجينوم النباتي، والجينوم الحيواني. أي أن حقوق الملكية الفكرية هي الشكل الأكثر مغالاة للاستيلاء على السلطة، وعلى الوسائل، وعلى جميع موارد الأرض التي يستحوذ عليها الرأسمال العالمي. وعلينا أن نقاوم هاتين القوتين، وأرجو أن أساهم في ذلك خلال الشهور القادمة، وأرجو أن نحقق "بناء التوافق" (سوزان جورج) ذاك حول الخطاب.

وبالتأكيد سيكون خطابنا متعددا، وليس موحداً مثل ذلك الذي تستخدمه السلطة المسيطرة، وسيدور حول ثلاثة موضوعات: الأول يتعلق بالممتلكات والخدمات العامة. فهل تحدثنا عن هذا الموضوع نحن المعارضون للرأسمالية؟ ما الذي يجمع بيننا نحن الفلاحين من البرازيل، والبيروقراطيين مثلي في الاتحاد الأوروبي؟ هل يمكننا تبادل خدماتٍ مشتركة؟ هل يمكننا أن نتحدث عن الثروات المشتركة؟ ألا يمكن أن نجادل بأن المهمة التاريخية الواجب تحقيقها خلال السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة من التحرك، أو من النضال العالمي، هي خلق الممتلكات والخدمات الأساسية المشتركة، من ماء الشرب والغذاء؟ هذا هو الموضوع الأول، فهل لدينا خطاب مختلف عن خطاب المسيطرين فيما يتعلق بالممتلكات والخدمات وما يكون الثروة العامة؟ وفي هذا الإطار، علينا أن نفكر بعمق في فكرة الملكية، وما كنهها في العالم المعاصر.

والموضوع الكبير الثاني هو التمثيل السياسي، فنحن أيضاً على وشك أن نسلم بهدوء بموت البرلمانات، وفقدانها للسلطة. وفي مجتمعاتنا الغربية، يتم التمثيل السياسي عن طريق البرلمان، ولعل ذلك ليس الحال في كل المجتمعات، ولكن الكثيرين من بيننا ومن بين المعارضين لنا يهزءون من فكرة البرلمان العالمي، فنحن لا نؤمن بهذه الفكرة، فهل هذا موقف صحيح؟ ألسنا ندعم لعبة السلطات المسيطرة بقبولنا لفكرة أن التمثيل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي صعب التحقيق على المستوى العالمي؟ ألسنا شركاء للنظام

المسيطر عندما نقتنع بأنه ليس من الممكن إقامة الديمقراطية في شكل الدولة، أي بشكل ديمقراطي، أو عن طريق التمثيل المباشر، الخ؟

والموضوع الثالث هو موضوع العلم والتكنولوجيا، فقد تخلت جميع قوى اليسار عن الخطاب حول العلم والتكنولوجيا للمسيطرين، ولا يوجد تصور مستقل حقيقة من جانب المعارضة العالمية في مجال العلم والتكنولوجيا. وكل تحليل سياسي، أو يتعلق بالعلم والتكنولوجيا اليوم، يسير على نموذج المسيطرين، أما نحن المعارضون، فنكتفي بالحديث عن التنوع، أي باستخدام مختلف للعلم والتكنولوجيا. وليس لنا خطاب مستقل عن المسيطرين فيما يخص الاقتصاد، أو السوسيولوجيا، أو علم المعرفة الإنسانية، أو العلم والتكنولوجيا. وهذه هي ثلاثة مجالات يمكننا العمل فيها بما لنا من قدرة على التميز والاختلاف. ومن المفهوم أننا سنبدأ هذا التوجه الأساسي على أساس الدفاع عن كل توجه اجتماعي تقدمي، وديمقراطي، في أي مكان من العالم. وهذا كسب رائع، إنه رأس المال المشترك لتاريخ الإنسانية الذي علينا أن نحرص عليه."

ـ **فرانسوا أوتار**: "إن المرء ليسعد بالاستماع إليك يا ريكاردو، حتى لو كانت الدقائق الإيطالية تختلف عن الدقائق السويسرية." *

ـ **ريكاردو بتريللا**: "هناك مثل رواندي يقول: "لقد منح الله الساعة للسويسريين، والوقت للأفريقيين"، فلنقل إني سويسري أفريقي!"

ـ **فرانسوا شينيه (Chesnais)**: "أعتقد أنه من المهم فهم العوامل التي تقف وراء هذه العملية التي تدفعنا نحو "التقاء المصالح" بين العمال، والفلاحين، والعاطلين، والمثقفين، وأن نفهم أنهم جميعاً يواجهون، أكثر فأكثر، نفس المشكلة في إطار حركة العولمة التي تمتد في جميع البلدان. والازدواجية العالمية، تناظرها ازدواجية داخل كل أمة، وهذه الازدواجية تزداد حدتها داخل البلدان الرأسمالية ذاتها، وهذه هو ما يدفعنا للالتقاء أكثر فأكثر.

وفيما يتعلق بالديمقراطية، في المرحلة الحالية لاستعادتها، فإنني في صف أولئك الذين ينادون بأن الديمقراطية تبدأ باجتياح الموقع الذي تتخذ فيه القرارات بعيداً عن الأعين. أعتقد أن رد اعتبار الديمقراطية يمر بالتعبير عن هذه الرغبة الأولية لمن هم في القاع باحتلال المواقع، وذلك بهدف إثبات الذات في مواجهة مواقع اتخاذ القرار. ولا يكفي أن

* في إشارة إلى أن الوقت المخصص لكل متحدث كان ثلاث دقائق فقط!

نشكو من أننا نواجه نظاماً لانعدام المساواة، فنحن نواجه نظاماً لا يكتفي بنزع ملكية الآخر، لحساب الملكية الخاصة المركزة أكثر وأكثر، وإنما ينتزع أبسط الحقوق وأكثرها حيوية.

لقد بلغنا مرحلة من التاريخ الاجتماعي والسياسي للبشرية، حيث تحولت الملكية التي استخدمت في يوم من الأيام، لمحاربة النظام القديم، إلى شيء يجب علينا أن نتحداه سياسياً ونظرياً، وفكريا. لا يمكننا أن نستمر في التعايش مع الوضع الملتبس الذي نتصور فيه إمكان ترك الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وللأفكار دون مساس، لأننا نتعرض للعدوان اليومي باسم هذه الملكية الفردية. ومن هذا المنطلق الفلسفي الأساسي، علينا إتقان هذا الخطاب التعليمي لمن هم في القاعدة."

_ **فرانسوا أوتار:** "ما يمكن أن نستخلصه من هذه المناقشة، هو أن هناك قيم وحساسيات مختلفة تجاه المشاكل التي نواجهها وأهدافها، فكل منا له رد فعل يتوقف على خبرته الذاتية. وهذه الحساسيات المختلفة لا تستبعد الواحدة منها الأخرى، بل تزيدها ثراءً. ومن المستحيل طبعاً، ضم كل ما قيل اليوم في المؤتمر الصحفي غداً، أي أن علينا أن نكون واقعيين، ونضع جدولاً بالاقتراحات الملموسة. وفي النهاية لدينا قائمة بالاقتراحات المتعلقة بالمدى المتوسط، وعلينا استكمالها بالمعلومات التي نستطيع تجميعها.

وبالنسبة للمناقشات الحالية، أعتقد أنه من الممكن تلخيصها في أربع نقاط رئيسية، أولا بالنسبة لمضمون التحرك، قدمت عدة اقتراحات، وسأكتفي ببعض الأمثلة، بدون ترتيب.لقد تحدثنا عن البعد العالمي للتنظيم الاجتماعي، وعن البعد السياسي، وليس الاقتصادي فحسب، وعن مشكلة اللاجئين في العالم، وعن عملية المقرطة، وعن مشكلة الملكية الخاصة، وعن مشكلة الضرائب، وعن مشكلة البطالة، وعن الدولة، وعن البترول ومغزاه بالنسبة لحرب الخليج، وعن الحق في الحياة، وعن الأبارتيد النووي، الخ. ويجب ترتيب كل هذا حتى يمكن تقديمه بشكل منطقي.

والنقطة الثانية تتعلق بالمنهج، فالمشكلة هي في تطوير طريقة تعليمية تسمح بالانتقال من التحليل من المستوى الصغير إلى المستوى الكلي، حتى يمكن فهم مشكلة عولمة الاقتصاد وتأثيراتها الاجتماعية.

وتتعلق النقطة الثالثة من مناقشاتنا بنوع التعاون بين مختلف الحركات الاجتماعية، سواء أكانت منظمات غير حكومية أو غيرها، وأنواع التحالفات التي يمكن عقدها قبل التحرك.

وتتعلق النقطة الرابعة بموضوع التعبئة، وبصفة خاصة النقاط الخمس التي شرحها كرستوف أجيتون بشأن العاهدات الدولية، والديون، والمؤسسات الدولية، وإزالة القيود. والدفاع عن الديمقراطية واستعادتها.

هذه هي النقاط التي نوقشت خلال هذه الجلسة، وبالطبع فقد جمعنا عدداً كبيراً من الأفكار والاقتراحات، لأن كلاً منا كان يشارك منذ وقت طويل في تحركات عملية. وعلينا أن نجد الوسائل للوصول إلى نتائج محددة للغد، كما أن علينا أن نضع جدول أعمال لمدى أبعد. وكما قال روبير كريميه، علينا أن نعبر عن فكرنا بطريقة واضحة، وسهلة، ومتواضعة، ولكن قوية. أما بالنسبة لجدول الأعمال على المدى الأبعد، فيترك لما بعد. إذن فالأفضل هو أن نقرأ الآن الورقة التي حررتها لجنة صياغة القرارات، لنرى ما إذا كانت تمثل ما نريد التعبير عنه غداً، كما تصلح كأساس لتحرك مشترك على المدى الأبعد. وهذا يتمشى كذلك مع ما قاله ريكاردو بتريللا بشأن التحركات التي قد نفكر في القيام بها معاً. وأقترح الآن أن يقرأ أحد أعضاء لجنة الصياغة الوثيقة المقترحة حتى نتمكن من مناقشتها." [انظر ص ١٢١] •

٥. المؤتمر الصحفي في دافوس

عقد المؤتمر الصحفي في دافوس يوم السبت ٢٨ يناير في أحد فنادق دافوس القريبة من قاعة المؤتمرات حيث كان المنتدى الدولي للاقتصاد منعقداً. وهناك أمران يجب ذكرهما: الأول أن ما يلي ليس النص الكامل لما جرى في المؤتمر الصحفي، فقد اكتفينا بأهم ما قيل أثناءه والثاني أنه كانت هناك شاشة كبيرة متصلة مباشرة بالإنترنت، مما سمح للآلاف من المرتبطين بالإنترنت بمتابعة الحدث مباشرة.

_ **فرانسوا أوتار**: "أود أن أذكر بالتنوع الكبير للحاضرين في هذا المؤتمر الصحفي، وأن ما يوحدهم جميعاً هو النضال ضد النظام الرأسمالي العالمي، وضد استراتيجياته الجديدة، التي يرسم خطوطها القوم الموجودون بدافوس اليوم. وهذه الاستراتيجيات متعددة، وهي أولاً: القبول بشكل جديد من التنظيم أو القيود تفرض على رأس المال المالي، لمنع انفجار النظام بأكمله. والثانية هي البحث عن عقد اجتماعي جديد، ويبعثون جان جاك روسو من قبره في محاولة لاكتشاف الإلهام. وأخيراً، الالتجاء للمنظمات الطوعية مثل المنظمات غير الحكومية، والكنيسة، والمنظمات الدينية، لمحاربة الفقر، ويتجنب خطاب دافوس بكل حرص التصريح بأن هذا الفقر يزداد سوءً بسبب النظام ذاته."

ـ **سؤال من صحفية**: "هل حاولتم الاشتراك في المنتدى، وإذا كان الجواب بالنفي فلماذا؟ ثم هل تعتقدون بإمكان قيام نوع من الحوار بينكم، أم هل هو بالضرورة العداء؟

برنار كاسان * : "لا، لم نطلب الاشتراك في المنتدى، وبالتأكيد كنا سندعى إليه لو طلبنا ذلك. ونحن لا نقبل القيام بدور مظهري، كما يفعل مع الأسف، الكثير من المدعوين الذين يحضرون لإضفاء مظهر خادع على محفل يهدف إلى شيء مختلف تماماً، يهدف إلى الوصول إلى توافق عام بين نخبة العولمة المالية والسياسية والصناعية، على تحقيق تغيير كامل، لا يغير، في الحقيقة، أي شيء. ولذلك فنحن لا نوافق على الاشتراك في هذه اللعبة. ولكننا قررنا الحضور لتقديم خطابنا بهذه المدينة لما لذلك من طابع رمزي.

ورداً على السؤال الثاني، لا شك أن هنالك دوماً أشكال ممكنة من الحوار، ولكنها تتوقف دائماً على توازن القوى. إن مشروعنا هو مشروع مدني، للمواطنين، يهدف إلى نشر الأفكار التي نقترحها، والتي يؤيدها عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم (وهو أمر غير معروف للكافة) بشكل أوسع، حتى يأخذها متخذو القرار في الاعتبار، ويتغير ميزان القوى. أما إذا توجهنا للحوار مع قوم دافوس ـ بالمقارنة بقوم دبلن ـ بشكل بسيط ومتواضع، فأعتقد أنهم سيقابلوننا بشكل مهذب، ولكن دون تحقيق أية مصلحة."

سؤال من أحد الصحفيين: "فيما يتعلق بالانتقادات التي توجهونها لما يقال في هذا المنتدى، هل تعتقدون أن هناك تغير في الموقف، أو في اللهجة في السنتين الماضيتين، وبالأخص هذا العام، هل في رأيكم هناك شيء ما غير مجرد تغيير في الواجهة، أو أن التغير يرجع للأحداث الأخيرة، أي للأزمة؟ ما هو تحليلكم للأمر؟"

ـ **سمير أمين**: هناك تغير في اللهجة، وهو ليس مجرد تغيير في الواجهة، فالحقيقة أن هناك أزمة، ولا يهم أن مؤيدي منتدى دافوس لم يتوقعوها في حين توقعها الآخرون، فهم يواجهون، من وجهة نظرهم، تحديات جديدة. ولذلك فقد اختاروا تعبيراً كانوا قد رفضوه نهائياً من قبل، وهو "التنظيم"، ولكن هناك تنظيم وتنظيم. إن ما يقترحونه هو تنظيم وفقاً لشروطهم هم، ولن يسيروا خطوة واحدة أبعد من ذلك، أي أنه تنظيم تقوم به الشركات عابرة الجنسية ذاتها، وتنفذه عدد من المؤسسات التي تنفذ السياسات عابرة الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي.

---

* المدير العام لصحيفة الموند دبلوماتيك، والأستاذ بمعهد الدراسات الأوروبية بجامعة باريس ٨.

ولكنهم يستبعدون تماماً، ولم يتحدث المشاركون في المنتدى الدولي للاقتصاد في دافوس في لغتهم الجديدة أبداً، عن التنظيم الاجتماعي، أي تنظيم يصدر عن التفاوض بين القوى الحيوية للأمم المختلفة، أي يشترك فيها النقابات، والنواب، والمنظمات الشعبية من جانب، وأصحاب الأعمال ورأس المال من الجانب الآخر. على أن يقود هذا التفاوض إلى حلول وسط تاريخية، تشارك فيها الدولة (وليست الدولة التي توصف بشكل كاريكاتوري على أنها مجموعة من التكنوقراط، والبيروقراطيين المتسلطين الأغبياء)، وإنما بصفتها جهازاً فاعلاً يشرف على تنفيذ العقد الاجتماعي الشفاف والديمقراطي. هذا نوع من التنظيم المستبعد تماماً من وجهة نظر منتدى دافوس.

والشكل الوحيد الذي يرتضيه منتدى دافوس، هو التنظيم الذي تديره القوى الاقتصادية، كبديل عن إزالة القيود، الذي كان في الحقيقة شكل سري آخر من التنظيم يديرونه هم، ولكن في ظروف مختلفة. وبهذا المعنى، يوجد أكثر قليلاً من مجرد تغيير في اللهجة، فهناك تحدٍ جديد. ولكن الاقتراحات التي يتقدم بها المشاركون في منتدى دافوس غير كافية، وكمثالٍ على ذلك، قد يقرون خلال عام أو عامين، بنوع من ضريبة توبين، ولكن كيف سيقترحون إدارتها؟ بمعرفتهم طبعاً، عن طريق كونسورتيوم من كبار المستثمرين، وبمقتضى قواعد سيخترعونها لهذا الغرض. ولكنهم لن يقترحوا أبداً إدارتها بمعرفة منظمة دولية ديمقراطية مثلاً، هذا لن يفكروا فيه بالتأكيد.

سؤال من فرانسوا لابورد من تلفزيون فرانس ٢ : "سؤالان: بخصوص العولمة: ألا تفرقون بين التوجهات أو التحليلات للبلدان المختلفة، أو للمسئولين السياسيين التي يجري التعبير عنها هنا في منتدى دافوس؟ هل تعتبرون أنه لا فرق بين تحليل كل من الأمريكان والألمان مثلاً؟ والسؤال الثاني: بخصوص التوقعات الاقتصادية، ظهر الكثير من التشاؤم في دافوس، وتحدث البعض عن الانكماش، وعن الركود، فهل لديكم تحليل مشابه، وفي أي القطاعات، وفي أي البلدان؟

ـ **برنار كاسان:** " للإجابة عن السؤال بشأن اختلاف التقييم، صحيح أن هناك اختلافات، ولكنها قائمة في إطار التقاء شامل كبير. هناك اتفاق مطلق على الحريات "الأساسية" الثلاث لرأس المال، وهي حرية التنقل المطلقة، وحرية الاستثمار، التي هزها فشل اتفاقية حماية الاستثمار للحظة قصيرة، وحرية تبادل العملات. وقد تأكد هذا الاتفاق ببيان وزراء مالية الحكومات ذات التوجه الاشتراكي في شهر ديسمبر الماضي، وكان ممثل فرنسا دومنيك ستروس كان، وممثل ألمانيا أوسكار لافونتين. لقد أكدوا جميعاً

ارتباطهم بهذه المبادئ، وعلى ذلك، فقد تكون هناك اختلافات، ولكننا نختلف مع الإطار العام المتفق عليه بينهم.

ـ **سؤال من صحفي:** "أنتم من دافوس الأخرى، تواجهون نفس المشكلة، وهي القوة المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات، فماذا تقترحون لتنظيم هذه التكنولوجيا؟"

ـ **سوزان جورج:** "أعتقد أننا نلمس جوانب إيجابية للغاية لها، وسأعطي المثل باتفاقية حماية الاستثمارات. بالكاد مضى عام على اقتراح هذه الاتفاقية، ومع ذلك، فبفضل الاتصالات السريعة للغاية عبر الإنترنت، وُجدت تحالفات في أكثر من ٢٠ بلداً تمكنت من العمل معاً، والتحرك معاً في نفس اليوم، كل في مكانه، واتفقوا معاً على نص مشترك عبر الإنترنت. ولولا هذه التقنيات، التي ليست سلبية على طول الخط، لما وصلنا إلى النتيجة، وهي قتل اتفاقية حماية الاستثمارات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية. لقد شعرت بالفخر والاعتزاز عندما قرأت في صحيفة الفاينانشال تايمز أنهم يدعوننا بجنود العصابات في الإنترنت، وتساءلوا قائلين: "من هم هؤلاء الناس في نهاية الأمر؟" و "هؤلاء الناس" هم أناس شديدو الاختلاف ولكنهم يتفقون على شيء محدد، وهو أن اتفاقية حماية الاستثمارات ستقتل الديمقراطية إذا هي أُقرت، وعبئوا أنفسهم للوقوف ضدها. وعلى ذلك، فالتكنولوجيات الجديدة لها مميزات إيجابية للغاية للحركات التي نزمع تطويرها، بما فيها حركة دافوس المختلفة."

ـ **سؤال من صحفي:** "تحدثتم حالاً عن بدائل، ولكن ألا يوجد أي نوع من التقارب مع دافوس الرسمية؟ لقد خرجت تواً من اجتماع قال فيه رومانو برودي: "في الواقع ، أصبحت أوروبا عجوزاً جداً، وهي لا تقدم لشبابها أي جديد، وهي لا تتقدم بتحديات جديدة." ألا يمسكم هذا القول، أنتم أيضاً، في النهاية؟ يقول رئيس شركة نستلة: "ما يهمني هو التدريب، من الجوهري أن يتدرب المرء طول حياته." على الرغم من أنه أضاف ، في نفس الوقت، أن اليورو سيمكنهم من إعادة توطين مصانعهم بسهولة.

ـ **فرانسوا أوتار:** "أعتقد أنه من السهل الرد على هذا النوع من الاقتراحات، فهناك سلسلة من التوجهات والإجراءات المقترحة، التي يمكن أن تبدو متطابقة بين المدافعين عن النظام، وبين منتقديه، فاللغة متشابهة، ولكن الفلسفة الأساسية مختلفة تماماً. ونحن إذن بإزاء مشكلة دلالات الألفاظ، فسلطات المال تستولي على بعض التعبيرات، بل بعض الاقتراحات ذات الطابع الثقافي أو الاجتماعي، وتنتهي بتبني تعبيرات أوساط اليسار، بل وتحليلاتها، وذلك في حين أن نقطة البداية، وخصوصاً نقطة النهاية، على خطي نقيض."

سؤال من صحفي: "أوافق، ولكنني أستأذن في العودة لسؤال زميلي: عندما تستخدمون نفس التكنولوجيا، يمكنكم كذلك، استخدام بعض المفاهيم المشتركة، ولكن تخرجون منها بوجهات نظر متعارضة جذرياً، ولكن أداة التفكير تبقى واحدة رغم ذلك؟"

ـ **فرانسوا أوتار:** "لا أعتقد ذلك، بل أعتقد أن محتَوى المفهوم مختلف، في حين أن العبارات المستخدمة للدلالة عليه مختلفة."

ـ **برنار كاسان:** "أعتقد أن القادة في دافوس لديهم قدرة كبيرة على خلق التعبيرات اللغوية، والتلاعب بالكلمات، فيستخدمون ألفاظاً عادية ويحورونها لتعني شيئاً آخر. وأشير إلى حديث رئيس شركة نستلة، الذي أطلق تصريحات نارية ضد "عمال حرب العصابات" الذين أشارت إليهم سوزان جورج، ونفى عنهم أية شرعية ديمقراطية. ولكن ما هي الشرعية الديمقراطية التي يتمتع بها رئيس شركة نستلة الذي يحتل مركزاً مرموقاً في منتدى الاقتصاد العالمي، والعضو في الدائرة المستديرة الأوروبية لرجال الصناعة، وعضو الغرفة التجارية الدولية، أي ما نقول عنه بالفرنسية متخم بالمراكز. وعندما يبدي هذا الشخص الاهتمام بالتعليم، أسارع بالقول: حذار! فكما تعلمون، تطالب الدائرة المستديرة الأوروبية لرجال الصناعة بخصخصة التعليم في أوروبا، ولذلك أشعر بالخطر الشديد عندما يهتم رئيس شركة نستلة بهذا المجال.

أما بالنسبة لاقتراحات السيد برودي، فإني أنضم لها، ومع ذلك فلا بد من وجود مشروع كبير لأوروبا، فهل استقلال البنك المركزي الأوروبي مشروع كبير لأوروبا؟ وهل مشروع السوق الكبير، مشروع كبير لأوروبا؟ هل يمكن تعبئة الشباب، أو دعوة الناس للوقوف وراء الاستحكامات للدفاع عن البنك المركزي؟ أي للدفاع عن قلعة أوروبية؟ إننا ما زلنا في انتظار هذا المشروع الأوروبي، وسننضم للذين يشاركون فيه."

ـ **ريكاردو بتريللا:** "أود أن أجيب بسرعة عن السؤال الخاص بالتدريب، لأوضح أين يكمن الفرق. إن التدريب يعني اليوم لدى الدوائر الصناعية، والأوساط السياسية والثقافية، كيفية الوصول إلى أن الموارد البشرية (مثلك ومثلي بصفتنا موارد بشرية وليس أفراداً من البشر)، تبقى في حالة تدريب مستمر طوال الحياة حتى يمكن تدويرها عند اللزوم لتبقى موارد بشرية مربحة. هذا هو المقصود بالتدريب، وهو ليس هدفنا. وحذار أن تصبح أنت شخصياً مجرد مورد بشري، لأنك بمجرد أن تصبح من الموارد البشرية، وتفقد ربحيتك، سيوجه إليك السؤال: بأي حق تريد أن تستمر في الحياة؟"

ـ **أحد الصحفيين:** "وهذا، بالضبط سبب وجودي هنا اليوم!" [ضحكات]

ثالثاً. برنامج دافوس المختلفة

كان اجتماع دافوس الأخرى غنياً باللقاءات، والمداخلات، والقرارات، وكان له كذلك، صدى إعلامي كبير. وتتبلور نتيجة هذا اللقاء بين شخصيات من أماكن مختلفة، في وثيقة عنوانها: "**من أجل دافوس مختلفة**". وهذا البرنامج المشترك هو العلامة الملموسة على أن عملية التقارب هي شيء ممكن، وهذا القرار هو المرجع الملموس، ضمن أشياء أخرى، لتحقيق ارتباط يتسع باستمرار يضم القوى الاجتماعية والمواطنين في النضال.

من أجل دافوس مختلفة

أدت السياسات التي اتبعت في الأعوام الماضية، بمبادرة من القادة المجتمعين في دافوس، وهي السياسات التي تحددت في إطار توصيات الجات/ منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، إلى توزيع للموارد يتسم بعدم الكفاءة، وعدم المساواة (لبرالي ظالم)، وهذا يؤدي إلى سباق محموم من أجل الربح، وغلى استحواذ البعض على جوهر الثروة العالمية، وإلى تدمير البيئة العالمية. ويعترف هؤلاء القادة اليوم بأنهم قد وقعوا في الخطأ، ولكنهم يصرون على ادعاء أن الاستمرار في عمل اقتصاد السوق الرأسمالي الحالي، بطبيعته اللبرالية، وبدون أية قيود، هو الشيء الوحيد الممكن.

وتعتقد الشبكات الأربع التي كانت لها المبادرة لعقد هذا اللقاء، أن "عولمة المقاومة والنضال" تفرض نفسها كأمر لا بديل عنه. ويتحرك النساء والرجال في كل مكان، وينفون الزعم بالقدر الذي لا فكاك منه، وعلى أساس هذه الخبرات وهذه القدرات الخلاقة، أصبح إيجاذ البدائل أمراً ممكناً اليوم.

وفي مواجهة التحديات الكثيرة من جانب عولمة رأس المال، قررنا أن ننسق جهودنا، وأن ننمي من ضغوطنا، مستعينين بالمقاومات والحركات التي نمثلها ونتضامن معها. فالوقت قد حان لتوجيه الضربة المضادة، وذلك في المجالات المختلفة.

التجارة والاستثمار. في أعقاب النصر الأول ضد اتفاقية حماية الإستثمارات، نعارض مشروع نقل نص مشابه بالضبط إلى منظمة التجارة العالمية، والشراكة الاقتصادية عبر الأطلنطي، و "دورة الألفية". وجميع هذه المشروعات تزيد من خضوع السلطة السياسية لرأس المال عابر الجنسية.

النظام المالي الدولي. نطالب بإلغاء جميع ديون بلدان العالم الثالث، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. يجب إعادة النظر في النظام المالي الدولي ومؤسساته بالكامل، كما

يجب إخضاعها للديمقراطية السياسية، وفي هذا الإطار، نرفض استقلالية البنوك المركزية. ونطالب بمنع الجنات الضريبية، وتطبيق الضرائب على التعاملات المالية مثل "ضريبة توبين".

التنمية. نقترح وقف الارتباط بسياسات التكيف الهيكلي المدمرة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ونوادي لندن وباريس. ونطالب بإعادة النظر في النظام المالي الدولي، وإعادة تكوينه على أساس توزيع واضح وعادل للموارد من أجل مصلحة الشعوب، وعلى أساس من العدل والحرية.

السلم والأمن. نرفض سياسة المعايير المزدوجة في جميع المجالات، سواء في مجال القانون الدولي، أو في تطبيق قرارات الأمم المتحدة، أو الحصار المفروض على شعوب بأكملها. ومن الواضح أنه من الضروري مقرطة نظام الأمم المتحدة.

الحريات والحقوق. جميع المطالب السابقة لا تنفصل عن ضمان الحقوق المدنية، والنقابية، وحق تكوين الجمعيات والحقوق السياسية، وتنفيذ حق المساواة بين المرأة والرجل، وكذلك توسيع الحقوق الفردية والجماعية لتشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك كما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبدائلنا هذه بتعددها ومستوياتها المختلفة، تقوم على أساس أخذ الاحتياجات الاجتماعية في الحسبان، والتوزيع العادل للثروات الناتجة عن العمل. وهي تهدف إلى إعادة الاقتصاد إلى خدمة المجتمع، وضمان استمرار المحيط الحيوي للأرض. والأمر يتعلق بتأكيد مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، وتحقيق الإصلاح الزراعي، وضمان الحقوق الجماعية للعاملين بأجر، والمواطنين؛ وضمان حرية الأفراد في التنقل بحرية، والإقامة؛ وتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية؛ وتشجيع المسئوليات العامة ومسئولية المواطنين؛ وزيادة معاهد التعليم والصحة وتغيير طبيعتها؛ وتخفيض نفقات التسلح بشكل جذري، مع تحويل الصناعات الحربية للأغراض المدنية.

وفي مواجهة من ينادون بتوجيه "اليد الخفية" للسوق، نرفع أيدي النساء والرجال وذكائهم، وهي التي تبني اقتصاد اليوم، وتتركه ميراثاً للأجيال القادمة. وفي مواجهة قمع الكبار وغطرستهم، يبدأ في الظهور عالم يستطيع فيه المواطنون والعاملون بأجر، في تجمعاتهم الحرة، أن يقرروا توزيع الدخول، واستخدام أدوات الإنتاج، وبذلك يستعيدون السيطرة على مستقبلهم.

وبهذه الروح، قررنا دعم كل المبادرات القائمة بالفعل، وتنظيم لقاء كبير في باريس من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٩٩، لتبادل الخبرات النضالية للبلدان المختلفة، والاتفاق على التحركات المشتركة.

رابعاً. التقرير المجمع للقاء دافوس المختلفة

في أثناء انعقاد المنتدى العالمي للاقتصاد في دافوس، اجتمع في زيوريخ حوالي ستين شخصاً في المدة من ٢٧ وحتى ٣١ يناير، بناء على دعوة موجهة من أربعة منظمات، وهي: الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين، و التنسيق ضد استنساخ الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، والمنتدى العالمي للبدائل. و الشبكة الدولية لمراجعة المشاركة الهيكلية (للمنظمات غير الحكومية)، ويمثلها فرع أمريكا اللاتينية. ودعي إلى اللقاء خمس حركات اجتماعية، هي: حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل، و مركز المعلومات والسياسات من أجل التضامن الدولي في كوريا الجنوبية، و الاتحاد الوطني لمنظمات الفلاحين في بوركينا فاسو، وحركة النساء في كيبيك، وحركة العاطلين عن العمل في فرنسا.

وشارك كذلك عدد من المحللين السياسيين، منهم سمير أمين، وريكاردو بتريللا، وسوزان جورج، وكارلوس تابلادا، وفرانسوا شينيه، وشارل أندريه أودري، وفرانسوا أوتار، وعيرهم. وكانت أكثر من عشرين جنسية من جميع القارات ممثلة في اللقاء.

وعقدت اجتماعات لمدة يوم ونصف في مدينة زيورخ، تلاها مؤتمر صحفي في دافوس، وكانت نقاط جدول أعمال التي نوقشت خلال أيام الاجتماع، هي الأربعة التالية:

_ الانتقادات الموجهة للنظام الاقتصادي العالمي الحالي.

_ البدائل المقترحة.

_ الاتصال بين الحركات الاجتماعية التي تعمل في القاعدة وبين مراكز البحث والتفكير.

_ التنظيم في المستقبل للقاءات بين الحركات الاجتماعية وبيم مراكز البحث والتفكير على المستوى العالمي..

واتفق على صيغة بيان مشترك (انظر ثالثاً أعلاه)، كما اتفق على جدول مواعيد للأنشطة المتفق عليها، بما فيها بعض المبادرات التي سيقوم بها منظمو دافوس الأخرى

معاً. وقد انتهزت كل من الجهات المشاركة فرصة اللقاء لتحديد أهدافها في المدى المتوسط والطويل، والنظر في إمكانيات التعاون فيما بينها.

وفي يوم ٣٠ يناير عقد مؤتمر صحفي في دافوس، على بعد ٣٠٠ متر من مكان انعقاد منتدى الاقتصاد العالمي، وحضره حوالي ثلاثين من الصحفيين، وكذلك التلفزيون السويسري. ولم يكن من السهل تحقيق هذا الحضور للمؤتمر بسبب استحواذ المنتدى على مدينة دافوس، وعلى وسائل الاتصال بالكامل.

وافتتح برنار كاسان ، مدير عام صحيفة الموند دبلوماتيك، المؤتمر الصحفي الذي رأسه فرانسوا أوتار، بتقديم المشاركين. وبعد ذلك، أخذ الكلمة بالترتيب: سمير أمين الذي شرح الأسباب الداعية للمبادرة بدافوس مختلفة، وبعده عرفت سوزان جورج بمنظمي اللقاء، والحركات المعنية، وتحدث ريكاردو بتريللا عن التحرك ومستقبله.

وبعد المؤتمر عقد عدد من اللقاءات الصحفية الفردية، إما في مكان اللقاء، أو عبر الهاتف، مع صحف ومجلات من أوروبا، وأمريكا، والشرق الأوسط.

وفي اليوم التالي عقد لقاء جديد بين مختلف المنظمين والحركات الاجتماعية المشاركة، وذلك للنظر في المتابعة، نظراً لأنها كانت الهدف الأساسي لهذا اللقاء. وقد كان المؤتمر الصحفي في دافوس فرصة لا يمكن إغفالها، ولكنه لم يكن الهدف الوحيد للحدث.

وتقرر القيام بأول نشاط مشترك في باريس، في يونيو ١٩٩٩، بهدف جمع عدة مئات من الأشخاص لمناقشة موضوع التواجد السائد لرأس المال المالي في كل مكان، وفرض سيطرته. وهذا يتماشى مع المبادرات المتخذة في نطاق جدول أعمال التحركات التي يتفق عليها بانتظام عن طريق الإنترنت.

وفي نفس توقيت لقاء زيوريخ ودافوس، نظمت عدة تحركات جماهيرية في باريس، وبروكسل، وميلانو، لجذب الانتباه لأحد جوانب العولمة، وهو سيطرة رأس المال المالي، وتم ذلك في إطار مبادرة زيوريخ ــ دافوس.

وقد أُنشئ موقع على الإنترنت في بداية شهر يناير، وتلقى الموقع خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت اللقاء ٢٢٨ ألف استعلام، كما طُبع أكثر من ١١٠ ألف صفحة من الوثائق في أكثر من ٨٠ بلداً مختلفاً.

وفي عطلة نهاية الأسبوع الأولي في يناير، اشترك عدد من المتطوعين من الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين في باريس، في مجموعة مناقشة عامة عبر الشبكة الدولية (الإنترنت). وحصل بيان وُضع على الإنترنت

قبل لقاء دافوس الأخرى ببضعة أيام، على ٦٠٠ توقيع في عدد من البلدان، تشمل أفراداً من مختلف الفئات، ابتداءً من العمال وحتى رجال العلم. أثناء المؤتمر الصحفي، عكست شاشة ضخمة تدخلات عدد كبير من الأشخاص، من جميع أنحاء العالم، الذين تابعوا الحدث عبر موقع الإنترنت.

وهكذا يمكن تقدير أهمية هذه المبادرة.

١. كان للمؤتمر الصحفي صدى كبير في الكثير من وسائل الإعلام العالمية، وخاصة التلفزيون السويسري الذي اعتبره حدث اليوم ليوم ٣٠ يناير، وقد نقل تلفزيون TV5، هذه التغطية. واستمرت متابعة وسائل الإعلام لعدة أسابيع بعد اللقاء، بفضل الملف الصحفي الذي أعد مسبقاً محتوياً الكثير من الوثائق الإعلامية الهامة، واللقاءات المختلفة. وقد اضطرت سكرتارية منتدى دافوس إلى إصدار بلاغ ينتقد اللقاء في نفس مساء انعقاده.

٢. كان هذا التنسيق الأول من نوعه بين شبكات مختلفة كثيراً، إيجابياً، لأنه أمكن تنظيم تحرك مشترك بشأن جوهر المشاكل، والأوضاع التنظيمية، والوصول إلى وسائل الإعلام، مع محافظة كل طرف على شخصيته المستقلة، وأهدافه الخاصة.

٣. كان الاتصال المباشر بين الحركات القاعدية، ومراكز البحث، والمحللين، مثمراً للغاية، كما بين أنه من الضروري تطوير أسلوب تعليمي خاص لهذا النوع من الاتصالات، حتى يمكن تحقيق هدفين. الأول أن تؤخذ الظروف المحلية في الاعتبار، والثاني أن تنمى لدى المسئولين عن الحركات في القاعدة، نظرة تحليلية وعالمية للمشاكل.

٤. كذلك تبينت أهمية الاستمرارية في التحرك، حتى لا تكون المبادرات المختلفة مجرد أحداث منفصلة، وإنما أن يحدث تراكم في المعارف، والخبرات ، والتحليلات، بفضل هذا النوع من اللقاءات، في إطار برنامج للمدى المتوسط والطويل.

خاتمة: آن الأوان لقلب مسار التاريخ

وعلى سبيل الختام، ننقل هنا البيان الصادر عن **المنتدى العالمي للبدائل**، الذي اعتمد في القاهرة في مارس ١٩٩٧، والذي يعبر عن روح دافوس المختلفة وأهدافها.

آن الأوان لقلب مسار التاريخ

آن الأوان لقلب مسار التاريخ. إن مصير الإنسانية في الميزان، فالتقدم العلمي والتكنولوجي، ثمرة المعرفة، يخدم الأقلية بدلاً من تحقيق الرفاهية للجميع. وهذا الاستخدام يطحن الكثير من الكائنات البشرية على نطاق العالم، ويهمشهم ويستبعدهم، كما يدمر البيئة. وتتحكم بلدان المركز في الموارد الطبيعية، خاصة تلك الموجودة في بلدان الجنوب، التي تتعرض للضغوط السياسية والتهديد بالحرب. **لقد آن الأوان لقلب مسار التاريخ.**

آن الأوان لوضع الاقتصاد في خدمة الشعوب. لا يقدم الاقتصاد اليوم، السلع والخدمات إلا للأقلية، ففي شكله المعاصر، يلقي بأغلبية الإنسانية في استراتيجيات النضال من أجل البقاء، بل ويصل إلى حرمان مئات الملايين من الأفراد من حق الحياة. وهذه هي ثمرة الرأسمالية الليبرالية الجديدة، التي تخلق عدم المساواة، وتزيد من حدتها. وتحت الاقتناع بقدرة السوق على التنظيم الذاتي، تدعم السلطة الاقتصادية للأغنياء، وتزيد عدد الفقراء. **آن الأوان لوضع الاقتصاد في خدمة الشعوب.**

آن الأوان لهدم الحائط القائم بين الشمال والجنوب. تخلق احتكارات المعرفة، والبحث العلمي، والإنتاج المتقدم، والائتمان، والمعلومات، استقطاباً متزايداً في العالم، وداخل كل بلد، وتساندها في ذلك المؤسسات الدولية. ولا تستطيع شعوب كثيرة، بسبب ارتباطها بأنماط من التنمية المدمرة لثقافتها، والغير قابلة للاستدامة، والتابعة اقتصادياً، لا تستطيع تحديد مراحل تطورها، ولا بناء قاعدة النمو الخاصة بها، ولا ضمان تعليم أجيالها الشابة. **آن الأوان لهدم الحائط القائم بين الشمال والجنوب.**

آن الأوان لمواجهة أزمة الحضارة. إن أهداف الفردية الضيقة، وعالم الاستهلاك المغلق، واجتياح الإنتاجية، في الوقت الذي يفرض على الآخرين السعي المحموم لمجرد البقاء على قيد الحياة، هذه جميعها تحجب الأهداف الكبرى للإنسانية، أي الحق في الحياة،

وفي التحرر من القمع والاستغلال، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والسلام، والقيم الروحية، والإخاء. ويثير التقدم في التكنولوجيا الحيوية من جديد الجدل بشأن مصير الجنس البشري. **لقد آن الأوان لمواجهة أزمة الحضارة.**

آن الأوان لرفض سلطة المال. يضعف تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي الشركات عابرة الجنسية من سيادة الدول، وهو يهدد الديمقراطية في داخل كل أمة، وعلى نطاق العالم. إن سيطرة رأس المال المالي لا تهدد فقط التوازن النقدي العالمي، وإنما تساهم في تحويل الكثير من الدول إلى مافيا حقيقية، وهي تشجع المصادر الخفية للتراكم الرأسمالي مثل تجارة المخدرات، وتجارة السلاح، وشبكات الدعارة. **آن الأوان لرفض سلطة المال.**

آن الأوان لتحويل السخرية إلى فرح. ترتفع مؤشرات البورصة عندما يُفصل العمال، فالقدرة على المنافسة تبنى على الحد من عدد المستهلكين. وتتمشى المؤشرات المرتفعة للأداء على المستوى الكلي مع الزيادة في عدد الفقراء، وتشجع السلطات المالية الدولية أولئك الذين يطوعون اقتصادهم للتوجيهات، فيوسعون بذلك الهوة بين الطبقات، ويضاعفون من حدة الصراع الطبقي. وتضيع المساعدات الإنسانية الدولية عند من وصلوا إلى حالة اليأس. **آن الأوان لتحويل السخرية إلى فرح.**

آن الأوان لإعادة بناء الدولة ومقرطتها. يؤدي تفكيك الدولة، وانكماش وظائفها، والإفراط في الخصخصة، انهيار الخدمات العامة، وإضعاف قطاعات التعليم والصحة العامة، وفي النهاية، وضعها تحت وصاية المصالح الاقتصادية الخاصة. وتعمل العولمة الليبرالية الجديدة على إبعاد الدولة عن الشعوب، وتشجيع الفساد، وتحولها إلى أداة قهر في خدمة مصالحها. **آن الأوان لإعادة بناء الدولة ومقرطتها.**

آن الأوان لإعادة بناء المواطنين. يُحرم ملايين الأفراد من حق التصويت لأنهم مهاجرون، وتمتنع ملايين أخرى عن التصويت بسبب فقدان الاهتمام، وعدم التشجيع، وأزمة الأحزاب، والشعور بعدم الفاعلية، أو الاستبعاد من الحياة السياسية. وكثيراً ما تحرف المؤثرات والتدخلات المختلفة نتائج الانتخابات، ولكن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، بل هي تعني المشاركة في جميع مستويات الحياة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية. **آن الأوان لإعادة بناء المواطنين.**

آن الأوان لإعادة القيم الجماعية إلى مكانها الحقيقي. دمرت الحداثة التي حركتها الرأسمالية، وحولتها الليبرالية الجديدة إلى إيديولوجية، الثقافات القائمة، وهي تلغي التضامن، وتخرب المعتقدات، وتستبدل بها تعظيم الفرد على قدر نجاحه الاقتصادي.

وبدلاً من القيام بدور تحريري لمجموع الشعب، تؤدي الحداثة إلى أزمة في التعليم، والعنف الاجتماعي، وإلى انفجار الحركات المتعصبة العقيمة، سواء على أساس قومي، أو عرقي، أو ديني. **آن الأوان لإعادة القيم الجماعية إلى مكانها الحقيقي.**

آن الأوان لعولمة النضال الاجتماعي، يمكن أن يمثل تدويل الاقتصاد خطوة كبرى إلى الأمام للتبادل المادي، والاجتماعي، والثقافي بين البشر، ولكنه في شكله اللبرالي الجديد الحالي، يمثل كابوساً لضحايا البطالة، والشباب القلقين على مستقبلهم، والشعوب التي تستبعد من نظام الإنتاج، والأمم التي يُفرض عليها التكيف الهيكلي، وتحرير سوق العمل، وتدهور أنظمة الضمان الاجتماعي، وإلغاء شبكات الحماية لمن هم أكثر ضعفاً. **لقد آن الأوان لعولمة النضال الاجتماعي.**

آن الأوان لإيقاظ آمال الشعوب. تنتظم المقاومة في جميع أنحاء العالم، ويحدث نضال اجتماعي، وتقوم مبادرات بديلة. وفي كل مكان، يقف النساء، والرجال، والأطفال، والعاطلون، والمستبعدون، والمقهورون، والعمال، والفلاحون بلا أرض، والجماعات ضحية العنصرية، وفقراء المدن، والشعوب الأصلية، والطلبة، والمثقفون، والمهاجرون، وصغار التجار، والطبقات المنبوذة، والطبقات الوسطى المتدهورة، والمواطنون البسطاء، يقفون جميعاً ليؤكدوا كرامتهم، ويطالبوا بحقوقهم الإنسانية، ويحافظون على الإرث الطبيعي، ويمارسون التضامن . وقد ضحى البعض بحياتهم من أجل هذه القضايا، ويقوم آخرون بأعمال بطولية في حياتهم اليومية. ويقوم البعض منهم بتحقيق المعرفة المرتبطة بالمواقف الملموسة في الحياة، في حين يختبر آخرون أشكالاً متجددة من الاقتصاد، وغيرهم يضعون الأساس لسياسة مغايرة، ويخلق آخرون الثقافة الجديدة. **لقد آن الأوان لإيقاظ آمال الشعوب.**

حان الآن وقت الالتقاء. التقاء النضال، التقاء المعرفة، التقاء المقاومة، التقاء المبادرات، التقاء النفوس، التقاء القلوب، نحو عالم يسوده العدل والمساواة، يسوده الاختراع والتقدم المادي، يسوده التفاؤل والازدهار الروحي. ونستطيع بناء هذا العالم بإيجاد البدائل الناجحة للبرالية الجديدة، وللعولمة الأحادية الجانب، البدائل القائمة على مصالح الشعوب، واحترام الاختلافات القومية، والثقافية، والدينية. **حان الآن وقت الالتقاء.**

ينفتح أمامنا الآن وقت الفكر المبدع العالمي النظرة. يؤدي تحليل النتائج الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والثقافية، للنظام الاقتصادي الحالي، إلى الطعن في

شرعيته. ويفتح البحث عن التوازن بين المبادرة الفردية، والسعي نحو الأهداف الجماعية، المجال لوضع صيغ جديدة. ودراسة التوسع في القطاعات غير التجارية، وكذلك لتقنيات الإنتاج التي تحترم سلامة من يستخدمونها، وتحترم الطبيعة وتنظيم العمل، هي جميعاً من العوامل التي تساهم في خلق مجتمع أكثر إنسانية. **ينفتح أمامنا الآن وقت الفكر المبدع العالمي النظرة.**

بدأ الآن وقت التحرك. لم تعد الديمقراطية مجرد هدف لتنظيم المجتمعات، بل هي الآن مفتاح النجاح للحركات الاجتماعية، والأحزاب السياسية، والمشروعات، والهيئات، والأمم، والأجهزة الدولية. ويجري اختبارها بصفتها مساهمة أساسية لاحترام المصالح الشعبية، وحماية الأمن الوطني والدولي. ويساعد فتح المجالات واسعة، أمام جميع الثقافات بصفتها إرث البشرية، على تجاوز الانكفاء على الذات الضيق الأفق. إن قيام دول ديمقراطية، تتمتع بالكفاءة والشفافية، يعتبر الأساس لاستعادة سلطاتها التنظيمية. يعتبر قيام تجمعات اقتصادية وسياسية إقليمية مؤسسة على التكامل فيما بينها، أفضل استجابة للاحتياجات الحقيقية للشعوب، وبديل قوي للعولمة الليبرالية الجديدة، وقاعدة لتنظيم الأمن الجماعي. من الواضح أن تدعيم المؤسسات الدولية، الإقليمية والعالمية، ومقرطتها، أمر ممكن، وهو الشرط لسيادة القانون الدولي، والتنظيم الضروري للعلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية على نطاق العالم، وخاصة في مجالات رأس المال المالي، والضرائب، والهجرة، ونزع السلاح. **بدأ الآن وقت التحرك.** .

منتدى العالم الثالث

كتب منشورة

آيت عمارة، ه. وفونو تشويجوا،ب. (إدارة): أزمة الزراعة الأفريقية في علاقاتها مع الدولة، التصنيع والفلاحين، ١٩٨٩، مقدمة لسمير أمين

آيت عمارة، ه.، الزراعة في منطقة المتوسط وعلاقات الشمال بالجنوب، ١٩٨١.

أمين، س.، وفاير،أ.، ومالكين،د.، المستقبل الصناعي لأفريقيا، ١٩٨١.

أمين، س.، إفلاس التنمية في أفريقيا والعالم الثالث، تحليل سياسي، ١٩٨٩.

أمين، س.، الأهداف الاستراتيجية في المتوسط، ١٩٩٢.

أمين، س.، العولمة والتراكم، ١٩٩٣.

أمين، س. (إدارة)، المغرب: سقوط أم بداية جديدة؟ ١٩٩٦.

أمين، س.، تحديات العولمة، ١٩٩٦.

أمين، س.، نقد أجواء اليوم. الذكرى المائة والحمسون للبيان الشيوعي، ١٩٩٧.

كازانوفا، ب. ج.، الدولة والسياسة في العالم الثالث، ١٩٩٤.

كابرون، م.، أوروبا في مواجهة الجنوب، العلاقات مع العالم العربي والأفريقي، ١٩٩١.

فونو تشيجوا، ب.، مقدمة سمير أمين، أسس اقتصاد التجارة في السنغال، سيلكي، ١٩٨١.

حمودة، ح. ب.، الأفكار الموحدة في الاقتصاد، ١٩٩٧.

خناس، تحدي الطاقة في المتوسط، ١٩٩٢.

لامين جاكوم، أزمة الزراعة الأفريقية، سيلكس، ١٩٨٤.

نوهرا، ف.، نظريات الرأسمالية العالمية،١٩٩٧.

سار، فاتو، النساء صاحبات الأعمال في السنغال، ١٩٩٨.

واندي نجيزوا، ف.، مقدمة لسمير أمين، الإيديولوجية اللبرالية وعلاقات الشمال والجنوب، ١٩٩٩.

ياشير، ف.، أزمة نظريات وإيديولوجبات التنمية.

ياشير، ف.، أزمة صناعة الصلب وإعادة الانتشار، سيلكس، ١٩٨٤، مقدمة لسمير أمين

ياشير، ف.، جنوب أوروبا والعالم العربي أمام تحدي التكنولوجيات الجديدة، ١٩٩٢.

ياشير، ف.، المتوسط والثورة التكنولوجية، ١٩٩٢.
زرور، مقدمة لسمير أمين، التعاون العربي الأفريقي: نتائج عقد، ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥، ١٩٨٩.
زرور، مقدمة لسمير أمين، التعاون العربي السنغالي، ١٩٨٩.

قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية
(١٩٩٧-٢٠٠٠)

١- فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧

٢- لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨

٣- رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل ، ١٩٨٨

٤- عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨

٥- وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨

٦- أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.

٧- ابراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩

٨- ابراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، ١٩٩٠

٩- ابراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠

١٠- أحمد عبد الله (المحرر) ، الانتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ، ١٩٩٠

١١- حيدر ابراهيم ، أزمة الاسلام السياسي، الجبهة الاسلامية القومية فى السودان ، ١٩٩٠

١٢- محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خريشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١

١٣- الفت الروبى ، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١

١٤- محمد على دوس ، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الافريقى ، ١٩٩١

١٥- أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.

١٦- أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق) ، ١٩٩٢

١٧- سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية ، ١٩٩٢

١٨- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢

١٩- جويل بنين، زكارى اوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج،١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢

٢٠- إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢

٢١- أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطني- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢٠

٢٢- ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢٠

٢٣- أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢

٢٤- مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية ، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢٠

٢٥- ادريس سعيد ، عظام من خزف ، ١٩٩٣

٢٦- دارام جاى،(تحرير) ، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب ترجمة /مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣؛

٢٧- مـــايكل دراكـــوه (تحريـــر) ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف ، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا١٩٩٤،

٢٨- عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول ، ١٩٩٤٠

٢٩- نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين ، ١٩٩٤٠

٣٠- آمال سعد زغلول ،دور الحركة الشعبية فى حرب السويس ، ١٩٩٤٠

٣١- لجـــنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤،

٣٢- على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان ، ١٩٩٤

٣٣- حلمى شعراوى وعيسى شيفجى ، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤

٣٤- لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق) ، حول الفن ، ١٩٩٤

٣٥- جودة عبد الخالق (تحرير) ، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤

٣٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ،التحالفات السياسية فى مصر، ١٩٩٤

٣٧- صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥٠

٣٨- عبد الغفار أحمد ،السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥

٣٩- بيترنـــيانجو، مـــن تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى ، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون،، ١٩٩٥ .

٤٠- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦٠

٤١- سمير أمين (تحرير) ،المجتمع والدولة :حالة لبنان ، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦،

٤٢- مصطفى كامل السيد(تحرير) ، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦٠

٤٣- سـيد البحراوى (تحرير) ، لطيفة الزيات : الأدب والوطن ، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦

٤٤- عـبد الباسـط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى ، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.

٤٥- جويـل بنيـن ، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى ، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.

٤٦- عـبد الغفـار شكر (تحرير) ، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧ .

٤٧- سـمير أميـن (تحرير)، الدولة والمجتمع :حالة المشرق العربى نشر مشترك مـع دار مدبولى ١٩٩٧.

٤٨- سـمير أميـن (تحرير)، الدولة والمجتمع : حالة المغرب العربى نشر مشترك مـع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .

٤٩- كمـال مغيـث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية ، نشر مشترك مـع دار المحروسة ، ١٩٩٨.

٥٠- عبد الغفار شكر (تحرير) ،اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨.نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٨ .

٥١- عاصـم الدسـوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .

٥٢ - محمد أبو مندور وأخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.

٥٣- عبد الغفار آحمد (تحرير) ، ادارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.

٥٤ - لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٥ - لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩

٥٦ - أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٧ - محمود عودة، (إشراف) الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩

٥٨ - محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.

٥٩- عـبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن لعربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.

٦٠- عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.

٦١-عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل- ١٩٩٩.

٦٢- أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية :نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩

٦٣-فاروق القاضى، فرسان الأمل: تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠

٦٤-حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١

٦٥-حلمى شعراوى، ثقافة التحرر الوطنى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١

كراسات المركز

٦٦- احمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر ، ١٩٨٨

٦٧- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨

٦٨- أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨

٦٩- العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩

٧٠- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعةومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٧١- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠

٧٢- نادر فرجانى ، الأزمة العربية الكبرى

٧٣- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، ٢٠٠٠

٧٤- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، ٢٠٠٠

٧٥- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، ٢٠٠٠

٧٤-حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، ٢٠٠٠

أفريقــية عربيّة: مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد ١ (اكتوبر ١٩٩٩)، مجلد ٢ (مارس ٢٠٠٠)، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى ، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١، .

٢- ايبو هو تشغول ، الجيش والعسكرية فى أفريقيا ، ١٩٩١.

٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.

٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا ، ١٩٩٢.

٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣ .

٦- م. مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.

٧- ثانديكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .

٨- مومار ديوب ، ممارودبوف ، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى افريقيا

٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا ، ١٩٩٣

١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا

١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها

١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩

١٣- أمينة ماما ، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا،١٩٩٩.

١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى: منظورات أفريقية، ١٩٩٩.

١٦-حكيم بن حمودة، نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.

١٧-كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.

١٨-أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .

٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا : دروس من تجارب قطرية.

٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا

٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية

٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا

٦- دعم حيوية الجامعة الافريقية فى التسعينيات ومابعدها.

٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.

٨- تعبـئة القطـاع غـير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى

أفريقيا

٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية

١٠- اعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.

١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا

١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا

ب-سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا

٢- دراسة حالة فى أوغندا

٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة

٤- المبادىء الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية

٥- دراسة حالة فى جامبيا

٦- دراسة حالة فى أثيوبيا

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة

٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .

٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات

٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة

٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية

٦- إدارة المشروعات الصغيرة

٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثانى عشر ٢٠٠٠

٢- نشـــرة المجلـــس الافريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد الأول ابريل ١٩٩١ إلى العدد الثامن والثلاثين ، مارس ٢٠٠٠

٣- نشرة العلوم السياسية الافريقية

من العدد الأول إلى العدد الثانى والثلاثون، ابريل ٢٠٠٠

٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧

تحت الطبع

- سمير أمين (إشراف) : سلسلة المجتمع والدولة فى الوطن العربى: حالة السودان ، بلدان الخليج .
- عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات .
- التعليم العالى والتنمية
- المجتمع المدنى فى مواجهة سياسات الإفقار.
- المرأة فى القطاع غير الرسمى.
- مصطفى مجدى الجمال(تحرير)، فلسطين والعالم العربى.
- عبد الغفار شكر(تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية.

أنشيء المنتدى العالمى للبدائل فى القاهرة فى أبريل 1997وشارك فى أعماله منذ اللحظة الأولى مركز البحوث العربية إلى جانب عدد كبير من المؤسسات الشهيرة برصانة تحليلاتها النقدية للممارسات الليبرالية المضرة بمصالح الشعوب الحيوية. وقد أطلق المنتدى العالمى للبدائل الدعوات الأولى من أجل "دافوس مضاد" انعقد مؤتمره الأول فى مدينة دافوس نفسها فى يناير 1999 ويواصل انعقاده فى يناير من كل عام،وسيعقدعام 2001 فى البرازيل.

ونحن من هؤلاء الذين يضفون أهمية فاصلة على الوعى بضرورة بنا شعبية فىمواجهة أممية رأس المال المهيمن للشركات متعدية الـ فهو الشرط الذى لاغنى عنه من أجل تبلور بدائل فعالة تتيح للشعوب ا حقيقية لدفع أشكال من التنمية جديدة بأن تعتبرذات مغزى إنسانى صحيح.

سمير